الباب الثالث
المفاوضات و آفاق التسوية

الفصل الأول
حول التسوية

توجد وفرة للحلول الدبلوماسية لنزاع " قره باغ الجبلية " ، حيث خاض طرفي الصراع العديد من جولات الحوار التي يمكن البناء عليها وتطويرها بداية من عملية " **براغ** " التي تنص علي حل مرحلي ، تنعكس هذه المراحل علي وثيقة مدريد في المرحلة الأولي ، والتي تنص علي أن تنسحب القوات الأرمينية من خمس مقاطعات وثلاث عشرة قرية في مقاطعة " **لاتشين** " ، وأن تعيد أرمينيا إطلاق حرية المواصلات والتنقل وفتح الطرق عند انسحابها من " **لاتشين** " ، **و** " **كليبجار** " ، وكذلك عودة اللاجئين الأذربيجانيين إلي أرضهم وبيوتهم في " قره باغ الجبلية " ، ثم بعد ذلك يتم بحث وضع الإقليم ضمن وحدة أراضي أذربيجان .

وقد نتج عن عملية " **براغ** " إقرار مبادئ مدريد عام ٢٠٠٧ ، والتي تم تحديثها بعد العديد من اللقاءات الثنائية بين رئيسي أرمينيا وأذربيجان ، وبين وزيري خارجية البلدين ، والزيارات المكثفة للرؤساء المشاركين لمجموعة " **مينسك** " ، حيث أن مبادئ مدريد الثانية أو النسخة المطورة منها كما يطلق عليها البعض تتبني امكانية لتطوير أوسع لتلك الوثيقة .

وقد التقي ممثلون عن أرمينيا وأذربيجان وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة في " **بارس بولاية فوريدا الأمريكية** في ربيع ٢٠١٢ ، حيث ناقشوا العلاقات بين حكومة أذربيجان والقيادة المحلية لولاية " قره باغ الجبلية " ، لكن لم يتم التوصل إلي أي اتفاق .

كما جرت مباحثات بين الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف والرئيس الأرميني روبرت كوتشاريان في سبتمبر ٢٠٠٤ في عاصمة كازاخستان " أستانا " ، وطرحت أفكار وآراء ومناقشة انسحاب قوات الاحتلال الأرميني من الأراضي الأذربيجانية المتاخمة لولاية " قره باغ الجبلية "، وإجراءاستفتاء في باقي أراضي أذربيجان المحتلةحول مستقبل الإقليم في ١٠ فبراير ٢٠٠٦ جرت مباحثات في فرنسا برعاية الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** بين الرئيس الأذربيجاني **إلهام علييف** ، والرئيس الأرميني **روبرت كوتشاريان** ، إلا أن الطرفين لم يتمكنا من التوصل إلي اتفاق ، وفي اليوم التالي ١١ فبراير انضم إلي المفاوضات ممثلي مجموعة " **مينسك** " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي يشارك فيها ممثلين عن

الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا ، ولكن المفاوضات لم تحقق أي تقدم أيضاً ، وفي بداية نوفمبر ٢٠٠٨ جري لقاء بين الرئيس الأذربيجاني **إلهام علييف** والرئيس الأرميني **سيرج سركيسيان** بمشاركة الرئيس الروسي **دميتري مدفيديف** وانتهي اللقاء كسابقيه من اللقاءات دون تحقيق أي تقدم في العملية السلمية .

رغم اللقاءات العديدة التي تمت علي مستويات مختلفة من المسئولين حتي مستوي القمة في كل من أرمينيا وأذربيجان ، وكذلك الجهود الكبيرة التي بذلتها المنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ، والجهود الخاصة التي قامت بها مجموعة " **مينسك** " التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، إلا أن تلك الجهود لم تسفر عن أي تقدم في سبيل إيجاد حل سلمي للنزاع حول " قره باغ الجبلية " بين أذربيجان وأرمينيا ، وقد يرجع سبب عدم تحقيق أي تقدم ملموس هو عدم الثقة بين الطرفين ، وخاصة أن الطرف المحتل ليست لديه النوايا لتقديم أي تنازل والقبول بالانسحاب من الأراضي الأذربيجانية التي يحتلها ، ومن أجل بناء مزيد من الثقة بين الطرفين يجب السير في عدد من الخطوات منها : –

أولا : التشديد علي وقف إطلاق النار بشكل تام علي خط التماس بين الجانبين ، علي أن تقوم قوات حفظ السلام بدور أكبر في هذا المجال .

ثانياً : إجراء خطوات نحو تخفيف حدة المعاناة الاجتماعية ، من خلال تبادل للأسري والرهائن المدنيين ، والمحافظة علي قبور الضحايا من قتلي الطرفين لدي الطرف الآخر ، وتيسير بعض الزيارات للأسري من قبل المنظمات الحقوقية والانسانية الدولية.

ثالثاً : تهيئة الظروف لعودة المواطنين النازحين والمشردين واللاجئين إلي مواطنهم التي نزحوا عنها ، مع الضمان بتوفير الأمن والحماية لهم ، وصرف التعويضات عن الأضرار المادية والنفسية والاجتماعية التي لحقت بهم منذ نزوحهم .

رابعا : انسحاب أرمينيا من الأقاليم والمناطق والأراضي المحتلة خارج " قره باغ الجبلية " ، كمرحلة أولي نحو تخفيف الضغوط الاجتماعية علي المفاوضين وصانعي القرار ، حتي

يمكن الدخول في مفاوضات الوضع النهائي حول " قره باغ الجبلية " بعيداً عن الضغوط الشعبية .

خامساً : ضرورة وجود آلية دولية من مجلس الأمن الدولي ، ومجموعة " **مينسك** " التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، تلزم طرفي النزاع بالرجوع إلي مائدة الحوار ، ووضع جدول زمني للمفاوضات ، وإلزام طرف النزاع بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه ، وممارسة الضغوط علي الطرف الذي يلتزم بالقرارات الصادرة عن الشرعية الدولية .

تعتبر جمهورية أرمينيا هي المجتمع الوحيد في جنوب القوقاز ذو العرق الواحد ، حيث يبلغ نسبة الأرمن ٩٨ % ، رغم أن عدد كبير من القوميات والأعراق الأخري قد تواجدت وتعايشت لسنوات طويلة علي الأراضي الأرمينية الحالية ، في نفس الوقت يوجد في جمهورية أذربيجان أكثر من عشرين أقلية عرقية تعيش علي أراضي أذربيجان منهم القومية الأرمينية ، بالإضافة إلي " الأوديون " ٦٠٠٠ نسمة ، " الكريز " ١٠٠٠ نسمة ، " الخنالوجس " ٢٠٠٠ نسمة ، " البودوخ " ١٠٠٠ نسمة ، " الإنجيلوس " ٨٠٠٠ نسمة ، " الليزجينس " ١٧٨ ألف نسمة ، " اليونانيون " ٧٠٠ نسمة ، " الألمان " ٧٠٠ نسمة ، " اليهود " ٣٠ ألف نمسة ، " الروس " ١٤١ ألف نسمة ، " الأكراد " ٢٨ ألف نسمة ، " الجورجيون " ١٤ ألف نسمة[١].

في أي من المشكلات والقضايا الدولية عندما تظل الأزمة دون حل سلمي لفترة طويلة فإن المشكلة تزداد تعقيداً وتتسع وتخلق عدداً كبيراً من العوامل السلبية الجديدة علي أرض الواقع يصعب في كثير من الأحيان تغييرها ، ولذلك فإن الطرف الذي يملك النوايا الحسنة لإيجاد حل سياسي سلمي للأزمة ، وغالباً ما يكون هو الطرف صاحب الحق الذي اعتدي علي أرضه ، يكون ذلك الطرف الأكثر حرصاً علي التمسك بالحل السلمي .

سعت الامبراطورية الروسية منذ البداية إلي إقامة دولة أرمينية علي أراضي اذربيجان الشمالية في أوائل القرن التاسع عشر ، وحققت السياسة الروسية أهدافها أثناء الحرب العالمية الأولي ، حيث ولأول مرة في جنوب القوقاز يتم إقامة دولة أرمينية عام ١٩١٨

---

[١] – أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان – يوهانس راو – مركز الحضارة العربية – الطبعة الأولي – القاهرة ٢٠٠٨ .

علي أراضي أذربيجان الغربية ، وذلك عندما تنازلت حكومة جمهورية أذربيجان الشعبية في ٢٩ مايو ١٩١٨ عن مدينة " **إيراون** " ، التي كانت واحدة من أهم مراكز أذربيجان الثقافية ، تنازلت عنها للأرمن ليكون لهم مركز سياسي واحد وكخطوة أبدت خلالها أذربيجان بادرة حسن النوايا من أجل تحقيق السلام والاستقرار في جنوب القوقاز ، ولكن الأرمن رغم ذلك استمروا في ادعاءاتهم علي أراضي أذربيجان في عهد جمهورية أذربيجان الشعبية وخلال سلطة الاتحاد السوفيتي .

كان الأرمن الذين يتمتعون بدعم موسكو دعماً كاملاً يعملوا علي توسيع أراضي دولة أرمينيا التي تم تشكيلها مؤخراً ، واتبعوا سياسة التطهير العرقي للأذربيجانيين بالقتل والإبادة تارة ، وبالتهجير القسري تارة أخري ، فتم تحويل أرمينيا إلي دولة ذات قومية واحدة ، واتسمت المرحلة الأخيرة في الفترة من ١٩٨٨ وحتي ١٩٩١ بالعنف الشديد واتباع أساليب أكثر وحشية ضد السكان الأذربيجانيين ، حيث كانت أهدافهم في تلك المرحلة إقامة الدولة الأرمينية الثانية في جنوب القوقاز ، وعلي أراضي أذربيجان أيضاً

لم يقم اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية التي كانت كل من أذربيجان وأرمينيا ضمن نطاقه بالتقدير العادل تجاه الصراع بين الأرمن والأذربيجانيين ، بل علي العكس وقف اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية موقفاً منحازاً لأرمينيا ، باعتبارهما يدينان بديانة واحدة . **المسيحية** ـ ضد الأذربيجانيين المسلمين فاتخذ الاتحاد السوفيتي قرارات استندت علي معايير مزدوجة ، وما كان يسعي لحل المشكلات بين الجانبين بقدر حرصه علي الوقوف إلي جانب الأرمن ، وقد كان قرار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في ٢٤ مارس ١٩٨٨ ، وقرار هيئة الرئاسة للمجلس الأعلي لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في ٢٠ يوليو ١٩٨٨ ، والقرارات الأخري الخاصة بالصراع بين أرمينيا وأذربيجان علي نفس القدر من الانحياز الواضح للجانب الأرميني الأمر الذي جعل المشكلة لم تجد لها حلاً في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وتحولت " قره باغ الجبلية " والأحداث الجارية حولها إلي أهم عوامل انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وقد ورثت جمهورية أذربيجان المستقلة تلك المشكلات الصعبة ، والأصعب من كل ذلك أنه بانهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية نشأ وضع سياسي جديد علي الأرض ، حيث قبل

المجتمع الدولي عضوية كل من أذربيجان وأرمينيا في المنظمات الدولية ، فقد انضمت أذربيجان وأرمينيا في ٢٠ ، ٢١ يناير ١٩٩٢ إلي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (**منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام ١٩٩٥**) ، وإلي منظمة الأمم المتحدة في ٢ مارس ١٩٩٢ ، وبعد أن كان حل مشكلة " قره باغ الجبلية " من اختصاص اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية فقد بدأ ذلك الصراع يأخذ طابعاً دولياً ، وفي تلك الظروف ، وفي ٢٤ مارس ١٩٩٢ تم تشكيل فريق " **مينسك** " لتسوية النزاع في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، والتي عُقدت في هلسنكي .

منذ مارس ١٩٩٢ عُهد إلي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ومنظمة الأمم المتحدة العمل معاً لايجاد حل لمشكلة " قره باغ الجبلية " ، وقد سارعت أرمينيا إلي عرقلة وتعقيد عمل ونشاط فريق " مينسك " بالاستيلاء المسلح علي " **شوشا** " ، **و** " **لاتشين** " في مايو ١٩٩٢ ، واستمرت في عرقلة الجهود بالاستيلاء علي " **كلبجار** " في مارس ١٩٩٣ ، وفي تلك الظروف اتخذت الأمم المتحدة القرار رقم ٨٢٢ في ٣٠ أبريل ١٩٩٣ ، ولكن فريق " **مينسك** " لم يتمكن من اتخاذ التدابير المؤثرة لتطبيق ذلك القرار علي الأرض ، وقد قامت أرمينيا بالرد علي قرار الأمم المتحدة باحتلال " **أغدام** " ، ومن ثم ضعف دور مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، في المقابل اتخذت الأمم المتحدة ثلاثة قرارات أخري تحمل أرقام ٨٥٣ ، ٨٧٤ ، ٨٨٤ ، واستمر وضع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا علي هذا النحو من الضعف حتي عقد جلسة له في أواخر عام ١٩٩٤ في بودابست .

جرت المفاوضات بين أرمينيا وأذربيجان بشأن إيجاد حل للصراع حول " قره باغ الجبلية " بشكل سري ، وفقاً لاتفاق الأطراف المشاركة في هذه المفاوضات ، ولذلك فإن المعلومات المتوفرة عما جري في تلك المفاوضات تبدو قليلة ، رغم الجلسات المتعددة التي عقدت علي مختلف المستويات السياسية حول ذلك الصراع ، وقد بدأ النشاط الفعال في طريق المفاوضات منذ انعقاد جلسة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ١٩٩٤ في بودابيست ، حيث أنه في تلك الجلسة تم تعيين فريق " مينسك " ، وتم اتخاذ قرار لأول مرة بتشكيل قوات النوايا الحسنة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

استأنفت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نشاطها حول " قره باغ الجبلية " وعقدت جلسة في " لشبونة " في فبراير ٢٠٠١ ، وفي هذا اللقاء اعترفت ثلاث وخمسون دولة من الأعضاء البالغ عددهم أربع وخمسون في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وباستثناء أرمينيا ، اعترفوا بموقف أذربيجان وحقها في تحرير أراضيها التي تحتلها أرمينيا ، وتم تشكيل فريق " مينسك " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإطار جديد أكثر فاعلية ، وقد انعكس تشكيل تلك اللجنة وعملها علي التحرك السلمي لإيجاد حل لمشكلة " قره باغ الجبلية " ، حيث تم تقديم اقتراحات حول الخروج من الأزمة بين أرمينيا وأذربيجان .

❖ **الوثيقة الأولي :**

في أول مقترح لحل أزمة " قره باغ الجبلية " من خلال مجموعة " **مينسك** " تم طرح الوثيقة الأولي والتي عُرفت باسم " **الاتفاقية الشاملة عن تسوية نزاع قره باغ الجبلية بين أرمينيا وأذربيجان** " ، وتعرف هذه الوثيقة بأنها محاولة لحل رزمة المشاكل ، وتم تقديم الوثيقة إلي جانبي النزاع . **أرمينيا وأذربيجان** . في ١١ يونيو ١٩٩٧ ، وقد تضمنت هذه الوثيقة اتفاقيتين متلازمتين معاً كرزمة واحدة .

الاتفاقية الأولي : تتعلق بالعمل المسلح علي الأرض ، وتقضي بوقف كل الأعمال المسلحة من الجانبين بمختلف أشكالها .

الاتفاقية الثانية : تتعلق بالأفكار المقدمة حول حل النزاع ، وتوضح تحديد وضع " قره باغ الجبلية " كإقليم متنازع عليه ، والإطار القانوني للإقليم .

رفضت أرمينيا هذه الوثيقة ، حيث أنها كانت تريد أن تكون إدارة " قره باغ الجبلية " ، أو ما تطلق عليه " **جمهورية قره باغ الجبلية** " ممثلة كطرف في النزاع .

❖ **الوثيقة الثانية :**

نظراً لرفض أرمينيا للوثيقة الأولي ، فقد قامت مجموعة " **مينسك** " بطرح الوثيقة الثانية والتي عُرفت باسم " **وثيقة حل النزاع المسلح في قره باغ الجبلية** " ، وتم تقديمها في ١٩ سبتمبر ١٩٩٧ ، وتطرح الوثيقة حلاً متعدد المراحل ، وقد اعتبرت أذربيجان أن فكرة حل متعدد المراحل يمكن قبوله مقارنة مع الوثيقة الأولي ، ولكن بعد أن قدمت مجموعة "

مينسك " هذا المشروع ، تم ادخال تعديلات عليه في ٢ ديسمبر ١٩٩٧ يقضي هذا التعديل بتعريف " قره باغ الجبلية " كطرف مستقل من أطراف النزاع وذلك تلبية لرغبة أرمينيا التي اعترضت علي الصيغة الأولي ، وتمسكت بهذا التعديل ، إلا أن التعديل الأخير رفضة أذربيجان ، واعتبرته غير مقبول ، وأعربت عن قبولها بمشروع ١٩ سبتمبر ١٩٩٧ ، الذي يمكن البناء عليه والوصول لحل لمشكلة " قره باغ الجبلية " .

❖ **الوثيقة الثالثة :**

بعد أن وصلا الاقتراحين الأول والثاني لطريق مسدود ، وعدم قدرتهما علي ايجاد حل لمشكلة " قره باغ الجبلية " تم تقديم الاقتراح الثالث في نوفمبر ١٩٩٨ ، وقد عُرف هذا الإقتراح بوثيقة " **الدولة العامة** " ، وتنص تلك الوثيقة علي تحويل " قره باغ الجبلية " إلي دولة مستقلة حسب الرؤية الأرمينية ، الأمر الذي رفضته أذربيجان ، حيث يتعارض ذلك مع مصالح أذربيجان ووحدة أراضيها ، كما يتناقض مع قرارات الأمم المتحدة الأربعة التي صدرت بشأن النزاع في " قره باغ الجبلية " ، والتي تقضي **بانسحاب أرمينيا من أراضي أذربيجان المحتلة** .

بعد الوثيقة الثالثة لم تقدم مجموعة " **مينسك** " أي مقترحات أخري بعد ذلك ، واتجه عملها إلي عقد لقاءات ثنائية مباشرة بين رئيسي جمهوريتي أذربيجان وأرمينيا منذ أبريل ١٩٩٩ ، والتي بدورها لم تسفر عن أي تقدم نظراً لعدم وجود رغبة حقيقية لدي أرمينيا بالوصول إلي حل سلمي ، وعدم وجود ضغوط كافية من قبل مجموعة " **مينسك** " علي أرمينيا للقبول بالمبادرات المطروحة حسب قرارات الأمم المتحدة ، وظهور ميول دائمة من قبل مجموعة " **مينسك** " إلي تبني أفكار ورغبات أرمينيا .

عبر رئيس أذربيجان **حيدر علييف** عن انطباعاته الخاصة بالمفاوضات قائلاً " **اتضح لي من كل هذه المفاوضات كلها والاقتراحات المقدمة من قبل مجموعة " مينسك " شئ واحد أنهم يريدون حل المسألة عن طريق إعطاء " قره باغ الجبلية " وضعاً قريباً من الاستقلال أو حتي الاستقلال التام ، وهذا ما نشاهده من الاقتراحات لمجموعة " مينسك " ولا شئ آخر وإننا ما رضينا هذا ، وليس من الممكن أن نرضي به ، ورغم أننا أخذنا موقفاً بناء وجدياً**

في كل المفاوضات ، وتأييد حل المشكلة ليس بطرق أخري ، بل بالطريق السلمي فقط ، وقد قبلنا بإعطاء ارمن " قره باغ الجبلية " اعلي وضع موجود في العالم مما تم اختيـــاره ، وذلك في إطار تنازلات متقابلة في إطار وحدة أراضي أذربيجان وسيادتها .

سار الرئيس **إلهام علييف** علي نهج والده بعد أن تم انتخابه رئيساً لأذربيجان في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٣ ، حيث قال في حفل تنصيبه في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ " إن نزاع قره باغ الجبلية بين أرمينيا وأذربيجان هو أثقل وأكبر مشكلة لبلدنا ، ونحن نعيش منذ سنوات طويلة في حالة وقف إطلاق النار ونظام للتهدئة المؤقتة ، ومما يؤسف له أن نشاط مجموعة " مينسك " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي يتولي إدارة المفاوضات بشكل مباشر ، والمعني بإيجاد حل لمشكلة قره باغ الجبلية ، لا يأتي بفائدة أو تحقيق أي نتائج ايجابية حتي الآن ، ولكننا لا نفقد آمالنا ابداً ، ولا نزال نأمل أن قادة مجموعة " **مينسك** " سيعكفون علي إيجاد حل لهذه المشكلة بكل جد ومسئولية ، فلابد من إيجاد حل لهذه المشكلة ، ومن الممكن إيجاد حل لمشكلة قره باغ الجبلية علي أساس عدة مبادئ وقواعد القانون الدولي ، فلابد من تحرير اراضي أذربيجان من الاحتلال ، ويجب أن يعود مليون مواطن من اللاجئين والنازحين إلي مواطنهم الأصلية ، ويجب استرجاع وحدة أراضي بلدنا ، وعلي الجميع أن يعرفوا رغم أننا نؤيد السلام ولا نريد للحرب أن تندلع من جديد ، ونريد أن نصل إلي حل لهذه المشكلة بطريقة سلمية ، حتي لا ينفذ صبرنا ، ونلجأ إلي تحرير أرضنا بطرق أخري مهما كلفنا ذلك [١]".

وقد أخذت قضية " قره باغ الجبلية " حيزاً كبيراً من بنود مشروع حكم الرئيس **إلهام علييف** ، فاستمر في المفاوضات الثنائية مع أرمينيا ، ووسع نشاطه أكثر بالعمل مع المنظمات الدولية ، وفي مجال العلاقات الثنائية مع الدول الكبري التي لها تأثير علي صنع القرار في هذه القضية ، فقام بتقديم مشكلة " قره باغ الجبلية " إلي الأمم المتحدة وعرض القضية أيضاً علي مجلس أوروبا في ستراسبورج في ٢٩ أبريل ٢٠٠٤ ، الأمر الذي أدي

---

[١] – خطاب الرئيس إلهام علييف في حفل تنصيبه رئيساً لأذربيجان في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣

إلي اعتراف المجلس الأوروبي في يناير ٢٠٠٥ بأرمينيا كدولة احتلال لإقليم " قره باغ الجبلية " .

الفصل الثاني
عقبات التسوية

توجد الكثير من العقبات أمام عملية التسوية السلمية للنزاع في " قره باغ الجبلية " ، فالارتياب وانعدام الثقة وارث العداء التاريخي بين الأرمن والأذربيجانيين ، فضلاً عن الدماء التي سالت بين العرقيتين علي مدي السنوات الطويلة الماضية ، وفقدان الأمن لدي الأذربيجانيين بسبب احتلال الأرمن سبعة من أقاليمهم ، ومطالبة أذربيجان باستعادة تلك الأقاليم ، وتعنت أرمينيا ورفضها الانسحاب من الأراضي المحتلة ، كلها أسباب تقف حائلاً أمام اجراء أي مفاوضات حقيقية بشأن الصراع في " قره باغ الجبلية " .

عدم وجود إرادة سياسية لدي الأرمن لإتخاذ قرار بشأن الانسحاب من أراضي أذربيجان المحتلة لاعتبارات سياسية داخلية يشكل أهم الأسباب وراء عدم حدوث أي تقدم في عملية المفاوضات الممتدة منذ وقف إطلاق النار عام ١٩٩٤ بين أرمينيا وأذربيجان .

تحتل أرمينيا أراضي أذربيجان ، وهي التي بادرت بالعدوان واحتلال أراضيها ، لذلك فإن تسوية الصراع بالطرق السلمية يقع بالدرجة الأولي علي أرمينيا ، وذلك بالإستجابة إلي قرارات الشرعية الدولية ، والقبول بالمبادرات التي تم طرحها من قبل مجموعة " **مينسك** " ، ولكن يبدو أن أرمينيا لديها طموحات البقاء علي ما احتلته من أراضي أذربيجان نظرا لعدد من العوامل المتعلقة بالصراع بين القوي السياسية داخل أرمينيا وهذا ما يجعل من اتخاذ أي قرار حول الإنسحاب من الأراضي الأذربيجانية التي تحتلها خاضعاً لحسابات الصراع السياسي الداخلي ، والذي دائما ما يميل لصالح القوي المتعصبة والمتشددة التي لا ترغب في السلام ، ولذلك يبدو أن من أهم معوقات التسوية السلمية للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " :

١ – التخبط الأرميني :

لا توجد لدي أرمينيا سياسة موحدة تجاه " قره باغ الجبلية " ، ونظرا لعدم وجود قناعة بأحقية أرمينيا في الإقليم ، فإنه لا يوجد إجماع أو اتفاق بين مختلف القوي السياسية والقومية الأرمينية علي تسوية لمشكلة " **قره باغ** " ، فقد أظهرت المواقف بين القيادات في

كل من أذربيجان وأرمينيا خلال المفاوضات التي جرت طوال السنوات الماضية أن لا يوجد في أرمينيا من يستطيع اتخاذ قرار بشأن هذا الصراع .

وتبين الأحداث داخل أرمينيا علي وجود انقسام وانشقاق وتباين كبير في المواقف والرؤي بين مختلف التيارات الأرمينية ، فبينما كانت محاولة مبادلة الأراضي حسب الخطة الأمريكية التي عُرفت باسم " **جوبل** " عام ١٩٩٢ تسير القضية نحو الحل . وبعد يوم واحد من لقاء دافوس بين **الرئيسين الأذربيجاني** " **حيدر علييف** " ، **والأرمني** " **روبيرت كوتشاريان** " ، وقد رحب وزير خارجية أذربيجان " **ولايات جوليف** " بتلك الخطة ، واعتبرها اختراقاً تاريخياً ، إلا أنه قد جاءت ردود الأفعال الأرمينية متأخرة ومرتبكة ، فأقر وزير خارجية أرمينيا " **واردان أوسكانيان** " بأن فكرة مبادلة الأراضي قد تم بحثها بالفعل خلال اللقاء . **لقاء حيدر علييف ، وروبرت كوتشاريان** ـ لكنه أكد أن الرئيس **كوتشاريان** سارع إلي رفضها ، أن المسألة قد أُغلقت تماماً[١] .

وعلي نقيض ذلك ، واستمراراً للإنقسام والتخبط في القرار الأرمني . رأي " آرام **سركيسيان** " رئيس الوزراء الأرمني الذي خلف شقيقه " **فاسكين سركيسيان** " الذي أُغتيل في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٩ وسط جلسة البرلمان الأرمني ، وتولي شقيقه رئاسة الحكومة سبعة أشهر ، وبصفته رئيساً للوزراء كان " **آرام** " مهتما بقضية " قره باغ الجبلية " ، وكان له محادثات مطولة مع الرئيس " **كوتشاريان** " حول تلك القضية ، وقد أكد " **آرام سركيسيان** " ويشكل جازم علي أن الرئيس لم يوافق علي مشروع " **مغري** " مبادرة جوبل لمبادلة الأراضي وحسب ، بل كان من أكثر المتحمسين له حتي وصل به الأمر إلي الإعلان بأنه هو صاحب الفكرة الحقيقي[٢] .

ورغم اقتناع القادة الأرمن بما يطرح عليهم من مبادرات لإنهاء احتلالهم لإقليم " **قره باغ** " ، وتوجيه الجهود إلي البناء والإعمار بدلا من التوتر الذي أدي إلي هجرة أغلب سكان أرمينيا إلي الخارج ، إلا أن اتخاذ القرار يخضع لضغوط من قبل المتشددين والمتطرفين

---

١ - جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا – لوموند ديبلوماتيك العربية – مارس ٢٠٠١

٢ – جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا – لوموند ديبلوماتيك العربية – مارس ٢٠٠١

لديهم . يؤكد أحد المراقبين الغربيين المطلعين علي أن المصيبة رغم اقتناع الرئيس " **كوتشاريان** " بأن حل " مغربي " هو الوحيد المتوافر ، فإنه عاجز عن تسويقه لدي الأرمن ، وأي مسئول سياسي أرمني يوافق علي تدبير كهذا يكون كمن ارتكب فعل انتحار سياسي[١] .

استطاع التطرف الأرمني أن يسوق أفكاره لدي قطاع كبير من الأرمن ، ويروج لأفكاره التي تقوم علي إحياء الامبراطورية الأرمينية ، وأن إقليم " **قره باغ** " جزء لا يتجزأ من تلك الامبراطورية ، وكل من يحاول الاقدام علي تسوية سلمية لتلك القضية فهو خائن ، ولذلك فإن حوادث الاغتيالات السياسية التي طالت مسئولين أرمينيين كانت بسبب أفكارهم التي لا تتماشي مع أفكار المتطرفين الأرمن . وبناء علي تصريحات صحفية لـ " **اشدوت مانوتشيريان** [٢]"

فإن اغتيال رئيس الوزراء " **فاسكين سركيسيان** " ، ورئيس البرلمان " **كارين دمرجيان** " في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٩ ، كان بناء علي أوامر من قيادات عليا ، لأنهما اعترضا علي أي حل لمسألة " **قره باغ** " يستند إلي تبادل الأراضي .

٢ – الصراع الخفي في أرمينيا :

تتعرض السلطة في أرمينيا دائما لضغوط من قوي داخلية متشددة تطالب بضم " قره باغ الجبلية " إلي أرمينيا ، ولكنها لم تستطع اتخاذ قراراً بذلك خوفاً من ردود فعل أذربيجان والمجتمع الدولي الذي لا يزال يعتبر " قره باغ الجبلية " جزءاً من أذربيجان حيث يشكل الصراع في " **قره باغ** " فصلا من صراع النفوذ الخفي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في القوقاز ، الذي يعتبر آخر مسرح من مسارح الحرب الباردة الملتهبة ، وتدور المواجهة من خلال ضربات غير مباشرة ، حيث يؤكد كل من الطرفين أنه لا يرغب إطلاقا في إقصاء الطرف الآخر من المنطقة ، وإن كان النفوذ الروسي قد تراجع بشكل كبير خلال السنوات الماضية ، وقد أخذت كل من أذربيجان وجورجيا في الابتعاد عن

---

[١] – جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا – لوموند ديبلوماتيك العربية – مارس ٢٠٠١

[٢] –" اشدوت مانوتشيريان " رئيس حزب " اتحاد القوي الاشتراكية " اليساري المتطرف ، وهو معروف بميوله الروسية ، وينظر إلي قضية " قره باغ " نظرة أكثر تشدداً وتطرفاً

موسكو ، لتبدأ كل منهما تعاوناً اقتصاديا وسياسيا وعسكريا أكثر وثوقا مع الغرب ، إلا أن أرمينيا تتردد في سلوك هذا الطريق نحو الغرب ، رغم أنه توجد جاليات أرمينية كبيرة ، ووجود لوبي أرمني قوي في كثير من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، إلا أنها . **أي أرمينيا** ـ ما زالت علي ولائها القديم لروسيا ، حيث أبرمت معها تحالفا لمدة خمسة وعشرون عاما ، ينص ذلك التحالف علي بقاء القواعد العسكرية الروسية في أراضيها .

أرادت أرمينيا بإقامة التحالف مع روسيا رغبة منها في الحفاظ علي سياسة الدفاع الوطني الأرمينية ، بينما تحاول في الوقت ذاته التوجه نحو اقتصاد السوق لإنعاش اقتصادها المتدهور ، وبذلك تسعي للمزج بين الحلف العسكري مع روسيا والتعاون الاقتصادي والسياسي مع الغرب . وقد وافق الروس علي مضض أن يلتحق الاقتصاد الأرمني بالاقتصاد الغربي خشية أن يكون ذلك خطوة أولي علي طريق تآكل جديد للنفوذ الروسي في أرمينيا بما في ذلك النفوذ العسكري[١] .

شكلت حادثة اغتيال رئيس الوزراء " **فاسكين سركيسيان** " ، ورئيس البرلمان " **كارين دمرجيان** " في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٩ ، نوعا من الانذار للنفوذ الروسي في أرمينيا . فالشخصيتين الرئيسيتين في الحادث كانوا حلفاء روسيا الأمينين ، وكانا قد وصلا إلي السلطة في انتخابات برلمانية شهدت فوزا كاسحا للحزب الجمهوري بزعامة " **فاسكين سركيسيان** " رئيس منظمة " **حراس الوطن** "[٢]

والحزب الشعبي برئاسة " **كارين دمرجيان** " ، أحد الكوادر العليا السابقين في الحزب الشيوعي الأرمني ، وكان ذلك الفريق المكون من " **سركيسيان** " **و** " **دمرجيان** " بتمتع بأغلبية مريحة في البرلمان ، دفعت بالرئيس الأرمني " **كوتشاريان** " إلي الموقع الخلفي في السياسة الأرمينية[٣] .

---

١ – جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا – لوموند ديبلوماتيك العربية – مارس ٢٠٠١

٢ – حراس الوطن " ياكراباه " منظمة شبه عسكرية من مقاتلي حرب " قره باغ " السابقين ، تحولت بقيادة " فاسكين سركيسيان " إلي إحدي القوي الفاعلة في السياسة الأرمينية

٣ – جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا – لوموند ديبلوماتيك العربية – مارس ٢٠٠١

إن الصراع الخفي داخل المؤسسات ، وبين القوي السياسية الأرمينية يجعل من قضية " **قره باغ** " ذريعة لهيمنة بعض القوي علي الأخري والانقلاب عليها ، لذلك فإنه من مصلحة تلك القوي البقاء علي قضية " **قره باغ** " دون تسوية لها ، لأن مصالح القوي السياسية ، والتي تتحالف مع بعض الأطراف الخارجية ، ترتبط ببقاء الوضع في " **قره باغ** " كما هو عليه ، وما حادث اغتيال " **سركيسيان** " **و** " **دمرجيان** " ، إلا محاولة انقلابية ضمن سلسلة الصراع بين القوي السياسية الأرمينية ، إذ أن القضاء خلال لحظات علي رأس تحالف الأكثرية البرلمانية المعروفة باسم " **الوحدة** " قد أدي إلي تعديل ميزان القوي داخل السلطة الأرمينية ، وقد أصبحت تحت السيطرة الكاملة للرئيس " **كوتشاريان** " ، ويساعده في ذلك " **سيرج سركيسيان** "[١]

وهم الذين خسروا الانتخابات في مايو ١٩٩٩ ، وبذلك فقد حزبا الأغلبية زعيميهما اللذين لم يتخذا أي خطوات لتأمين خلافاتهما في غياب الكوادر من أصحاب الخبرة[٢] .

السيد " **روبيرت كوتشاريان** " الزعيم السابق لجمهورية " قره باغ الجبلية " غير المعترف بها سلك طريقاً سياسياً طويلاً ، ففي ٢٧ أكتوبر واجهت حكومته محنتها الأكثر خطورة ، حين اقتحم خمسة مسلحين مقر الجمعية الوطنية الأرمينية " **البرلمان** " وقتلوا ثمانية أشخاص من بينهم رئيس الوزراء " **فاسكين سركيسيان** " ، ورئيس البرلمان " **كارين دمرجيان** " قبل أن يستسلموا ، وقد أثارت هذه المجزرة أزمة سياسية كبيرة في البلاد التي تعاني من التراجع بعد الحرب مع جارتها " **أبخازيا** " ، ومن قبلها الحرب في " قره باغ الجبلية " ، حيث دخلت أرمينيا مرحلة جديدة من عدم الاستقرار الداخلي ، إلا أن الرئيس " **كوتشاريان** " كان بارعاً في الإيقاع بين معارضيه[٣]

---

[١] – كان " سيرج سركيسيان " أثناء وقوع حادث اغتيال رئيس الوزراء " فاسكين سركيسيان " ، ورئيس البرلمان " كارين دمرجيان " ، في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٩ ، كان يشغل منصب وزير الأمن القومي ، وكان يفترض أن يتحمل المسئولية كما حصل لوزير الداخلية والمدعي العام اللذين اتهمهما الجيش بالاهمال ، وبدلا من ذلك فقد حظي بترقيات سريعة جعلت منه وزيرا للدفاع ثم رئيساً للجمهورية .

[٢] – جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا – لوموند ديبلوماتيك العربية – مارس ٢٠٠١

[٣] – فيكين شيتيريان – جنوب القوقاز : جيل سياسي جديد في الحكم – لوموند ديبوماتيك العربية – يناير ٢٠٠٤ .

في الوقت الذي اعتمدت فيه حكومة الرئيس الأسبق " **ليفون تير بتروسيان** " علي متطرفي حركة " **قره باغ** " ، فإن حكومة " **كوتشاريان** " اعتمدت علي الجيش وعلي " الأوليجارشيين " الجدد ، ففي الانتخابات البرلمانية التي جرت في مايو ٢٠٠٣ حصل زعماء الاقتصاد الأرمني علي ربع عدد مقاعد البرلمان ، في حين أن الحزب الشيوعي الأرمني " **PCA** " ، والحركة الوطنية الأرمينية " **MNA** " ، والمجموعات المنشقة التي نشأت بعد انفصالها عنها لم تكن ممثلة في البرلمان ، وحتي هؤلاء الذين حكموا أرمينيا بالأمس القريب لم يعد يلعبون دوراً هاماً في الحياة السياسية الأرمينية ، ولم يعد لهم وجود في البرلمان .

وكما كان الحال في النظام السوفيتي فإن السلطة السياسية تمسك بكل مفاتيح الموارد العسكرية والاقتصادية ، وهكذا بمجرد أن يكون الحزب الشيوعي الأرميني أو الحركة الوطنية الأرمينية قد فقدا السلطة ، فقد استبعدا من كل حق في توزيع الموارد الاقتصادية ، ولذلك لم يعد لا الشيوعيون ، ولا الحركة الوطنية فادرين علي إعادة تحديد دورهم ، فقد حرموا من كل مكانة لإعادة تشكلهم علي الصعيد السياسي[١]

ومن ثم أصبحت أرميينا في صراع سياسي داخلي شديد القسوة يصعب معه اتخاذ قرارات مصيرية أو سيادية تهم المصلحة الوطنية العليا للبلاد .

استطاع الرئيس **كوتشاريان** قيادة الانقلاب السلمي علي الشرعية المنتخبة ، واتبع سياسة الترغيب والترهيب ليزرع الفرقة في صفوف خصومه الذين سعوا بكل جهد أيضا لإقالته من منصبه ، وفي نفس الوقت حاولت موسكو إظهار موقف المحايد في تلك المعركة ، وخاصة عندما تخلي الرئيس **كوتشاريان** بعد سبعة أشهر فقط عن رئيس الحكومة الجديد " **آرام سركيسيان** " – شقيق " **فاسكين سركيسيان** " – ، وكذلك الإطاحة بالوزراء المحيطين به والمعروفين بولائهم لموسكو ، رغم معارضة روسيا السرية السياسات الأرمينية التي أطلقت عليها " نظرية التكامل في سياستها الخارجية " والتي تقوم علي إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الدول الغربية ، مقابل وجود العلاقات العسكرية مع موسكو .

---

[١] – **فيكين شيتيريان – جنوب القوقاز : جيل سياسي جديد في الحكم – لوموند ديبوماتيك العربية – يناير ٢٠٠٤ .**

لقد زادت سياسة الرئيس " **كوتشاريان** " الرامية إلي إحداث توازن في العلاقات بين موسكو والغرب إلي إضعافه علي الصعيد الداخلي ، فإذا كان قد نجح إلي حد ما في الحد من سلطات العسكريين الموالين لروسيا ، أو المرتبطين بتنظيم " حراس الوطن . **ياكراباه** . " من خلال ترقية الأكثر طموحا منهم إلي مواقع القيادة في الجيش ووزارة الدفاع ، كما عزل من الحكومة جميع العناصر المعروفة بتحريضها ، وكذلك العمل علي تفتيت تحالف الأكثرية البرلمانية " **مياسنتيون** " ، وتهميشه في الحياة السياسية ورغم كل ذلك لم يستطع " كوتشاريان " تشكيل أغلبية برلمانية جديدة متجانسة وموالية له ، كما أن الشكوك لدي قطاع كبير من الرأي العام ظل مقتنعا بأن عناصر مقربة منه متورطة في حادث ٢٧ أكتوبر ١٩٩٩ ، والأخطر من كل ذلك ، أنه لم يجد حلا للأزمة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عاناها الشعب الأرمني .

بصرف النظر عما إذا كان تحالف " **سركيسيان – دمرجيان** " ، قد حقق أي تقدم اقتصادي ملموس ، انعكس بشكل أو بآخر علي حياة الشعب الأرمني ، أو لم يقدم أي شئ له ، إلا أن خطا مهما قد أيقظ آمالا واسعة لدي المواطنين الأرمن ، الأمر الذي جعل أن هناك علاقة مباشرة بين رحيليهما ، وسرعة مقلقة في حركة الهجرة إلي الخارج ، بعدما وصلت نسبة البطالة إلي أرقام قياسية تجاوزت ٤٠ % من القادرين علي العمل ، وتشكل هذه الظاهرة كارثة وطنية من وجهة نظر " **فلاديمير تربينيان** " رئيس الحزب الشيوعي الأرمني ، فشروط الحياة لم تعد متوفرة في أرمينيا ، وهذا ما يفسر الهجرة الكبيرة إلي الخارج .

الشيوعيون وحلفائهم من اليسار يرون أن اتباع سياسة مؤيدة بشكل صريح لموسكو تصل إلي انتساب أرمينيا إلي " **التحالف الروسي البيلاروسي** " ، يمكنها أن تخرج البلاد من المستنقع المظلم ، وفي المقابل يري دعاة التوجه إلي الغرب والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن التوجه إلي الغرب هو الذي من شأنه أن ينقذ البلاد من عثرتها ، فإن النفوذ الروسي يتراجع في بلد يخضع لقانون اقتصاد السوق ، وهذا الاقتصاد وحده هو الذي يكفل الدخول الكثيف للاستثمارات الغربية ، ومن ثم القدرة علي إعادة انتعاش الاقتصاد .

لكن يصطدم كل ذلك بقضية " **قره باغ** " ، حيث يفترض التوصل إلي حل لذلك الصراع الذي يخيف المستثمرين المفترضين ، فبعد أن انشغل السكان لفترة طويلة به ، أصبح الآن هذا الصراع يشكل عائقا كبيرا أمام مستقبل أرمينيا الاقتصادي والسياسي وخاصة أن الجميع يعلم ذلك جيدا ، فقد كان الرئيس الأسبق " **ليفون تربتروسيان** " علي استعداد للقبول بالحل الذي اقترحته مجموعة " **مينسك** " ، لقناعته بأن أرمينيا لا يمكن لها أن تعرف نموا بصفة مستديمة قبل إيجاد حل لمشكلة " **قره باغ** " ، وهذا ما أدي إلي خسارته الحكم في فبراير ١٩٩٨ ، وقد أيقن الرئيس السابق " **كوتشاريان** " ذلك ، ولكنه سار علي نهج سلفه ، فهذه هي السياسة الأرمينية .

تلقي العلاقات المتشابكة والمعقدة والأكثر التباساً في كثير من الأحيان بظلالها علي الأحداث في داخل أرمينيا ، ففي الظاهر يبدو أن أحزاب الشتات التقليدية " **الطاشناق** " " **الرامجافار** " تتمتع بشئ من النفوذ في البلاد عبر انتشارها ووسائل الإعلام المرتبطة بها ، ومع ذلك فهي تعاني انقسامات سياسية عميقة ، وسوء فهم متراكم ، فخلال السنوات التي تلت انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عاد بعض أرمن **الشتات من فرنسا ومصر والولايات المتحدة** ليشعروا بصدمة ثقافية حقيقية ، فبينما كانوا يستعدون للاستثمار في أرمينيا لم يفهموا عراقيل البيروقراطية السوفيتية ، ولا القواعد الجديدة لاقتصاد السوق المتوحش ، ولا الفساد أو التطبيق النسبي للقوانين ، وقد خسر العديد منهم استثماراته خلال أشهر قليلة ، وسعي البعض لإيجاد ملجأ في وطن آخر .

زاد من تفاقم الوضع أن الرئيس الأرميني الأول بعد الاستقلال عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية " **ليفون تير بيتروسيان** " لم يكن يحبذ وجود منظمات الشتات في البلاد ، فتم خلال شهر ديسمبر ١٩٩٤ اعتقال عدد من قيادات حزب " **الطاشناق** " وأغلقت وسائل الإعلام التابعة لها ، ومنعت الأحزاب من ممارسة النشاط السياسي ومع وصول " روبيرت كوتشاريان " إلي السلطة عام ١٩٩٨ تحسنت العلاقة مع الأحزاب وتم الافراج عن المعتقلين ، واعتبر حزب " **الطاشناق** " شريكاً مقبولاً ، وتقلد ثلاثة من أعضائه مناصب وزارية في الحكومة ، وبينما ينشط عدد كبير من منظمات الشتات

الأرمني دفاعاً عن القضية الأرمينية وفي مقدمتهم " **الجمعية الأرمينية** " ، و " **اللجنة الوطنية الأرمينية** " في الولايات المتحدة واللتان تشكلان مجموعتي ضغط نافذتين وتثابران انطلاقاً من مركزيهما في واشنطن علي العمل من أجل الاعتراف بما يسمي " الإبادة الجماعية للأرمن " عام ١٩١٥ ، وحث الوايات المتحدة علي تبني سياسة داعمة لأرمينيا في نزاعها مع أذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ورغم كل ما يقدمه أرمن الشتات من دعم اقتصادي ، إلا أن الساسة الأرمن في " **يريفان** " يقابلون كل ذلك بتوجس وريبة خشية تغلغل نفوذ أرمن الشتات داخل السلطة ، وخاصة مع خضوع السياسة الخارجية لأرمينيا لتأثير أرمن الشتات ، فأول وزير للخارجية في أرمينيا بعد الاستقلال عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية كان الأمريكي " رافي هوفانسيان " ابن المؤرخ الأرميني " ريشتارد هوفانسيان " ، وبعد استقالته عام ١٩٩٢ أصبحت السياسة الخارجية من اختصاص المستشار الرئاسي " **جيرار ليباريديان** " المولود في لبنان قبل أن ينتقل للإقامة في الولايات المتحدة ، كما تولي وزارة الخارجية أيضاً " **فارتان أوسكانيان** " المولود في سوريا والذي درس في الولايات المتحدة الأمريكية .

من معوقات تسوية النزاع في " قره باغ الجبلية " بصورة سلمية أيضاً عدم اهتمام الأطراف المعنية بإيجاد حل للمشكلة ، فالأطراف التي تتعاون من أجل حل النزاع تهتم بكيفية بسط سلطتها في المنطقة وليس بكيفية حل هذا النزاع .

المنظمات الدولية المعنية بمسألة حل النزاع في " قره باغ الجبلية " عملها غير فعال لأن قراراتها تؤخذ بالإجماع ، ولأن كلا من أذربيجان وأرمينيا هما عضوان في **منظمة " الأمن والتعاون في أوروبا "** فإن أي قرار في مصلحة أحد الطرفين يتم الاعتراض عليه من الطرف الآخر ، كما أن مجموعة " **مينسك** " بأطرافها الحالية غير متوازنة ، فكل من الأطراف الثلاثة " **الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، فرنسا** " في المجموعة تتأثر بشكل كبير باللوبي الأرميني المقيم فيها ، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة اللتان لديهما لوبي أرميني قوي جداً ، أما روسيا فهي الشريك العسكري التاريخي لأرمينيا .

بعد وصول التيار المتطرف إلي الحكم في أرمينيا من أهم الأسباب الرئيسية في اجهاض أي حلول سلمية ، فعلي سبيل المثال الرئيس الأرميني الأسبق " **ليفون تير بتروسيان** " أجبر علي الاستقالة عام ١٩٩٧ بسبب تأييده مقترح مجموعة " **مينسك** " بإعادة ستة أقاليم محتلة إلي أذربيجان ، فيما كان الطرف الأرميني يري غير ذلك .

روسيا تسعي لإطالة فترة وضع اللاحرب واللاسلم ، لأن ذلك يحقق مصالحها في أن تظل بالمنطقة ، وتوقيع اتفاق سلام بين أذربيجان وأرمينيا يعني خروج روسيا من القوقاز ، فأرمينيا تريد التقارب والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك أذربيجان بطبيعة الحال هي أقرب للولايات المتحدة والغرب بصفة عامة منذ الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي فالولايات المتحدة هي الدولة الأكبر والأقوي وتملك التقنية المتقدمة ، وكلا الدولتين ترغبان في التقارب معها ، وروسيا فعلت الشئ نفسه خلال نهاية عقد الستينيات وبداية عقد السبعينيات من القرن العشرين مع مصر ، عندما استعانت مصر بالاتحاد السوفيتي في إعادة بناء الجيش المصري بعد حرب ١٩٦٧ ولضمان تواجدها في الشرق الأوسط وبسط نفوذها وتحقيق مصالحها كانت تفضل وضع اللاحرب واللاسلم بين مصر وإسرائيل ، وخاصة أن مصر بعد توقيعها اتفاق السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ ، اتجهت بسياساتها وتعاونها إلي الغرب وبشكل خاص إلي الولايات المتحدة وأدارت ظهرها للاتحاد السوفيتي ، ولذلك هي تعلم أن أي اتفاق سلام سوف يعني توجه كلاً من أرمينيا وأذربيجان إلي الولايات المتحدة .

كذلك فعلت روسيا الشئ نفسه مع سوريا ، فروسيا الشريك التجاري الأكبر لسوريا ومصدر توريد السلاح الأول لها ، كما أن روسيا هي التي شجعت النظام السوري علي عدم الدخول في أية حروب منذ حرب ١٩٧٣ ، أو توقيع أي اتفاق سلام مع إسرائيل لتحرير هضبة " **الجولان** " المحتلة علي غرار مصر ، وظل وضع اللاحرب واللاسلم هو القائم بين سوريا وإسرائيل منذ ذلك الحين ، وروسيا أيضاً هي الأكثر استفادة من وضع اللاحرب واللاسلم بين أرمينيا وأذربيجان ، فهذا الوضع يضمن لروسيا أن تظل دائما ضمن دائرة النفوذ داخل أرمينيا ، وخاصة أن أرمينيا ذاتها هي المستفيد من هذا الوضع أيضاً ، فهي

التي تحتل عشرين بالمائة من أراضي أذربيجان ، وهي التي تسيطر علي الثروات الموجودة في الأراضي التي تحتلها ، كما أن عامل الوقت يعطيها فرصة أكبر لزيادة الضغوط النفسية علي أذربيجان ، وكذلك تغيير الوقائع الديموغرافية والمعالم التاريخية علي الأرض ، مما يجعلها في وضع أفضل في أي مفاوضات قادمة

هناك اتهامات موجهة ضد أذربيجان بأنها تريد طرد الأرمن من إقليم " قره باغ الجبلية " ، وهو ما تنفيه الحكومة الأذربيجانية مطلقاً ، فالأمور تتعلق بحكم القانون والكرامة والسيادة الوطنية لأذربيجان ، فوجود متمردين من الأرمن المسلحين أمر غير مقبول وما يدعم وجهة نظر أذربيجان هو ما أعلنته مجموعة " **كومنولث الدول المستقلة** " ، و " **الأمم المتحدة** " ، و " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " عن أنه لا يمكن تغيير الحدود بالقوة العسكرية ، ومن اللافت للإهتمام في هذا التأييد من قبل المنظمات الدولية أن كلاً من أذربيجان وأرمينيا أعضاء في هذه المنظمات الثلاث ، ولذا فمن المفترض أن تلتزم الدولتان بآراء وقرارات تلك المنظمات الدولية ، فعندما كان اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية قائماً أقنع رئيسا كازاخستان وروسيا الطرفين **ـ أذربيجان وأرمينيا** . بالقبول بتنازلات تهدف إلي كسر حاجز العداء بينهما ، حيث وعدت أذربيجان بإعادة الحكم الذاتي إلي إقليم " قره باغ الجبلية " ، وفي المقابل وافقت أرمينيا علي عدم المطالبة بأي أراضٍ في أذربيجان .

" قره باغ الجبلية " في الدستور والقانون:

منذ عام ١٩٢١ استندت وضعية اقليم " قره باغ الجبلية " علي معاهدة موسكو الموقعة بين **لينين وأتاتورك** في مارس ١٩٢١ ، حيث كانت القوات التركية التي تسيطر علي بعض أجزاء من جمهورية أرمينيا ، وقد أقرت المعاهدة باعتراف تركيا بالسلطة السوفيتية علي اقليم " قره باغ الجبلية " وسيادة أذربيجان عليه ، علي أن يتمتع الإقليم بالحكم الذاتي ، وفي عام ١٩٢٣ قام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بتحديد الوضع القانوني للإقليم

باعتباره منطقة حكم ذاتي تخضع لأذربيجان[١] ، كما أكد علي تبعية إقليم " قره باغ الجبلية " لأذربيجان دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لعام ١٩٣٦ ، حيث جاء في **الباب الثاني** الخاص بنظام الدولة ، في المادة ٢٤ أنه تدخل في تركيبة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية جمهورية " **ناختشيوان** " السوفيتية الاشتراكية ذات الحكم الذاتي ، ومقاطعة " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، وكذلك أكد دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية علي عدم المساس بحدود أي جمهورية من جمهوريات الاتحاد ، وذلك كما جاء في **الباب الثالث** الخاص بتنظيم الدولة الوطنية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، أما المادة ٧٨ فقد جاء فيها بأنه لا يمكن تغيير أراضي أي جمهورية اتحادية بدون موافقتها علي ذلك ، فالحدود بين الجمهوريات الاشتراكية يمكن أن تتغير بالاتفاق المشترك بين الجمهوريات المعنية ويجب أن يصادق علي ذلك اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، كما جاء بالمادة ٧٩ ، تقوم الجمهوريات الاتحادية بتحديد تقسيمها إلي مقاطعات وولايات ودوائر ومناطق ، وتشرف علي حل ماله علاقة بالمسائل المرتبطة بالنظام الإداري الإقليمي .

أما **الباب الحادي عشر** من دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، والذي جاء تحت عنوان " **مقاطعة ذات الحكم الذاتي وإقليم ذات الحكم الذاتي** " ففقد حدد بوضوح تبعية إقليم" قره باغ الجبلية " لأذربيجان، وذلك كماجاء في المادة ٨٧ علي النحو التالي

أولا : تدخل في تركيبة جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية الاتحادية كل من المقاطعات ذات الحكم الذاتي التالية : " **أديكي** " ، " **ألتاي الجبلية واليهودية** " ، " **كاراتشابيفو – جركس** " ، " **خاكاس** " .

ثانياً : تدخل في تركيبة جمهورية جورجيا السوفيتية الاشتراكية مقاطعة " **أوسيتيا الجنوبية** " **ذات الحكم الذاتي** " .

---

[١] – ناجورنو كاراباخ : الصراع بين الجغرافيا والهوية القومية – عبد الله صالح – مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٠ – أبريل ١٩٩٥ .

ثالثاً : تدخل في تركيبة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية مقاطعة " **قره باغ الجبلية** " **ذات الحكم الذاتي** .

رابعاً : تدخل في تركيبة **جمهورية طاجيكستان** السوفيتية الاشتراكية مقاطعة " **بدخشان الجبلية** " **ذات الحكم الذاتي** .

تستند أرمينيا في موقفها الخاص بشرعية تشكيل فيما يعرف بـ " جمهورية قره باغ الجبلية " ، علي قانون اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الخاص بنظام حل المسائل المتعلقة بخروج جمهورية اتحادية من قوام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الصادر في ٣ أبريل ١٩٩٠[١] ، وتعتبر إن انفصال " قره باغ الجبلية " جاء متماشياً مع هذا القانون ، ولكن يجب الوقوف قبل ذلك علي الوضع القانوني لإقليم " قره باغ الجبلية " وما إذا كان هذا القانون الخاص بخروج جمهورية اتحادية من قوام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ينطبق علي " قره باغ الجبلية " أم لا ؟

لقد حدد دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لعام ١٩٣٦ الوضع القانوني لإقليم " قره باغ الجبلية " باعتبارها إقليم ذات حكم ذاتي ضمن تركيبة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية[٢] ، وكذلك فإن دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لعام ١٩٧٧ ، من خلال المادة السادسة والثمانين أوجب أن يكون الإقليم ذات الحكم الذاتي ضمن تركيبة جمهورية اتحادية أو ولاية ، وكان يجب أن يتم إقرار القانون الخاص بالإقليم ذات الحكم الذاتي من قبل المجلس الأعلي للجمهورية الاتحادية بعد تقديمه من قبل مجلس نواب الشعب للإقليم ذات الحكم الذاتي[٣] ، حيث كان ضمن تركيبة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في ذلك الوقت ثماني مقاطعات ذات حكم ذاتي وقد ورد ذكرها في المادة السابعة والثمانين ، وبموجب أحكام هذه المادة فإن إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي هي جزء من تركيبة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية .

---

[١] – أخبار المجلس الأعلي لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ١٩٩٠ – العدد ١٥ – ص ٣٠٣ .

[٢] – دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لعام ١٩٣٦ – المادة ٢٤ – موسكو – ص ١٤

[٣] – دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لعام ١٩٧٧ – المادة ٦٨ – موسكو – ص ١٣ .

لقد تم إقرار الوضع القانوني لإقليم " قره باغ الجبلية " بموجب دستور جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، ودستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وقانون جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية الخاص بإقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي بناء علي الطلب المقدم من مجلس نواب الإقليم ، من قبل المجلس الأعلي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية في ١٦ يونيو ١٩٨١ ، ومن ثم تكون الأحكام الخاصة بتمثيل إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي في أعلي الهيئات التشريعية لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، هي إقرار بالحدود الجغرافية للإقليم التي لا يجوز تغييرها بدون موافقة الجمهورية الاتحادية التابعة لها وهي جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية .

بعد إنهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، **تم الاعتراف بالجمهوريات الخمسة عشر** التي كانت في تكوينه قانونياً من قبل المجتمع الدولي ، ومن ثم كان علي المنظمة الدولية التي قبلت تلك الدول في عضويتها أن يتم تسوية القضايا المتعلقة بحدود تلك الدول المستقلة حديثاً وتأسست نتيجة انهيار الدولة الاتحادية ، وقد تم التوصل في الأمم المتحدة إلي اتفاق واسع حول تسوية النزاعات المتعلقة بحدود الجمهوريات الاتحادية سواء التي كانت في تركيبة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية أو يوغسلافيا الاتحادية علي أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً ، وليس علي أساس التركيب القومي أو العرقي للسكان .

لقد توصلت لجنة التحكيم للمؤتمر الخاص بيوغسلافيا في ١١ يناير ١٩٩٢ حول قضية الحدود بين الدول المستقلة عن يوغسلافيا الاتحادية إلي عدد من النتائج ، أهمها ، أنه في ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ تسلم رئيس لجنة التحكيم تقريراً من اللورد " **كادينجتون** " رئيس المؤتمر الخاص بيوغسلافيا ، بتعلق بالطلب المقدم من جمهورية صربيا عن السكان الصرب المتواجدين في كل من جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وحقهم في تقرير المصير باعتبارهم أحد الشعوب الداخلة في تركيبة يوغسلافيا ، وجاء في التقرير أن القانون الدولي القائم لا يكشف جميع معاني الحق في تقرير المصير ، ولكن تم التحقق والتثبت من أن الحق في تقرير المصير يجب أن لا يتم في جميع الأحوال علي حساب

تغيير الحدود القائمة إلي حين الإستقلال ، ما عدا الحالات التي يتم فيها الاتفاق بين الدول المعنية بذلك .

وحول طلب جمهورية الصرب بإمكانية اعتبار الحدود الداخلة بين جمهورية كرواتيا وجمهورية صربيا من جهة وبين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية صربيا من جهة أخري حدوداً بمعني القانون الشعبي العام ، جاء في التقرير ، أنه بحكم أن العملية في جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية تؤدي إلي تأسيس دولة مستقلة أو عدة دول مستقلة ، فإن مسألة الحدود ، وخاصة الحدود بين الجمهوريات التي ورد ذكرها في الطلب المقدم يجب أن يجد حلاً له وفقاً للمبادئ الآتية :

أولا : أن جميع الحدود الخارجية يجب أن تحترم بناءاً علي المبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة ، والبيان حول مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٥ (XXV) ، ووثيقة هلسنكي ، واتفاقية فيينا حول الاستخلاف القانوني بين الدول بشأن اتفاقيات ٢٣ أغسطس ١٩٧٨ .

ثانياً : الحدود بين جمهورية كرواتيا وجمهورية صربيا من جهة وبين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية صربيا من جهة أخري وكذلك الحدود بين أي ددول مجاورة مستقلة أخري ، لا يمكن أن تتغير ، إلا من خلال اتفاقيات حرة بين تلك الدول وبعضها البعض في هذا الشأن .

ثالثاً : إن الحدود السابقة تصبح حدوداً تقع تحت حماية القانون الدولي إذا تمت الموافقة بشأنها ، وينبع هذا الاستنتاج من مبدأ احترام الوضع الحالي للحدود وخاصة المبدأ المتعلق بالحدود التي كانت سابقاً كحدود للجمهوريات الاتحادية والذي تم تطبيقه بشكل أولي في تسوية المسائل المرتبطة بفك المستعمرات في أمريكا وأفريقيا ، والذي تم الاعتراف به اليوم كمبدأ عام يجري الحديث عنه في قرارات المحكمة الدولية بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٨٦ بشأن القضية بين جمهورية بوكينا فاسو وجمهورية مالي ، ويعتبر ذلك القرار هو التعبير عن مبدأ عام يرتبط بظاهرة نيل الاستقلال أينما كان ، والهدف منه هو

الحفاظ علي استقلال واستقرار الدول المعرضة لخطر الحروب الأهلية وينطبق هذا المبدأ علي جمهوريات يوغسلافيا السابقة ، لأن المادتان الثانية والرابعة من دستور جمهوريات يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية يشترط بأن أراضي وحدود الجمهوريات المكونة للاتحاد لا يمكن تغييرها إلا بموافقة الدول المعنية عليها .

رابعاً : بموجب المبادئ الثابتة في القانون الدولي ، لم يؤد تغيير الحدود القائمة باستخدام القوة إلي أي نتائج قانونية يعترف يها ، وتم إقرار هذا المبدأ بشكل خاص في البيان حول مبادئ القانون الدولي الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٥ (XXV) ووثيقة هلسنكي يعكس بيان المحكمة الدولية تجاه مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً معايير الاستناد إلي ذلك المبدأ في القانون الدولي المعاصر ، وذلك باعتبار الحدود الإدارية القديمة القائمة سواء في إطار مستعمرات سابقة أو الهيئات الاتحادية هي حدوداً دولية في الحالات المرتبطة بتأسيس دول مستقلة جديدة نتيجة التقسيم السياسي ، أو تفكك الجمهورية الاتحادية ، ومن ثم فإن مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الذي كان دستوره يتضمن أحكاماً تتعلق بعدم تغيير أراضي أو حدود أي جمهورية اتحادية إلا بموافقتها ، مثلما كان متضمناً ذلك في دستور يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

وقياساً علي هذا المبدأ فإنه كما تم تطبيق ذلك المبدأ في حالة كرواتيا ، فإنه يجب أن يؤخذ به في حالة أذربيجان ، حيث أن مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً يخدم حماية حدود جمهوريتي **كرواتيا وأذربيجان** من المطالبة بإعادة النظر فيها والواردة ليس من الخارج وحسب ، كما طالبت صربيا تجاه كرواتيا ، بل وأيضاً من الداخل ، مثلما طالب إقليم " **كرائينا** " من كرواتيا ، ومن هنا فإن مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً يرفض المطالبة بانفصال إقليم " **كرائينا** " أو إقليم " قره باغ الجبلية " .

ولقد شكلت هذه النظرية في القانون الدولي الأساس الذي اعترف به المجتمع الدولي بالدول المستقلة حديثاً نتيجة انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وفق احترام

وسيادة أراضي وحدود بعضها البعض ، فبموجب المادة الخامسة من الاتفاقية الخاصة بتأسيس "**رابطة كومنولث الدول المستقلة** " في ٨ ديسمبر ١٩٩١ ، اعترفت الدول فيما بينها بسلامة أراضي وحدود بعضها البعض ، وقد تم التأكيد علي هذا الموقف في بيان " **الما آتا** " الذي تم التوقيع عليه في ٢١ ديسمبر ١٩٩١ من إحدي عشرة جمهورية اتحادية سابقاً بما فيها جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان[١].

يتبين من خلال القرائن الواردة في القانون الدولي أن الأعمال الموجهة إلي ضم إقليم " قره باغ الجبلية " إلي جمهورية أذربيجان ، أو فصله عنها ، إنما هي أعمال غير شرعية وتخالف القانون الدولي ، حيث أن هذا الإقليم هو جزء من جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وقد أكد علي ذلك دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وغيره من الوثائق ، وكذلك قانون جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية الخاص بإقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي " ، وأن الإقليم قائم في هذا السياق حتي تاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٩١ ، وأن الأراضي التي يقع عليها إقليم " قره باغ الجبلية " منذ ذلك التاريخ استمرت جزءاً من تركيبة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية حتي الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي كجمهورية مستقلة بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وبموجب مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً فإن الحدود الإدارية السابقة لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية التي كان إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي موجوداً في إطارها حتي الاستقلال هي حدود دولية وتقع تحت حماية القانون الدولي .

لقد اعترف المجتمع الدولي بالاعتراف بحدود جمهورية أذربيجان منذ اللحظة الأولي للاعتراف بها كدولة مستقلة في عام ١٩٩١ ، حيث كانت ضمن حدودها المعترف بها تلك إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، كما أن أرمينيا حين أصبحت دولة مشتركة في الاتفاقية الخاصة بتأسيس " **رابطة كومنولث الدول المستقلة** " ، ووقعت علي بيان " **ألما آتا** " قد اعترفت هي الأخري بحدود جمهورية أذربيجان التي تضم أراضي إقليم " قره

---

[١]- مجموعة الوثائق الخاصة بكومنولث الدول المستقلة ١٩٩١ – العدد الأول – ص ١٥

باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي التابعة لجمهورية أذربيجان العضو هي الأخري في " **رابطة كومنولث الدول المستقلة** " .

- **وحدة الأراضي وحق تقرير المصير:**

من سيطرة الامبراطورية العثمانية ، إلي الفارسية ، ومن ثم الروسية ، شعوب منطقة القوقاز تعيش معا بشكل مختلط حتي نهاية القرن التاسع عشر ، ومن ثم فإنه من المستحيل رسم الحدود ، أن تكون بكل دولة وطنية عدداً كبيرا جدا من الأشخاص الذين يحملون جنسية أجنبية ، أو ينتمون إلي قومية أو طائفة غير القوميات والطوائف التي ينتمي إليها سكان تلك الدولة ، ومن ناحية أخري فإنه علي تلك الدولة أن تتخلي عن عدد كبير جدا من مواطنيها الطبيعيين .

يعتبر التمييز بين " قره باغ الجبلية " ، وبين القسم السهلي من " **قره باغ** " تقسيما وهميا ، فتلك المنطقة التي خضعت بشكل أساسي لسيطرة الفرس ، غالبا ما كانت تتمتع بموقع مختلف عن منطقة " يريفان " ، ودون التشكيك بوفاء سكان الجبال للديانة المسيحية فإن أصلهم من الألبان المتحولين إلي الهوية الأرمينية ، والتابعين لمملكة " ألبانيا القوقازية " التي تشكل مهدا لأذربيجان ، فقد استقر " كاثوليكوس ألبانيا " لعدة قرون في دير " جاندزاسار " ، أحد مشارف " **قره باغ** " ، قبل حله من قبل الروس عام ١٩١٥ ، وقد سهل السلافيون الجدد عملية توحيد الكنائس وهجرة الأرمن القادمين من إيران وتركيا لدعم الشعب المسيحي عند التخوم الجنوبية للإمبراطورية .

عندما اضطر العثمانيون للجلاء عن باكو وأذربيجان في أكتوبر ١٩١٨ ، منح الجنرال البريطاني " وليام طومسون " اقليم " ناخيتشيفان " إلي أرمينيا المستقلة ، في حين منح " زنجيزور " ، و " قره باغ العليا " إلي أذربيجان ، وعقب مؤتمر السلام في باريس ، أعادت عصبة الأمم طرح المسألة ، لكن الجيش الأحمر الروسي البلشفي ضم " ناخيتشيفان " إلي أذربيجان ، بهدف إحكام سيطرتهم علي نفط " باكو " ، لكنهم منحوا " زنجيزور " إلي أرمينيا ، وفي ٤ يوليو ١٩٢١ ، شارك مفوض القوميات " جوزيف ستالين " ، في المكتب

القوقازي للحزب البلشفي ، وتم ضم منطقة " قره باغ العليا " إلأذربيجان تحت الحكم الذاتي .

عند قيام منظمة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، لم يكن مبدأ تقرير المصير معروفاً كمبدأ من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وعلي العكس من مبدأ وحدة الأراضي الذي تضمنه الميثاق كأحد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، ولم يأت ذكر مبدأ تقرير المصير في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ علي الإطلاق ، ولكن الإعلان يتطرق لحماية حقوق الأفراد ، وفي عام ١٩٦٠ أقر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٥١٤ الخاص بإنهاء احتلال الدول والشعوب ، وتم استخدام مبدأ تقرير المصير في ذلك القرار كأداة للقانون الدولي أثناء إنهاء الاحتلال ، وفي نفس الوقت فإن القرار ينص على أنّ أية محاولة لتجزئة أو تدمير الوحدة الوطنية ووحدة أراضي الدولة لا تتوافق مع أهداف ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة .

في عام ١٩٦٦ أقرّ مجلس الأمن في الأمم المتحدة فى قراره وثيقتين مختلفتين ، الأولي عُرفت باسم " الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية "، والثانية عُرفت باسم " الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصاديةوالاجتماعية والثقافية"،وتنص المادة الأولى في كلتى الوثيقتين **على حق الشعوب في تقرير مصيرها وتقرير وضعها السياسي بحرية وتنص الوثيقتان أيضاً بشكل واضح على أنّ انتهاكات وحدة الأراضي هو أمر محظور**

إنّ حق الشعوب في تقرير المصير كما يتضح في إطار منظمة الأمم المتحدة هو حق للشعوب التي تعيش في ظل الإحتلال أو تحت سيطرة قوة خارجية ، بمعنى أنه حق للشعوب التي لا تعيش في ظل الشكل القانوني للدولة، وفي عام ١٩٨٤ تلقت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إضافة إلي المادة الأولي من الوثيقتين الصادرتين عن مجلس الأمن عام ١٩٦٦ بشأن تعريف مصطلح " تقرير المصير " ، إلا أن أعضاء اللجنة لم يتمكنوا من التوصل لتوافق حول تلك الإضافة ولم تظهر في وثائق المنظمة فعمليات إنهاء الإحتلال تحول المعني السياسي لإنهاء الإحتلال لمرادف حق تقرير المصير .

لم تكن أزمة " قره باغ الجبلية " قبل إنهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية أزمة دولية ، ولكنها كانت شأناً داخلياً ومع ذلك فقد ركز الجانب الأرميني وقتذاك علي

مصطلح " تقرير المصير " ، ولم يكن هذا المصطلح في ذلك الوقت في نفس الإطار الدولي لحق تقرير المصير ، ولكن حسب مفهوم " لينين " في مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، والذي وضعه مؤسس الاتحاد السوفيتي ، إلا أن حق تقرير المصير حسب مفهوم " لينين " يختلف مع المفهوم في القانون الدولي الحديث .

دائما ما تكون الأولوية إلي مبدأ وحدة الأراضي ، ففي جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن أزمة " قره باغ الجبلية " وهي القرار رقم ٨٢٢ الصادر في ٣٠ أبريل ١٩٩٣ ، والقرار رقم ٨٥٣ الصادر في ٢٩ يوليو ١٩٩٣ ، والقرار رقم ٨٧٤ الصادر في ١٤ أكتوبر ١٩٩٣ ، والقرار رقم ٨٨٤ الصادر في ١٢ نوفمبر ١٩٩٣ ، وفي ملحق الوثيقة الأخيرة المقدمة في قمة مجلس الأمن والتعاون في أوروبا لرؤساء الحكومات والدول في " لشبونة " عام ١٩٩٦ ، وفي القرار الصادر عن الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي في يناير عام ٢٠٠٥ ، وكذلك في الإعلان الصادر عن قمة " النيتو " لرؤساء الحكومات والدول في " ريجا " في ديسمبر عام ٢٠٠٦ ، وقد جري التأكيد في كل تلك القرارات علي مبدأ وحدة أراضي جمهورية أذربيجان ، ودائما ما أكد مجلس الأمن والتعاون في أوروبا علي حق الأرمن في تقرير مصيرهم داخل أذربيجان باعتبارهم مواطنين أذربيجانيين .

لذلك تعتبر " قره باغ الجبلية " من وجهة نظر القانون الدولي جزءاً لا يتجزأ من أذربيجان دون منازع ، ولذلك لم تعترف دولة واحدة بانفصال " قره باغ الجبلية " عن أذربيجان ، أو حتي بانضمامها واتحادها مع جمهورية أرمينيا ، ولم تحظ بما يعرف " جمهورية قره باغ الجبلية " والتي أعلن عنها عام ١٩٩٢ باعتراف أي من الدول ، ولا حتي باعتراف جمهورية أرمينيا نفسها .

خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين ، وحتي الوقت الراهن ، تم عقد العديد من الانتخابات البرلمانية والرئاسية في إقليم " قره باغ الجبلية " الذي تعتبر شرعيتها محل جدل كبير بسبب عدم الاعتراف باستقلال ذلك الإقليم من قبل المنظمات الدولية أو الاقليمية وفي مقدمتهم منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، والاتحاد الأوروبي ، ومجلس أوروبا ، حيث تعتبر جميع الأنشطة التي يقوم بها الأرمن في " قره باغ الجبلية " أنشطة انفصالية ، كما ورد في القرار الصادر عن الجمعية البرلمانية

للمجلس الأوروبي في يناير ٢٠٠٦ ، وكذلك رفض المجتمع الدولي الاستفتاء الذي أجري لإقرار أول دستور في " قره باغ الجبلية " في ديسمبر ٢٠٠٦ ، ولم يعترف الاتحاد الأوروبي بنتائج الاستفتاء ، واعتبره غير مفيد في المفاوضات ، كما أصدر المجلس الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بيانات مشابهة ، وحتي يعود السكان الأذربيجانيون في" قره باغ الجبلية" إلي أماكن إقامتهم الأصلية التي نزحوا عنها فإن جميع الانتخابات والاستفتاءات باطلة وسوف يظل المجتمع الدولي رافضاً لها .

المجتمع الأرميني في إقليم " قره باغ الجبلية " لا يملك حق تقرير المصير وفقا للقوانين الدولية السارية ، فالأرمن في " قره باغ الجبلية " ليسوا شعباً مستقلاً ، وإنما هم أحد الأقليات القومية المتعددة في أذربيجان ، وقد مارس الأرمن حقهم في تقرير المصير بالفعل عند تأسيس جمهورية أرمينيا .

• تعتبر وحدة أراضي كل من جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا مثبت في قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٩٣ ، الصادرة بشأن " قره باغ الجبلية " ، والتي أكدت علي سيادة ووحدة أراضي جمهورية أذربيجان وجميع الدول في المنطقة ، وكذلك التأكيد علي رفض انتهاك الحدود الدولية للدول ، واستخدام القوة في الإستيلاء علي الأراضي .

تعتبر الأحكام المتعلقة بتقرير المصير الواردة في القوانين والمواثيق الدولية تخص نوعين من الشعوب التي من حقها أن تستظل بحماية تلك القوانين والتمتع بحق تقرير المصير كما حددتها المواثيق الدولية ، الأولي : هي الشعوب الواقعة تحت السيطرة والهيمنة الاستعمارية أو العنصرية أو الإحتلال الأجنبي ، وهو ما يعرف بتقرير المصير الخارجي ، وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة أن حق تقرير المصير يرتبط بالظروف التي تعيشها الشعوب تحت الظلم والإستغلال الأجنبي ، وقد أكد ذلك المحضر الإضافي الأول في اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة ، الصادر في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ ، والذي يرنكز علي النزاعات المسلحة التي تخوض الشعوب خلالها صراعات ضد السيطر الاستعمارية والاحتلال الأجنبي ، وضد الأنظمة العنصرية من أجل نيل حقوقها في تقرير

المصير[١] ، أما النوع الثاني فهم جميع الشعوب التي يجب أن تنال الحقوق الطبيعية للإنسان ، والحريات الأساسية كالحريات الثقافية وحرية الاعتقاد وحرية الرأي والتعبير وغيرها من كافة الحريات الإنسانية ، وهو ما يعرف بتقرير المصير الداخلي ، وقد وردت تلك الحقوق في ميثاق الأمم المتحدة بشكل مباشر في الفقرة الثانية من المادة الأولي ، وكذلك في المادة الخامسة والخمسون من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥٤١ (XV) بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٠[٢] .

مع تطور الأنظمة السياسية للدول ، وزيادة مساحة الحرية للشعوب في التعبير والمطالبة بالمزيد من الحريات والحقوق الثقافية والدينية ، وحرية التنقل وتكوين الجمعيات والمؤسسات ، زادت مع كل ذلك مطالب الشعوب وخاصة أصحاب الأقليات الثقافية والدينية بمزيد من الحريات السياسية ، والتي تطورت في كثير من الأحيان إلي المطالبة بالإنفصال عن الدولة الاتحادية التي يعيشون فيها ، ومن الأمثلة المرتبطة بذلك الإعلان عن استقلال " **تيمور الشرقية** " عن اندونيسيا ، وانفصال " **جنوب السودان** " عن دولة الشمال ، وكذلك انفصال " **كوسوفو** " عن يوغسلافيا ، وقد أدت تلك المسائل إلي تقدم أساسي في استيعاب المجتمع الدولي لكيفية التعامل مع هذه القضايا ، وغيرها من القضايا المتشابهة ، والقياس عليها لمعرفة مدي امكانية تطابق تلك القضايا أو اختلافها في الظروف والوقائع والأحداث ، الأمر الذي يمكن أن يساهم في إيجاد أساس من أجل تسوية النزاع حول " قره باغ الجبلية " من خلال القياس علي تلك القضايا التي طرأت علي الساحة الدولية ، وأمكانية إيجاد حلول سلمية لها .

خيار شعب " **تيمور الشرقية** " لصالح تأسيس دولة مستقلة لا يدخل في مناقشات القانون الدولي الخاصة بالانفصال عن اندونيسيا ، فإنضمام " **تيمور الشرقية** " إلي اندونيسيا عام ١٩٧٦ ، بموجب التشريعات الاندونيسية لم يتم الاعتراف به من قبل الجمعية العامة للأمم

---

[١] – مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان – مجموعة الاتفاقيات الدولية – ST / HR / 1 / Rev . 5 – الجزء الثاني – المجلد الأول – نيويورك وجنيف – الأمم المتحدة ١٩٩٤ – ص ١٠٢٧

[٢] – مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مجموعة المعاهدات الدولية – ST / HR / 1 / Rev . 5 – المجلد الأول – نيويورك وجنيف ١٩٩٤ – ص ٥٧ .

المتحدة التي كانت تعامل " **تيمور الشرقية** " كإقليم ذات إدارة ذاتية ، وأكدت علي هذا الوضع محكمة العدل الدولية ، ولذلك فإن تطبيق حق تقرير المصير بخصوص الأراضي ذات الإدارة الاذاتية لا ينطبق علي " **تيمور الشرقية** " ، لأن الأراضي المماثلة تقع تحت الوثائق الدولية المعنية بإزالة الاستعمار ، ولذلك فإن " **تيمور الشرقية** " لم تكن في أي وقت مضي جزءاً من اندونيسيا من وجهة نظر القانون الدولي وبالتالي فإنها لم تنفصل عنها وإنما تحررت من استعمار أو هيمنة دولة أخري .

انفصال " **جنوب السودان** " عن جمهورية السودان جاء من خلال مراحل تم الاتفاق عليها بين طرفي الشمال والجنوب ، ففي ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ تم التوقيع علي اتفاقية " **مشاكوس** " في كينيا بين حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان ، حيث تناولت الاتفاقية الاجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية ، والتي أعقبها إجراء استفتاء شعبي عام بعد انتهاء المرحلة الانتقالية التي حدد لها مدة ستة سنوات ، ومن ثم فإن موافقة حكومة جمهورية السودان علي إجراء الاستفتاء العام في القسم الجنوبي من البلاد من أجل تحديد وضعه القانوني اللاحق علي أساس الاتفاق الذي تم التوصل إليه في " **مشاكوس** " كانت هي الأساس بين الجانبين ، فقد تمت جميع الإجراءات التي سبقت عملية الانفصال بما فيها تحديد المرحلة الانتقالية ، وكذلك عملية الاستفتاء الشعبي العام بموافقة الطرفين وليست عن طريق إجراءات أحادية من جانب واحد .

في المفاوضات الخاصة بتسوية أزمة " **كوسوفو** " والتي جرت في مدينة " **رامبويه** " الفرنسية في عام ١٩٩٩ ، فقد جاءت مجموعة الاتصال الخاصة بالتسوية والمكونة منذ عام ١٩٩٢ في المؤتمر الخاص بيوغسلافيا السابقة ، والتي تضم كلاً **من** " **الولايات المتحدة ، فرنسا** " **روسيا ، أيطاليا ، ألمانيا ، بريطانيا** " أن تتوصل في الحصول علي موافقة يوغسلافيا علي تحديد الوضع القانوني السياسي لإقليم " **كوسوفو** " عن طريق إجراء الاستفتاء العام في وقت لاحق ، إلا أن يوغسلافيا اعترضت علي هذا الاقتراح بحزم ، الأمر الذي أدي إلي سحب البند الخاص بالاستفتاء العام من النص النهائي للاتفاقية .

لقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ يونيو ١٩٩٩ قرار أكد علي سيادة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها ، ورفع مستوي الإدارة الذاتية لإقليم " **كوسوفو** " ، وبعيداً عن النتائج التي أسفرت عنها المحاثات الخاصة بتحديد الوضع القانوني النهائي لإقليم " **كوسوفو** " والتي أفضت إي منح " **كوسوفو** " حق تقرير المصير والاستقلال ، لكن لابد من التأكيد علي القاعدة الأساسية القانونية القائمة علي التسوية التي لم تعترف بانفصال " **كوسوفو** " من جانب واحد ، فالحق في تقرير المصير قائم ، ولكن يجب أن يكون وفق إجراءات تحظي بموافقة الطرفين ، ولا يتم تقرير المصير باجراءات من طرف واحد .

الأمثلة الثلاث عن حق تقرير المصير " **تيمور الشرقية** " ، " **جنوب السودان** " ، " **كوسوفو** " ، هي نماذج لتقرير المصير الذي كفلته المواثيق الدولية ، ولكنها تمت في سياق القانون الدولي ، الذي أقر مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً للدول والتي لا يمكن تغييرها أو تعديلها إلا بموافقة الدولة الاتحادية ، ففي نموذج " **تيمور الشرقية** " تم منح الإقليم حق تقرير المصير وفقاً لمبدأين أساسيين .

الأول : هو أن " **تيمور الشرقية** " لم تكن من وجهة نظر القانون الدولي جزءاً من اندونيسيا ، ولكنها كانت اقليماً مستقلاً عنها .

والمبدأ الثاني : هو أن " **تيمور الشرقية** " لم تتخذ إجراءات تقرير المصير من جانب واحد ، ولكن كانت خطوات تقرير المصير تتم بالتنسيق وموافقة الطرف الثاني وهو اندونيسيا .

في حالة " **جنوب السودان** " الذي كان جزءاً من جمهورية السودان فإن إجراءات تقرير المصير كانت تتم بموافقة الحكومة السودانية الاتحادية ، وكذلك في حالة " **كوسوفو** " فإن يوغسلافيا الاتحادية عندما رفضت في البداية منح الإقليم تقرير المصير ، فإن اللجنة الدولية الراعية لعملية التفاوض لم تستطع إجبارها علي منح الإقليم حق تقرير المصير ، وإنما تم استبعاد بند تقرير المصير من جدول أعمال المفاوضات ، وعندما تغيرت الظروف السياسية علي الأرض ، جرت المفاوضات من جديد وقررت منح " **كوسوفو** "

حق تقرير المصير والاستقلال ، ومن تلك الشواهد الدولية الثلاث فإن أي من أطراف النزاع الثلاث التي كانت تسعي إلي تقرير المصير والاستقلال ، لم تستطع اتخاذ إجراءات أو قرارات في سبيل تقرير المصير من طرفها دون موافقة الطرف الآخر وهو الدولة الاتحادية التي هي جزء منها ، وكان العامل المشترك في النماذج الثلاث هو إجراء المفاوضات بين طرفي النزاع ، واتخاذ القرارات بموافقة الطرفين وهذا ما أكد عليه القانون الدولي .

وإذا كان القانون الدولي الدولي قد كشف عن مدي التعارض الكبير للإجراءات التس تتخذها أرمينيا تجاه ما يجري في لإقليم " قره باغ الجبلية " ، فإن القانون المحلي أيضا سواء بالنسبة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، أو قانون جمهورية أرمينيا قد كشفا عن مدي تجاوز السلطات في أرمينيا للقانون وانتهاكها للقانون وخاصة فيما يتعلق بقانونجنسية المواطنين . فقانون الإلحاق الصادر من المجلس الأعلى للسوفيت بجمهورية أرمينيا الاشتراكية في الأول من ديسمبر عام ١٩٨٩ لم يُنقض بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفييتة الاشتراكية ، وبناءً على هذا القرار فإنّ " **روبرت كوتشاريان** " الذي ينتمي لإقليم " قره باغ الجبلية " كان قد تمّ انتخابه كمواطن أرميني رئيساً لجمهورية أرمينيا في ٢٠٠٣ ، وأصبح " كوتشاريان " في الفترة من ١٩٩٢ وحتّى ١٩٩٧ " رئيساً لجمهورية " قره باغ الجبلية " ، ثمّ أصبح في عام ١٩٩٧ رئيساً لوزراء جمهورية أرمينيا التي كان رئيسها في ذلك الوقت " **تير بيتروسيان** " .

في عام ٢٠٠٣ قامت محكمة أرمينية في يريفان بإثبات قرار الإلحاق في مذكرة العرض ، رفضاً للطلب المقدّم من أحد أقطاب المعارضة الأرمينية بوضع شرعية الجنسية الأرمينية الخاصة بـ " **روبرت كوتشاريان** " موضع المساءلة ، كان " **كوتشاريان** " من إقليم " قره باغ الجبلية " الأذربيجاني ، وقد أصبح تلقائياً مواطناً آذاريا بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفييتة الاشتراكية ، إلاّ أنّ المحكمة الأرمينية قد أعطت التفسير التالي لحكمها : " إن الإعلان الموجود بقرار ديسمبر ١٩٨٩ الصادر عن برلمان جمهورية " قره باغ الجبلية " وأرمينيا بصدد إعادة الاتحاد لايتضمن الشق الجغرافي فحسب ، وإنما يتضمّن شق

الجنسية " ، ويتضّح من ذلك أن السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، قد أكدت بالمستندات مزاعم أرمينيا الخاصة بأراضي إقليم " قره باغ الجبلية " ، ويؤكد ذلك الحكم للمحكمة الأرمينية ، والذي يظل ثابتاً حتى يومنا هذا مؤكدا التورّط السياسي والقانوني لأرمينيا في أزمة " قره باغ الجبلية[١] "

[١] – أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان – يوهانس راو – مركز الحضارة العربية – الطبعة الأولي – القاهرة ٢٠٠٨ .

الفصل الثالث
الأطراف الفاعلة في الصراع

تقع أذربيجان بشكل عام وإقليم " قره باغ الجبلية " بشكل خاص في منطقة حيوية وهامة لكثير من الدول والقوي الكبري ، ومن ثم فإن تلك المنطقة تتقاطع فيها مصالح ونفوذ القوي الدولية ، والتي تسعي كل منها للإستحواذ علي أكبر قدر من النفوذ في تلك المنطقة ، حيث شكلت منطقة القوقاز وبحر قزوين أهمية جيواستراتيجية كونها من أقدم وأهم مناطق استخراج مصادر الطاقة سواء النفط أو الغاز الطبيعي .

وقد بدأ الصراع الأرميني الأذربيجاني يتخذ أبعاداً خطيرة منذ بدأت الأطراف الاقليمية والدولية تلقي بثقلها في هذا الصراع ، وتتخذ مواقف ثابتة إلي جانب أحد طرفي الصراع ، إنطلاقاً من طبيعة العلاقات بينها وبين الطرف الذي تسانده ، أو لتصفية حسابات بين هذه القوي الاقليمية ومساندة الطرف المعادي للطرف الآخر الذي يحظي بدعم خصم اقليمي .

• روسيا :

إن القضية الأرمينية أصبحت كارثة تاريخية حقيقية بالنسبة لأذربيجان وسكانها علي مدي سنوات القرن العشرين ، وأطلق عليها فيما بعد بـ " **مشكلة قره باغ** " ، ولا يمكن غض الطرف عن عن الدور الذي لعبته الامبراطورية الروسية التي كانت وما زالت تحرص علي مصالحها في كل منطقة القوقاز في تهيئة الظروف لنشأة هذه المشكلة .

لقد سعت روسيا إلي استخدام النزاع القومي كوسيلة للحيلولة دون تفكك وتساقط أطرافها وكذلك لا يمكن غض الطرف كذلك عن أن الأرمن الذين استفادوا من هذه الفرصة وانتهزوها لتحقيق أهدافهم ونواياهم التي لم تعد خافية علي أحد ، وكلما تأزمت الأوضاع في روسيا القيصرية زادت أطماع الأرمن وابتزازهم للسياسيين الروس وأدي ذلك إلي انطلاق شرارات الثورة التي دامت فيما بين عامي ١٩٠٥ إلي ١٩٠٧ في كل من باكو وأذربيجان بصفة عامة ، وترتب علي عليها مذابح دامية في كل أنحاء البلاد وشملت كلا من الأرمن والمسلمين علي حد سواء[١] .

خلال الثورة البلشفية عام ١٩١٧ برزت قضية " **قره باغ** " بشكل أوضح في كل مناطق القوقاز ، ونشطت حركة خلق " **الامبراطورية الأرمينية من البحر إلي البحر** " ، وعقب تأسيس الدولة الأرمينية عام ١٩١٨ علي الأراضي التركية تسارعت الخطي نحو توسيع نطاق وحدود هذه الدولة ، وترتب علي ذلك عملية تطهير عرقي ، وتم تدمير أكثر من ثلاث مائة قرية أذربيجانية خلال الشهور الأولي من عام ١٩١٨ ، وخلال شهر أغسطس وحده من هذا العام تم تدمير وإزالة خمسين قرية إدارية مسلمة من الوجود ، وتوالت عمليات التدمير والتي شملت العديد من المناطق الاقتصادية وبخاصةفي " **اتشميادزين** " " **سومالي** " ، **إيراوان** " ، وتجاوز عدد القري المدمرة ٩٦ قرية ، ويصل الأمر إلي قتل أكثر من عشرة آلاف أذربيجاني في مدينة باكو وحدها وترتب علي ذلك الكثير من عمليات الحرق والنهب للمباني السكنية أيضاً .

---

[١] – مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط – د . الصفصافي أحمد القطوري – مجلة شئون الشرق الأوسط – العددين ٢١ ، ٢٢ – يناير ، أبريل ٢٠٠٧

حتي بعد الثورة البلشفية غضت السلطات السوفيتية الطرف عن الكثير من التجاوزات وترتب علي ذلك أن تقلصت مساحة الجمهورية الأذربيجانية الديمقراطية التي ظهرت إلي الوجود عام ١٩١٨ من ١١٤ ألف كيلو متر مربع إلي ٨٦.٦ ألف كيلو متر مربع وضُمت المساحات المقتطعة إلي جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، ورغم هذا التنازل من قبل أذربيجان سواء أكان طوعاً أو قسراً أو قهراً فإن " قره باغ الجبلية " كانت محط أنظار المسئولين الأرمن .

تحاول روسيا أن تلعب دور . **الوصي ، أو الأخ الأكبر** . في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول اقليم " قره باغ الجبلية " ، معلنة رغبتها في تسوية الصراع سلمياً واقترحت عدة مشاريع لتسوية الصراع ، في الوقت الذي ترتبط فيه روسيا بمعاهدة صداقة وتعاون مع أرمينيا ، إضافة إلي وجود معاهدة للأمن الجماعي تشترك فيها كل من روسيا وأرمينيا منذ عام ١٩٩٧ ، الأمر الذي دفع الأخيرة إلي مطالبة روسيا بالوفاء بالتزاماتها وفقاً لمعاهدة الأمن الجماعي ، وهو ما يسبب حرجاً للدبلوماسية الروسية كما يجعل منها طرفا في الصراع وليس وسيطاً يحظي بثقة الطرفين المتنازعين ، خاصة في ضوء معارضة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة للدور الروسي في الجمهوريات السوفيتية السابقة ، في الوقت الذي يقوم فيه التيار القومي الصاعد في روسيا بدور كبير يدفع بروسيا إلي لعب دور واسع في الصراع حول " قره باغ الجبلية " ، فضلاً عن أن روسيا تعتبر الجمهوريات السوفيتية السابقة مناطق يجب أن تظل واقعة تحت النفوذ الروسي ، ولن تسمح بتواجد قوي أجنبية غربية تهدد مصالحها في المنطقة ، وهو ما يجعلها تحاول اقناع طرفي الصراع بأن أي تسوية لن تكون مقبولة ما لم تراع المصالح الاستراتيجية الروسية .

تقف روسيا داعماً كبيراً لأرمينيا رغم أنها أحد الوسطاء الدوليين المعنيين بإيجاد حل للصراع في " قره باغ الجبلية " ، الأمر الذي يشكك إلي حد كبير في مدي حياد روسيا كوسيط ، وخاصة بعدما أصبح غير خافياً امداد روسيا لأرمينيا بالسلاح إبان حربها ضد أذربيجان خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلي عام ١٩٩٤ ، ويقوم التحالف الروسي الأرميني علي تطوير روسيا لأعمدة الاقتصاد الأرميني وفي مقدمتها إنشاء محطات الطاقة ، كما

أن التعاون العسكري الكبير بين أرمينيا وروسيا نتج عنه إقامة قاعدة عسكرية روسية في العاصمة الأرمينية " **يريفان** " .

لا يمكن تجاهل الدور الاقتصادي والعسكري الذي تلعبه روسيا في نزاع " قره باغ الجبلية " لصاح أرمينيا ، فقد استمرت في لعب دور محفز للأحداث حتي بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ففي الفترة ما بين ١٩٩٢ إلي ١٩٩٤ وما بعدها تم شحن الكثير من الأسلحة التي تقدر قيمتها بنحو مليار دولار إلي أرمينيا دون مقابل وعندما تم اكتشاف ذلك الأمر اعترضت أذربيجان ، علي اعتبار كلا من أرمينيا وروسيا وأذربيجان أعضاء في تحالف دفاعي ضمن " **رابطة كومنولث الدول المستقلة** " وتم مناقشة تلك الصفقة السرية للسلاح من روسيا لأرمينيا في مجلس " **الدوما** " الروسي ، وانتقد النائب " ليف روخلين " بشدة تلك الصفقة ، ولم يلبث أن قتل بعد ذلك.

رغم وجود قواعد عسكرية روسية علي الأراضي الأرمينية ، ووجود تعاون وتنسيق عسكري بشكل كبير بين موسكو ويريفان ، إلا أن روسيا كانت تنظر إلي الانفتاح الأرمني علي الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية نظرة ريب وقلق ويبدو ذلك القلق من تصريحات القادة الروس المتعلقة بالشأن الأرمني ، ففي مايو عام ٢٠٠٠ قال الجنرال **ليونيد ايفانوف** ، أحد كبار الضباط بوزارة الدفاع الروسية : تحاول الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلنطي ، وخصوصاً السفارة الأمريكية في **يريفان** أن تزرع الشقاق في العلاقات بين أرمينيا وروسيا ، ،أن تدمر العلاقات العسكرية بين البلدين ، وأن روسيا تعتبر أي وجود عسكري أمريكي في المنطقة بمثابة تهديد خطير لأمن واستقرار جنوب القوقاز[١] .

وقد جاءت تصريحات **ليونيد ايفانوف** في رد غير مباشر علي تصريحات الرئيس الأرمني **كوتشاريان** المتكررة ، والتي طرح فيها امكانية مشاركة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في منظومة أمنية محتملة في المنطقة .

قد يبدو أن اتجاه أرمينيا صوب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ورقة ضغط علي روسيا من أجل تقديم دعم أكبر لها ، خاصة مع وجود خلافات أخري عديدة بين موسكو

---

١ - **جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا – لوموند ديبلوماتيك العربية – مارس ٢٠٠١**

ويريفان ، يأتي في مقدمتها عدم حصول أرمينيا علي دعم صريح من روسيا في نزاعها مع أذربيجان ، فرغم وجود التنسيق العسكري ، وما قدمته موسكو من دعم عسكري ولوجستي مباشر وغير مباشر ، خلال حروب أرمينيا مع اذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، إلا أن أرمينيا تريد دعم واضح وصريح من روسيا ، يكون أقرب إلي حلف عسكري بين البلدين ، يجعل من روسيا شريك مباشر مع أرمينيا وبتدخل عسكري مباشر إلي جانبها في حالة ما إذا أقدمت أذربيجان علي تحرير أراضيها المحتلة عسكريا .

بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية استخدمت روسيا ورقة " **قره باغ** " للضغط السياسي والعسكري علي أذربيجان للإنضمام إلي " **رابطة كومنولث الدول المستقلة** " ، وكلما كانت أذربيجان تخطو خطواتها نحو الاستقلال كان الضغط الروسي يزداد حدة ، وتحولت الأعمال التحتية التي كانت تمارسها المنظمات السرية الأرمينية إلي حرب غير معلنة رسمياً

من القرار ٨٤٤ (١٩٩٣)
الذي أتخذه مجلس الأمن في جلسته
المعقودة في ١٢ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٩٣

• **إيران:**

ما يربط أذربيجان وإيران ، بل ما يفصل بينهما أيضًا ، هو الإرث الأذربيجاني العرقي والديني الواحد . قبل ١٨٢٨، كانت كل من إيران وأذربيجان جزءًا لا يتجزأ من إمبراطورية صفوية واحدة ، ومع استيلاء روسيا على الأراضي الشمالية من تلك الإمبراطورية اندمج جزءاً من شيعة إيران الأذربيجانيين في الدولة الروسية ، وشكّلوا أساس جمهورية أذربيجان المستقبلية .

في الوقت نفسه ، ظل الجزء الأكبر من الأراضي الأذربيجانية في إيران . وتضم إيران اليوم منطقتين أذربيجانيتين كبيرتين : **أذربيجان الغربية وأذربيجان الشرقية** ، ويُقدّر عددُ السكان الأذربيجانيين في إيران بما بين ٢٥ - ٣٠ مليون نسمة ، مع أن جمهورية أذربيجان نفسها لا يبلغ عدد سكانها سوى نحو ٩ ملايين نسمة .

وكان **إسماعيل الصفوي** ، شاه إيران ، الذي جعل المذهب الشيعي دين الدولة في الإمبراطورية كلها ، أذريًا مثل معظم السلالات الحاكمة في إيران قبل وصول سلالة بهلوي إلى السلطة . واليوم ينحدر عدد كبير من نخبة إيران السياسية ، بمن فيهم زعيم إيران الروحي **علي خامنئي** ، من أصل أذري . وتعاني العلاقات **الأذربيجانية ـ الإيرانية** من تدهور وبوتيرة متزايدة ، والأسباب وراء ذلك عديدة .

أذربيجان تخشى طموحات إيران الاستعمارية ، بينما تنظر إيران إلى جارتها الشمالية بعين الريبة مخافة أن تكون سببًا في إثارة الأفكار والحركات الانفصالية بين سكانها الأذربيجانيين ؛ ولذلك حاولت كل من روسيا وأذربيجان في العهد السوفيتي وبعده مراراً أن تلعب بورقة فصل الأراضي الأذربيجانية عن إيران ، وتعتبر أذربيجان نفوذ إيران الشيعي تهديدًا للنمط الغربي السياسي والاجتماعي الذي تريده لأذربيجان ، كما أن رد الفعل

الإيراني على الصراع في " قره باغ الجبلية " جاء بمثابة صدمةٍ لأذربيجان ؛ حيث رفضت إيران دعم أذربيجان في نزاعها مع أرمينيا ، بل دعت كلا البلدين لتسوية نزاعهما من خلال المفاوضات .

جاءت المرحلة التالية من تباعد البلدين عندما أدركت طهران إمكانية أن تصبح أذربيجان منطلقًا لعملية عسكرية ضد إيران . كل هذه العوامل أبعدت أذربيجان عن إيران وحرضتها على البدء في تعاون وثيق مع إسرائيل من أجل ضمان أمنها ، وقد بدأت سياسة باكو المناهضة لإيران بالفعل تؤتي ثمارها .

بعد اندلاع الحرب بين أرمينيا وأذربيجان ، سارعت إيران إلي وقف إطلاق النار يحركها في ذلك وجود ما يزيد عن ثلاثين مليون آذري ، وقرابة مليون ارمني علي أراضيها ، ومن جهة أخري فإن إيران تريد التعبير عن نواياها السلمية لكافة دول آسيا الوسطي والمجتمع الدولي .

تعتبر إيران من اللاعبين الأساسيين في صراع " قره باغ الجبلية " بين أرمينيا وأذربيجان ، وقد قدمت إيران في ذلك الصراع دعما لأرمينيا رغم الاختلافات الجوهرية بينهما ، وذلك كنوع من مواجهة النفوذ التركي ، ومعاقبة لأذربيجان علي تقاربها مع تركيا ، رغم ارتباط كل من تركيا وإيران بعلاقات قوية مع الأذربيجانيين المسلمين ، فأذربيجان تقع ضمن المجموعة اللغوية التركية ، كما تشترك أذربيجان مع إيران في المذهب الشيعي ، فضلاً عن الحدود المشتركة بين أذربيجان وإيران ، والتي نجم عنها ما يزيد عن مائتي ألف أذربيجاني إلي إيران فراراً من الحرب الدائرة ، هذا بالإضافة إلي أن إيران تعتبر مسلمي أذربيجان امتداداً طبيعياً لسكانها ، بالإضافة إلي أن إيران لها طموحات اقليمية في منطقة وسط آسيا وتجد في صراع " قره باغ الجبلية " فرصة ملائمة لتأكيد دورها القيادي في المنطقة .

الموقف الإيراني الداعم لأرمينيا يرتكز علي عدة اعتبارات فإلي جانب محاولة إيران وقف حلم الأتراك بالعودة إلي دولة محورية ومهيمنة علي القسم الأكبر من آسيا الوسطي ، فمن المعروف أن إيران يعيش فيها نحو ثلاثين مليون إيراني ينتمون إلي أصول أذربيجانية في شمال إيران ، ويحلمون بالوحدة مع بقية أذربيجان المقسمة ، ومن ثم فالاستقرار في

أذربيجان يمكن أن يساهم في تنمية الحلم الأذربيجاني ، وهو ما قد يمس التماسك الداخلي لمجتمع التعددية العرقية والقومية في إيران ، ولكن مع اتجاه أذربيجان لتحسين علاقاتها مع إيران بدأت الأخيرة في تغيير خطتها التكتيكية لاجتذاب أذربيجان بعيداً عن تركيا ، فقد قامتا في معظم فترات الصراع حول " قره باغ الجبلية " بتأييد الجانب الأذربيجاني في مواجهة الاعتداءات الأرمينية المتوالية ، كما قامت إيران بتحذير أرمينيا بأنها لن تسكت علي العدوان الأرمني علي أذربيجان ، بل وبدأت إيران تحرك قواتها علي الحدود .

قدمت إيران الدعم لأرمينيا في الصراع الدائر في " قره باغ الجبلية " لأسباب اقتصادية فأرمينيا تحتاج إلي النفط الإيراني ، كما أن إيران تعتبر شريان الحياة لأرمينيا ونافذتها علي العالم في ظل الحصار الذي تفرضه عليها أذربيجان في الشرق ، وتركيا في الغرب .

● تركيا :

بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عام ١٩٩١، اختارت أذربيجان تركيا شريكًا إستراتيجيًا لها . ويمكن إطلاق وصف للعلاقات بين البلدين على مرِّ العصور بشعار " **شعب واحد في بلدين** " ، وهو الشعار المفضل لدى قادة كل من تركيا وأذربيجان بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . ويتكلم الشعبين في تركيا وأذربيجان لغة واحدة ، ولهم تاريخ واحد وثقافة واحدة ، وخلال النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ " خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلي عام ١٩٩٤ قدمت أنقرة العون لباكو وأغلقت الحدود مع أرمينيا عام ١٩٩٣، لكن لم يكن هناك تدخل عسكري تركي واسع النطاق أو مباشر في أرمينيا . وفي بدايات العقد الأول من القرن الحالي ، عملت تركيا لصالح أذربيجان في منظمة حلف شمال الأطلسي ، ودعمت باكو في نزاعاتها مع طهران على بحر قزوين .

حاولت كل من تركيا وأذربيجان على مدى سنوات أن تقدم علاقاتهما لجميع البلدان الأخرى على أنها تحالف إستراتيجي ، وبموجب هذا التحالف هناك أساس متين من التعاون الاقتصادي الواسع بين البلدين ، فخلال السنوات العشر الأخيرة ارتفع العائد التجاري والاقتصادي لكلا البلدين من ١ إلى ٣,٥ مليار دولار ، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٥ مليارات دولار بحلول عام ٢٠١٥. وهناك مشروع طموح جدًا يتحقق الآن في مجال الطاقة ، وهو خط غاز الأناضول .

إن عداء الأرمن لأذربيجان لا تقتصر أسبابه علي النزاع حول " قره باغ الجبلية " وحسب ، وإنما لكون سكان أذربيجان يتحدثون اللغة التركية ، والأرمن يعتبرون أن كل ناطق بالتركية هو تركي يستحق العداء ، باعتبار ما بين لاشعبين التركي والأرميني من عداء شديد ، وترتبط تركيا وأذربيجان بروابط عرقية ولغوية وثقافية وثيقة ، فأذربيجان واحدة من دول خمس ناطقة باللغة التركية كانت ضمن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وتنظر تركيا إلي أذربيجان علي أنها حلقة استراتيجية بينها وبين هذه الجمهوريات التي تعمل تركيا علي تدعيم وتوطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية معها ، سعياً إلي

تدعيم مواقعها في القوقاز وآسيا الوسطي ، وفي كل الأحوال فإن الهدف الاستراتيجي الذي يجمع تركيا وأذربيجان هو تقليص دائرة النفوذ الروسي وإزالة الخطر الأرمني بينهما ، فيما تسعي أرمينيا إلي ضمان أمنها علي المدي الطويل خصوصاً بعدما فرضت تركيا حصاراً اقتصادياً علي أرمينيا منذ عام ١٩٩٣ لعدم امتثال القوات الأرمينية لقرار مجلس الأمن رقم ٨٢٢ الصادر في ٣٠ أبريل ١٩٩٣ والذي يطالب القوات الأرمينية بالانسحاب من أراضي أذربيجان المحتلة .

ترتبط تركيا مع أذربيجان بروابط كبيرة حيث يشترك الشعبين التركي والأذربيجاني في اللغة والدين ، ولذلك فإن الموقف التركي من الصراع في " قره باغ الجبلية " لديه قناعة بأحقية أذربيجان في الإقليم باعتباره جزءاً لا يتجزأ من أراضيها التاريخية ، ولذلك فهي تقف إلي جانب أذربيجان في تشديد الحصار علي أرمينيا ، هذا إلي جانب أن هناك حساسية وعداء كبير بين تركيا وأرمينيا ، بسبب إصرار الأخيرة علي توجيه اتهامات لتركيا بارتكاب إبادة جماعية بحق الأرمن عام ١٩١٥ ، وتسعي لانتزاع اعتراف دولي بما تدعيه من المفترض أن تلعب تركيا دورا سياسيا يتناسب مع الدور الروسي . فمن خلال الجهود المشتركة لموسكو وأنقرة فإنه سيكون من الممكن أن يحافظوا على التوازن الاستراتيجي بين الطرفين ، وجذبهم إلي مفاوضات حقيقية أكثر جدية . فذلك الجمود بين القوى الكبرى التقليدية يمكن أن يخرج عن نمط اليوم ، لكن من الممكن أن يعمل ويعطي نتيجة أفضل بكثير ، إذا ما كان لتركيا دور أكبر في ذلك الصراع ، وفي تركيا كما في روسيا الأولويات مختلفة فيما يتعلق بإقليم " قره باغ الجبلية " ، لكن فيما يخص البحر الأسود والقوقاز وبحر قزوين فإن نظرتهم أساسا واحدة . فكلا البلدين يريدان منع حرب جديدة بين أرمينيا وأذربيجان .

تركيا الملتصقة بحدودها الجنوبية إلي البركان الخامد في القوقاز تبدو كمن لا تولي اهتماما كافيا بالخطر الذي يلوح في الأفق . وفشل جهودها السابقة في تطبيع العلاقات مع أرمينيا ، جعلها مفرطة الحذر من جهة ، وعرضة لنفوذ مفرط من أذربيجان من جهة أخرى . و مع ذلك ، فإن " قره باغ الجبلية " فرصة للدبلوماسية التركية الفعالة للمساهمة في تسوية إقليمية من جهة ، و تنظيم العلاقات مع يريفان من جهة أخرى .

• الولايات المتحدة الأمريكية:

يتناقض موقف الولايات المتحدة تجاه الصراع في " قره باغ الجبلية " بين رغبتها في المحافظة علي مصالحها الحيوية في المنطقة ، وبين ضغط اللوبي الأرميني في الولايات المتحدة الذي يعتبر ثاني أكبر لوبي بعد اللوبي الصهيوني ، ففي الوقت الذي تنظر فيه الولايات المتحدة إلي أذربيجان علي أنها شريك سياسي واقتصادي واستراتيجي في المنطقة ، وبوابة بين أوروبا وموارد وأسواق الشرق الأوسط وآسيا الوسطي ، وأحد المصادر الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي والمنجات النفطية إلي أوروبا في القرن الحادي والعشرين ، ولكن تتعرض علاقات الولايات المتحدة وأذربيجان في كثير من الأحيان للتوتر بسبب نفوذ اللوبي الأرميني القوي في الكونجرس الأمريكي والتأثير في السياسات الأمريكية الخاصة بالنزاع في " قره باغ الجبلية " .

ففي الوقت الذي تدين فيه الولايات المتحدة احتلال أرمينيا لإقليم " قره باغ الجبلية " ، ونزوح أكثر من مليون لاجئ أذربيجاني ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، يرفض الكونجرس تقديم أي مساعدات انسانية للاجئين الأذربيجانيين بموجب التعديل الجديد لقانون دعم الحرية المعروف بالبند ٩٠٧ الصادر عام ١٩٩٢ ، بينما يخصص الكونجرس معرونة خارجية غير متوازنة لأرمينيا تجاوزت قيمتها كل الموازنة الأرمينية ، بما في ذلك المعونات العسكرية ، والتي جعلت أرمينيا ثاني أكبر دولة تحصل علي المعونات الخارجية الأمريكية بعد إسرائيل ، في نفس الوقت الذي تعتبر فيه أذربيجان الدولة الوحيدة بعد الحقبة السوفيتية التي لم تحصل علي أي معونة من الولايات المتحدة .

تحاول الولايات المتحدة أن تكون محايدة فيما يتعلق بأرمينيا وأذربيجان ، لكن تأثير الولايات المتحدة على هذا الصراع لا يكفي . وبالتالي ، يجب على واشنطن أن تشجع على دور تركي أكثر فاعلية وأن ترحب بالتعاون من قبل روسيا و تركيا بالإضافة إلى صانعي السلام في القوقاز .

• الإتحاد الأوروبي:

يهتم الاتحاد الأوروبي بإيجاد حل لمشكلة " قره باغ الجبلية " أو علي الأقل استمرار تجمدها دون حدوث أي اضطرابات ساخنة لضمان الأمن والاستقرار علي حدود أوروبا من ناحية ، وضمان تدفق النفط والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين إلي السوق الأوروبية وبصفة خاصة بعد مد خط أنابيب " باكو – تبليسي – جيهان " من جهة أخري .

يتأثر موقف الغرب بعاملين متناقضين ، أولهام عامل الجالية الأرمينية القوية ، وخاصة في الولايات المتحدة وفرنسا ، والثاني هو أهمية أذربيجان الاستثنائية بالنسبة للعديد من مشاريع النفط والغاز الطبيعي البديلة للمشاريع الروسية [١]، وسوف تكون عملية الاختيار بين العاملين ومدي تأثر كل منهما وتفوقه علي الآخر ، لكن يبقي الخيار الاقتصادي بدرجة كبيرة هو المفضل دائما لصانعي القرار ، وخاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن انحياز الغرب لأرمينيا سوف يكون له خسائر مضاعفة كبيرة لا تقوي علي تحملها مع تأثر امدادات النفط والغاز الطبيعي الروسية المارة عبر أراضي أذربيجان بالإضافة إلي العديد من العقود التي أبرمتها الشركات الغربية مع أذربيجان في كثير من القطاعات الاقتصادية ، والتي سوف يكون لها صوت كبير في توجهات السياسة الغربية تجاه الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " . ولذلك فإن تدخل الولايات المتحدة والدول الأوروبية عسكرياً في هذا النزاع ، أمر مستبعد بالمطلق وفي حال اندلاع الحرب بين أرمينيا وأذربيجان سيكتفي الغرب بمطالبة باكو ويريفان بوقف الحرب بأسرع ما يمكن ، وكذلك ستفعل روسيا[٢].

---

[١] – الصراع علي " قره باغ . . . الجولة الثانية – ألكسندر خرامتشيخين ، نائب مدير معهد التحليل السياسي والعسكري – صحيفة موسكوفسكيه نوفوستي – موسكو – ٢ نوفمبر ٢٠٠٨ .

[٢]– الصراع علي " قره باغ . . . الجولة الثانية – ألكسندر خرامتشيخين ، نائب مدير معهد التحليل السياسي والعسكري – صحيفة موسكوفسكيه نوفوستي – موسكو – ٢ نوفمبر ٢٠٠٨ .

الفصل الرابع
الشرعية الدولية

• لأمم المتحدة :

حرصت جمهورية أذربيجان منذ إعادة استقلالها عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في ١٨ أكتوبر ١٩٩١ ، بأن تكون جزءاً من المجموعة الدولية ، كعضو متساوٍ في الحقوق والواجبات بالمجتمع الدولي ، من خلال المشاركة في الأحداث الدولية ، وخاضعة لمعايير وقوانين الأسرة الدولية ، وإقامة التعاون المتعدد الجوانب ولذلك توجهت أذربيجان في ٢٩ أكتوبر ١٩٩١ بنداء إلي منظمة الأمم المتحدة ودول العالم تطلب فيه من أعضاء الأمم المتحدة بحث مسألة قبولها في عضوية هذه المنظمة الدولية ، وشغل مكان مستحق لها ضمن المجتمع الدولي ، والمساعدة علي توطيد الأمن والتعاون الدوليين ، إنطلاقاً من سير أذربيجان في سبيل الديمقراطية والحرية والمساواة بعد نيلها استقلالها السياسي .

واستجابة لنداء اذربيجان ، نظر مجلس الأمن الدولي الطلب الأذربيجاني في ١٤ فبراير ١٩٩٢ ، وأوصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بقبول عضويتها ، فتم اتخاذ قرار بشأن قبول جمهورية أذربيجان إلي عضوية المنظمة الدولية في الجلسة السادسة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ مارس ١٩٩٢ ، وابتداء من ٦ مايو ١٩٩٢ بدأت تعمل ممثلية أذربيجان في منظمة الأمم المتحدة ، كما بدأت ممثلية المنظمة الدولية ممارسة نشاطها علي أراضي اذربيجان في عام ١٩٩٣ ، وقد مكنت عضوية أذربيجان في منظمة الأمم المتحدة من تدعيم استقلالها والاستفادة من القوانين الدولية والتكامل الوثيق مع المجتمع الدولي .

وباعتبار أذربيجان عضو في الأمم المتحدة ، فإنها باتت علي يقين بأن هذه المنظمة الدولية هي المنوط بها حل القضايا والنزاعات بين الدول الأعضاء فيها ، وأنه ينبغي علي جميع الأعضاء الإذعان لما تقرره الامم المتحدة والقبول بقراراتها العادلة ، ولذلك قدمت أذربيجان مسالة " قره باغ الجبلية " للمنظمة الدولية ، للنظر فيها نظرة الحكم والوسيط العادل المنوط به اصدار الاحكام والقرارات بصورة عادلة وعدم الانحياز لطرف علي

حساب الآخر ، باعتبار أن جميع الأعضاء متساوون في الحقوق والواجبات في هذه المنظمة الدولية .

أقرت الأمم المتحدة عدم أحقية القوات المسلحة الأرمينية العدوان علي اراضي اذربيجان العضو المستقل بالمنظمة الدولية واحتلال اراضيها بالقوة العسكرية ، وأقرت الأمم المتحدة أن إستيلاء ارمينيا علي المقاطعات المتاخمة لإقليم " قره باغ الجبلية " وان هذه المقاطعات هي اراضي اذربيجانية محتلة ، ومن ثم أصدر مجلس الأمن الدولي التابع للامم المتحدة القرار رقم ٨٢٢ في ٣٠ ابريل ١٩٩٣ بشأن احتلال إقليم " **كلبجار** " والقرار رقم ٨٥٣ في ٢٩ يوليو ١٩٩٣ بشأن احتلال إقليم " أغدام " ، والقرار رقم ٨٧٤ في ١٤ أكتوبر ١٩٩٣ بشان احتلال أقاليم " **فضولي** " و " **جبرائيل** " و " **قوبادلي** " ، اما القرار الرابع والذي يحمل رقم ٨٨٤ في ١٢ نوفمبر ١٩٩٣ بشان إحتلال إقليم " **زنجلان** " من قبل أرمينيا ، وأقر مجلس الأمن الدولي في قرارته الأربعة بأن إقليم " قره باغ الجبلية " الذي تحتله أرمينيا هو جزء لا يتجزا من أراضي اذربيجان ، وطالب بشدة ضرورة احترام سيادة ووحدة اراضي أذربيجان والحدود المتعارف عليها من قبل المجتمع الدولي ، كما شدد مجلس الأمن الدولي علي عدم السماح باستخدام القوة بغرض الاستيلاء علي الأراضي ، وطالبت قرارات الأمم المتحدة بانسحاب كل قوات الاحتلال الأرمني من أراضي اذربيجان المحتلة فورا وبشكل كلي وبدون قيد أو شرط ، وإتاحة الفرصة لعودة المهجرين إلي ديارهم وأرضهم التي هجروا عنها في أمن وامان .

اقر الأمين العام للامم المتحدة في سبع بيانات أدلي بها بوحدة أراضي أذربيجان وحقوقها السيادية علي أراضيها ، وفي الوقت الذي اصدرت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في عام ١٩٩٣ بشان تدفق أكثر من مليون لاجئ ومهجر في اذربيجان نتيجة العدوان الأرميني ، يقضي ذلك القرار بتقديم المساعدات الدولية والإنسانية إلي اللاجئين والمهجرين في أذربيجان ، وفي الوقت الذي عمل فيه مجلس الأمن الدولي بكل جهد لإنهاء الصراع وتسوية الخلافات في كثير من مناطق العالم سواء بين العراق والكويت ، او في يوغسلافيا السابقة ، فإن مجلس الأمن وأعضاءة الدائمين يقفون موقف المتفرج الصامت الذي لا

يتخذ موقفا رادعا وملزما للطرف المحتل علي انهاء إحتلاله وعودة المهجرين والمبعدين الأذربيجانيين إلي أراضيهم .

شاركت أذربيجان لأول مرة بعد إعادة استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في الجلسة التاسعة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤ ، وألقي الرئيس **حيدر علييف** كلمة من علي منصة الأمم المتحدة أحاط فيها المجتمع الدولي بالوضع في أذربيجان ، وبالعدوان الأرميني الغاشم علي بلاده ووصف **حيدر علييف** سياسة أذربيجان تجاه الأمم المتحدة بالاحترام والتقدير .

وأن بلاده تتطلع بتفاؤل إلي آفاق منظمة الأمم المتحدة بصفة عامة وتحرص علي مواصلة الدفاع عن المبادئ العالمية للمنظمة ورفع هيبتها ومكانتها من خلال ما تقوم به من تحقيق للسلام والأمن الدوليين ، والحرص علي رعاية حرية ورفاهية وحق الشعوب بالعيش في امن وسلام في أوطانهم[١].

لعبت زيارة الدكتور **بطرس بطرس غالي** الأمين العام للأمم المتحدة إلي **باكو** في أكتوبر عام ١٩٩٤ دوراً مهماً في توسيع التعاون بين أذربيجان والأمم المتحدة ، كما تعرف الأمين العام للأمم المتحدة عن قرب علي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأذربيجان ، ولمس بعضاً من النتائج الفادحة للعدوان الأرميني علي أراضي أذربيجان ، ولذلك فقد أعلن **بطرس غالي** أن المنظمات والمؤسسات المختلفة للأمم المتحدة سوف تكثف من مساعيها لتقديم الدعم والمساعدة إلي أذربيجان في إيجاد حل لقضاياها العادلة والمشروعة .

شارك رئيس أذربيجان **حيدر علييف** في الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي لمرور خمسين عاماً علي قيام منظمة الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٩٥ ، واوضح حيدر علييف في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة موقف اذربيجان من النزاع القائم بين بلاده وأرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، وناشد **حيدر علييف** المجتمع الدولي اتخاذ كافة التدابير المؤثرة لوقف العدوان الأرميني علي أذربيجان

---

[١] – خطاب رئيس اذربيجان حيدر علييف في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤

وإنهاء حالة الحرب وتحرير الأراضي المحتلة من قبل ارمينيا ن وعودة المهجرين إلي بيوتهم .

ونتيجة للجهود الدبلوماسية من أجل إنهاء الصراع حول إقليم " قره باغ الجبلية " اقرت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦ في قرار لها من جديد حول تعاون المنظمة الدولية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بجهود تسوية النزاع في " قره باغ الجبلية " وأعلنت الأمم المتحدة تأييدها لوحدة أراضي اذربيجان ، وفي ٢٨ يوليو ١٩٩٧ التقي رئيس أذربيجان بالأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ، حيث أعلن الأمين العام للأمم المتحدة من جديد عن تأييد المنظمة الدولية لوحدة أراضي اذربيجان ، وضرورة إيجاد حل للنزاع القائم بين أرمينيا واذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " علي أساس المبادئ التي تم اقرارها في مؤتمر " **لشبونة** " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

ونظراً لإيمانها بدور منظمة الأمم المتحدة كمظلة ترعي الأمن والسلم وتعمل علي تحقيق الرفاهية والاستقرار لكافة شعوب العالم ، فإن اذربيجان شاركت في كافة برامج الأمم المتحدة التي تعمل من أجل تحقيق اهداف المنظمة الدولية ، ورغبة في أن تجد الدعم من الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، ولذلك فقد شاركت أذربيجان في سبتمبر عام ٢٠٠٠ باحتفال منظمة الأمم المتحدة بقمة الألفية ، وفي كلمته أمام أكثر من مائة وخمسين رئيس وزعيم من دول العالم لفت **حيدر علييف** انتباه دول العالم إلي عدوان أرمينيا علي أراضي أذربيجان والوضع الناشئ في أذربيجان ومعاناة السكان المهجرين والمبعدين نتيجة الاحتلال الأرميني لإقليم " قره باغ الجبلية " .

شارك رئيس أذربيجان **إلهام علييف** في الجلسة التاسعة والخمسين للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٤ ، وأشار في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلي القرارات الأربع الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن النزاع القائم بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، وأن هذه القرارات لا تزال حبرا علي ورق ولم تلقي اي تطبيق علي أرض الواقع ، وأشار إلي خطورة استمرار الاحتلال الأرميني لأراضي اذربيجان فإلي جانب

المعاناة الإنسانية التي يعانيها أكثر من مليون لاجئ ومهجر ، وكذلك الضغوط النفسية الناتجة عن استمرار الاحتلال ، فإن احتلال أرمينيا لإقليم " قره باغ الجبلية " ينتج عنه فراغ أمني كبير ، حيث تنتشر تجارة وتنقل المخدرات والأسلحة بطرق غير شرعية ، وكذلك ظهور نشاط اقتصادي غير قانوني عبر الأراضي الأذربيجانية المحتلة حيث تستفيد المافيا الدولية من الوضع غير المستقر في الإقليم والعمل علي نشاط التهريب ، وتحويل الأراضي إلي ملجأ للإرهابيين[١] .

ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الموسعة في ١٤ مارس ٢٠٠٨ المسألة المدرجة في البند العشرون علي أجندة الدورة الثانية والستون حول " الوضع في أراضي أذربيجان المحتلة " ، حيث ألقي مندوب أذربيجان الدائم في الأمم المتحدة " **أقشين مهدييف** " كلمة بلاده أوضح خلالها أمام ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن السياسة العدوانية لأرمينيا علي أراضي أذربيجان ، وناشد الوفود تأييد مشروع القرار الذي أعدته أذربيجان حول النزاع في " قره باغ الجبلية " .

ويتألف مشروع القرار من تسعة بنود ، تعبر عن موقف مجلس الأمن الدولي من النزاع القائم بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " بما في ذلك دعم وحدة واستقلال أراضي أذربيجان ، في إطار حدودها المتعارف عليها دولياً ، ويطالب مشروع القرار بانسحاب القوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة وبدون قيد أو شرط ، كما يعكس توفير الظروف المناسبة لعودة اللاجئين والمهجرين إلي ديارهم وأرضهم .

وبعد المناقشات بين الأعضاء والمندوبين تم طرح مشروع القرار علي التصويت والتي أسفرت عن موافقة ٣٩ صوتاً ، ومعارضة سبعة أصوات ، وامتناع مائة عضو عن التصويت ، ومن ثم تبنت الأمم المتحدة القرار حول " **الوضع في أراضي أذربيجان المحتلة** " ليضاف إلي القرارات السابقة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " والأقاليم الستة الأخري التي تحتلها أرمينيا .

---

[١] – خطاب رئيس اذربيجان إلهام علييف في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٤

يعرب المجتمع الدولي في الوثيقة عن قلقه الشديد من النتائج الخطيرة علي الأمن والسلم الدوليين نتيجة استمرار النزاع حول إقليم " قره باغ الجبلية " والمناطق الستة الأخري وتأثير ذلك علي الوضع الإنساني لدول جنوب القوقاز ، وتناشد الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الأعضاء لاحترام سيادة ووحدة أراضي أذربيجان في إطار حدودها المتعارف عليها ، ودعم الجهود المبذولة من اجل تحقيق تسوية سلمية لهذا النزاع حيث جاء في القرار " أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعلن مرة أخري أنه يجب علي أية دولة عدم الاعتراف بالوضع الراهن الناشئ عن احتلال أراضي جمهورية أذربيجان وألا تساعد علي استمرار هذا الوضع أو توفر الظروف المناسبة له " ، **كما تشير الوثيقة إلي ضرورة** " انسحاب القوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة فورا ودون قيد أو شرط " .

تصر أرمينيا علي عدم الانصياع للشرعية الدولية ، وتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ، وتستند أرمينيا إلي ازدواجية المعايير التي تنتهجها القوي الدولية الكبري في تطبيق قوانين الشرعية الدولية ، حيث تمتنع أرمينيا عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الأربع الصادرة عام ١٩٩٣ ، والتي تدعو إلي الانسحاب الفوري دون قيد أو شرط من أراضي أذربيجان التي تحتلها ، ولا تجد أرمينيا أية ضغوط من القوي الكبري وخاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا[١].

- **منظمة التعاون الإسلامي:**

من منطلق الإيمان بالعمل ضمن المنظومة الدولية ، وأن تكون جزءاً من المجتمع الدولي ، وليست مارقة أو متمردة علي القوانين والشرعية الدولية ، فقد عملت أذربيجان علي الإندماج في المنظمات الدولية والإقليمية ، لقناعتها بالعمل المشترك مع سائر الدول والشعوب لتحقيق الأمن والسلام الدوليين ، وتحقيق التنمية والرخاء لكافة شعوب العالم ، ولذلك فقد سارعت أذربيجان بعيد إعادة استقلالها عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية إلي الانضمام لمنظمة التعاون الإسلامي . **كانت تُعرف باسم منظمة المؤتمر**

---

[١] – راجع الملاحق ، الوثيقة رقم **A / 67 / 875 - S / 2013 / 313** من وثائق الأمم المتحدة .

الإسلامي . وأصبحت أذربيجان عضوا بالمنظمة التي تعتبر ثاني أكبر منظمة دولية حكومية بعد الأمم المتحدة والتي تضم في عضويتها سبعة وخمسون دولة ، وتم قبول أذربيجان عضواً بالمنظمة أثناء مؤتمر القمة المنعقد في العاصمة السنغالية " **دكار** " في ديسمبر ١٩٩١ ، وبذلك تعتبر منظمة التعاون الإسلامي أول منظمة دولية يتم انضمام أذربيجان إلي عضويتها .

دور المنظمات العربية والإسلامية في قضية " قره باغ الجبلية " :

تري أذربيجان ضرورة تطوير العلاقات مع الدول العربية ، فأذربيجان عضو في منظمة التعاون الإسلامي ، ومن ثم فهي مهتمة بتوسيع تعاونها مع الدول العربية ، وقد أيّد مجلس وزراء الخارجية العرب ترشُّح أذربيجان في انتخابات الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الدولي للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣ ، الأمر الذي اعتبرته أذربيجان مؤشر على المستوى العالي الذي بلغه تطور العلاقات بين أذربيجان والعالم العربي . إلا أن أذربيجان يزعجها دائما التقارب العربي مع أرمينيا التي هي في حركة ونشاط دائبين مع مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية في الدول العربية ، حيث تري أرمينيا أن تعزيز العلاقات مع العالم العربي وتوسيعها من أولويات السياسة الخارجية لأرمينيا .

كما توجد علاقات تاريخية ودبلوماسية وطيدة بين أذربيجان ومعظم الدول العربية والإسلامية . ولذلك فإن هذه الدول وما يربطها أيضاً من علاقات طيبة مع أرمينيا تمتد لعدة قرون ، وبشكل خاص مع كل من إيران وسوريا ولبنان ومصر ، فإنه بإمكان منظمة التعاون الإسلامي ، وجامعة الدول العربية ، والدول السابقة الذكر بشكل خاص يمكنها أن تقوم بدور هام في النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول " قره باغ الجبلية " وذلك من خلال الوساطة من ناحية ، والضغط من ناحية أخري علي أرمينيا لتنفيذ القرارات الدولية ذات العلاقة بالمشكلة[١].

---

[١] – مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط – د . الصفصافي أحمد القطوري – مجلة شئون الشرق الأوسط – العددين ٢١ ، ٢٢ – يناير ، أبريل ٢٠٠٧ .

في المقابل يتمتع الأرمن في الدول العربية بموقع قوى وخاصة في لبنان وسوريا حيث توجد جاليات أرمينية كبيرة ، وهي ذات تأثير كبير في الحياة الاقتصادية لهذين البلدين وهو الأمر الذي جعل الرئيس السوري بشار الأسد يرفض خلال زيارة له لأذربيجان أن يزور مقابر الشهداء ، حيث المكان الذي دُفن فيه الجنود الأذربيجانيون الذين قُتلوا في الصراع مع أرمينيا على إقليم " قره باغ الجبلية " .

ونظراً لتلك العلاقات المتشعبة فإن الدول العربية والإسلامية عليها دور في عدم الاعتراف بدولة أرمينيا الثانية ، أو التي يطلق عليها اسم " **جمهورية قره باغ الجبلية** " التي تم الإعلام عنها من طرف الانفصاليين الأرمن ولم يعترف بها أحد حتي الآن وعلي الدول العربية والإسلامية أن تقر وتؤكد علي أن إقليم " قره باغ الجبلية " جزء لا يتجزأ من أراضي جمهورية أذربيجان ، وأنها تقع داخل حدود الأراضي الأذربيجانية المعترف بها دولياً.

تعمل منظمة التعاون الإسلامي علي وحدة وتضامن الدول الإسلامية ، وتسعي لتسوية النزاعات التي تواجهها الدول الأعضاء ، وتتخذ هيئاتها قرارات حول النزاعات والمشكلات التي تتعرض لها الدول الأعضاء ، ولذلك فقد أدانت المنظمة العدوان الأرميني علي أراضي أذربيجان لأول مرة بالقرار الصادر عن دورة اجتماع مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في كراتشي في أبريل ١٩٩٣ ، وقد استبق ممثل أرمينا القرار بالذهاب إلي كراتشي ضمن الوفد المصري[١] ليبلغ الرسالة التي بعث بها الرئيس الأرميني " ليفون تير بتروسيان " إلي اجتماع وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي ، ورغم وصول الرسالة إلا أن المنظمة أصدرت قراراً يدين الاحتلال الأرميني لأراضي أذربيجان لأول مرة .

بعد اصدار منظمة التعاون الإسلامي قرارها بإدانة احتلال أرمينيا لأراضي أذربيجان سعت أرمينيا بعد ذلك لتقسيم الجبهة الإسلامية وإحداث فرقة بين دول المنظمة ، وذلك

---

[١] – أرمينيا ليست عضوا بمنظمة التعاون الإسلامي ، ولذلك ذهب ممثلها ضمن الوفد المصري ليبلغ رسالة الرئيس الأرميني ، التي يبرر فيها الاحتلال غير المشروع لأراضي أذربيجان ، استباقاً لقرار الإدانة من دول منظمة التعاون الإسلامي .

عندما تقدمت أرمينيا عن طريق وزير خارجيتها أثناء زيارته للقاهرة في عام ٢٠٠٥ بطلب انضمام أرمينيا عضو مراقب في جامعة الدول العربية ، وذلك للاستفادة من الانقسامات والتناقضات الموجودة بين بعض الدول العربية والدول الإسلامية غير العربية ضمن منظمة التعاون الإسلامي ، ولكن لم يتم قبول الطلب الأرميني في جامعة الدول العربية .

في ديسمبر عام ٢٠٠٤ قام الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف بجولة في بعض الدول العربية والإسلامية ، ناشد خلالها منظمة التعاون الإسلامي إلي التضامن في منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعدوان الأرميني علي أذربيجان ، ومن قناعة أذربيجان بدور منظمة التعاون الإسلامي ، عملت علي تعزيز مكانتها في المنظمة ، حيث استضافت المؤتمر التأسيسي لمنتدي الشباب لمنظمة التعاون الإسلامي عام ٢٠٠٤ ، كما استضافت باكو مؤتمر وزراء خاجية دول المنظمة في صيف عام ٢٠٠٦ ، حيث تم إدانة الاحتلال الأرميني لأراضي " قره باغ الجبلية " **بالمادة الرابعة عشر** لإعلان باكو وتمت مطالبة أرمينيا بالانسحاب الفوري وغير المشروط من أراضي أذربيجان المحتلة بشكل غير قانوني ، كما تمت إدانة الاستغلال غير القانوني للاحتياطيات الطبيعية المتواجدة في الأراضي المحتلة ، واشعال الحرائق التي تضر بالثروات الطبيعية والنباتية في الإقليم المحتل .

واصلت منظمة التعاون الإسلامي جهودها ومساندتها لأذربيجان في مساعيها لتحرير أراضيها المحتلة ، والتنديد باستمرار الاحتلال الأرميني لأراضي اذربيجان ، في كل مؤتمرات القمة الإسلامية ، ففي مؤتمر القمة بالدوحة في ١٢ ، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٠ ومؤتمر القمة في بتراجايا بماليزيا في ١٦ ، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٣ ، تم تبني الوثائق التي تطالب بانسحاب القوات المسلحة الأرمينية من أراضي أذربيجان المحتلة ، واحترام وحدة أراضي وسيادة أذربيجان ، وتطبيق **البند السابع** من ميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي الخاص بالتدابير المتعلقة بتهديد السلم والأمن الدوليين ، والإخلال بالأمن والأعمال العدوانية ، رداً علي عدم تنفيذ أرمينيا قرارات الأمم المتحدة حول انسحاب القوات الأرمينية من أراضي اذربيجان ، والاسترشاد بالمبادئ المقررة في قمة لشبونة في ٢ ، ٣ ديسمبر ١٩٩٦ لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا حول تسوية نزاع " قره باغ الجبلية " الذي تضمن وحدة الأراضي الأذربيجانية ، وتقديم أعلي درجة من الوضع القانوني للحكم الذاتي في

إقليم " قره باغ الجبلية " مع استمرار تبعية الإقليم لأذربيجان وضمان الحرية والأمن لسكان الإقليم .

خلال مؤتمر القمة المنعقد في **داكار** العاصمة السنغالية يومي ١٣ ، ١٤ مارس ٢٠٠٨ ألقي إلمار محمد ياروف كلمة أذربيجان في المؤتمر ، وأعرب خلالها عن ارتياحه من تأييد الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لموقف أذربيجان العادل في النزاع مع أرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، وناشد الدول الأعضاء إلي التصويت لصالح القرار الذي سوف يتم مناقشته في نفس اليوم في الجمعية العامة للامم المتحدة ، والذي تطالب أذربيجان فيه أرمينيا بالانسحاب من أراضيها المحتلة ، وبالفعل تم تبني القرار في المنظمة الدولية بتصويت الدول لصالح القرار حيث كانت أغلبية الدول الموافقة علي القرار أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي .

ومنذ انضمام أذربيجان إلي منظمة التعاون الإسلامي ، تبنت المنظمة النزاع حول إقليم " قره باغ الجبلية ، بالاهتمام ولم تدع فرصة إلا وطالبت بتطبيق قرارات الشرعية الدولية التي أكدت علي إنسحاب القوات الأرمينية من أراضي أذربيجان التي تحتلها واحترام وحدة وسيادة التراب الأذربيجاني ، وقد بدا ذلك واضحا في جميع البيانات الختامية والقرارات الصادة عن مؤتمرات القمة ، ومؤتمرات مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي[١]

. منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:

منظمة دولية تضم في عضويتها ٥٦ دولة ، هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و ٥٤ دولة أوربية ، وتهدف إلي ضمان الأمن في منطقة أوروبا علي أساس السلطة الديمقراطية ، وقد أعلنت بعد مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء المنعقد يومي ٥ ، ٦ ديسمبر ١٩٩٤ في بودابست ، أنه مع حلول يناير ١٩٩٥ يتم تشكيل مؤسساتها الدائمة لتتحول إلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، وقد انضمت أذربيجان للمنظمة في ٣٠ يناير ١٩٩٢ ، وتقوم مجموعة " مينسك " المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

---

[١] – انظر الملحق الخاص بمؤتمرات القمة لمنظمة التعاون الإسلامي .

بالوساطة من إجل إيجاد تسوية سلمية للنزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول أقليم " قره باغ الجبلية " .

وقد عقدت المنظمة العديد من المؤتمرات واللقاءات بغية إيجاد تسوية سلمية للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية ، سواء علي مستوي المنظمة بشكل عام أو من خلال مجموعة " **مينسك** " المنبثقة عنها والمعنية بالنزاع بشكل مباشر ، ويمكن الحديث بشكل مختصر عن القرارات والوثائق التي افرزتها " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " علي النحو التالي :

المؤتمر الإضافي الأول لمجلس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

هلسنكي ٢٤ مارس ١٩٩٢

٣ – أعرب الوزراء عن قلقهم الكبير بسبب التصعيد المتواصل للنزاع المسلح في " قره باغ الجبلية " وحولها ، والذي تزيد بسببه معاناة السكان ، ويرتفع عدد الضحايا ، وقد أجروا مناقشات واسعة حول طرق ايقاف النزاع ووسائله ، مشيرين إلي آثار ذلك علي الأمن الإقليمي والدولي ، وخاصة إذا استمر النزاع واتسع نطاقه ، ودعوا جميع الأطراف إلي التوقف .

٤ – دعا الوزراء مجدداً وبشكل قاطع ، إلي الوقف الفوري والفعال لإطلاق النار في ظل مشاركة فعالة في تنفيذه من قبل قادة الوحدات والمسئولين في المنظمة ، ووجهوا نداءهم إلي إعادة توفير أجواء الثقة والظروف من أجل حوار بناء ، بما فيه وقف اتخاذ إجراءات تتمثل في الضغوط الاقتصادية والسياسية .

٥ – قام الوزراء باستعراض النشاط الجاري في إطار " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " ، وايدوا بشكل عام القرارات المتخذة من قبل لجنة كبار الموظفين ، وأعربوا عن امتنانهم وتقديرهم للرئيس الفاعل لـ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " علي الخطوات المتخذة في هذا المجال ، كما أعربوا عن استعدادهم لتقديم كل المساعدة الممكنة في حال الحاجة إليها .

٦ – رحب الوزراء بالمساعي المكملة لبعضها البعض والمبذولة من قبل المجتمع الأوروبي والدول الأعضاء فيه والدول الأعضاء في " **رابطة كومنولث الدول المستقلة** " والدول الأعضاء في مجلس تعاون دول الحلف الأطلسي ، وبصفة خاصة المساعي المبذولة من قبل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في هذا المجال ، وطلبوا من الرئيس الفاعل في " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " بأن يقيم علاقات وطيدة في هذا السياق مع منظمة الأمم المتحدة وأن ينظم عملية تبادل المعلومات معها .

واتفق الوزراء علي أن " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " يجب أن تمارس دوراً مهماً في قضية تطوير العلملية السلمية لحل هذا النزاع ، كما اتفقوا علي أن الأوضاع في " قره

باغ الجبلية " وما حولها تتطلب نشاطات لاحقة من قبل اجتماع " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " .

٧ – كلف الوزراء الرئيس الفاعل لمجلس وزراء " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " السيد " **ايرجي دينستيسرو** " بزيارة المنطقة في القريب العاجل لأجل المساهمة في التوصل إلي وقف فعال لإطلاق النار والحفاظ عليه وإيجاد أطر للتسوية والتعاون في أوروبا .

٨ – أعرب الوزراء عن اقتناعهم الراسخ في أن المؤتمر الخاص حول " قره باغ الجبلية " تحت رعاية " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " سوف يؤمن تأسيس ندوة دائمة النشاط للمفاوضات بهدف التسوية السلمية للنزاع علي أساس مبادئ وتعهدات وأحكام " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " ، وبهذه المناسبة طلب الوزراء إلي الرئيس الفاعل لمجلس وزراء اجتماع " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " بعقد مثل هذا المؤتمر في أسرع وقت ممكن .

٩ – وإلي جانب ذلك ، اتفق الوزراء علي أن تكون الدول المشاركة في هذا المؤتمر الذي سيعقد في مدينة " **مينسك** " هم : **أذربيجان ، أرمينيا ، روسيا الاتحادية ، روسيا البيضاء ، الولايات المتحدة ، ألمانيا ، تركيا ، جمهورية التشيك ، سوفاكيا ، السويد** أما الممثلون المنتخبون وغيرهم من ممثلي " قره باغ الجبلية " فسوف يتم دعوتهم إلي المشاركة في المؤتمر من قبل رئيسه باعتبارهم أطرافاً معنيين ، وذلك بعد التشاور مع الدول المشاركة في المؤتمر ، كما أن الرئيس الفاعل لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " سوف يعين رئيس المؤتمر الخاص بـ " قره باغ الجبلية " **تحت رعاية** " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " .

١٠ – دعا الوزراء بإصرار كافة الدول الأعضاء في " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** وجميع الأطراف المعنية إلي اتخاذ خطوات ضرورية لأجل أن تقدم المساعدات الإنسانية إلي جميع من يحتاجون إليها مع استخدام وسائل سريعة وفعالة بما فيها الممرات الآمنة تحت المراقبة الدولية .

١١ – أخذ الوزراء بعين الاعتبار تعهدات أذربيجان وأرمينيا بدعمهما الكامل لبعثة الرئيس الفاعل لـ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " والعاملة في هذه المنطقة وللنشاطات الأخري التي تم الاتفاق بشأنها في مجلس المنظمة ، ويدعون كلا البلدين إلي التنفيذ الفعال لهذه التعهدات بهدف الوصول إلي تسوية سلمية وطيدة .

مؤتمر القمة لمجلس الأمن والتعاون في أوروبا

بودابست : ٥، ٦ ديسمبر ١٩٩٤

مؤتمر القمة الرابع لمجلس الأمن والتعاون في أوروبا ، والذي عُقد في " **بودابست** " يومي ٦ ، ٧ ديسمبر ١٩٩٤ ، حيث شارك رؤساء الدول والحكومات من ٥٠ دولة أوروبية إلي جانب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وقد اتخذت في مؤتمر " بودابست " خطوات هامة في اتجاه تحويل " **مجلس الأمن والتعاون في أوروبا** " إلي منظمة ، حملت نفس الاسم " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " ، بعد إنشاء مؤسساتها المختصة ، كما تم في قمة " **بودابست** " اتخاذ قرارات هامة بشأن النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " جاءت علي النحو التالي :

١ – أعرب الدول الأعضاء عن أسفها بسبب مواصلة النزاع وآثاره المأساوية ، مرحبة بتأكيد طرفي النزاع علي الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ١٢ مايو ١٩٩٤ بفضل مساعي وساطة روسيا الاتحادية بالتعاون مع مجموعة " **مينسك** " المنبثقة عن " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " ، وأكدت علي مناصرتها للقرارات المعنية لمجلس الأمن الدولي ، ورحبت بتأييد المسار السياسي لمساعي " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " الموجهة نحو التسوية السلمية للنزاع ، ومن أجل ذلك دعت أطراف النزاع إلي بدء محادثات أكثر تكثيفاً حول المسائل الجوهرية ، بما فيها الاتصالات المباشرة ، وبهذا الشأن أعربت الدول عن جهودها الحثيثة في تنشيط المساعي المبذولة من قبل " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " واسهاماته ، وأيدت كل التأييد نشاط الوساطة لمجموعة " **مينسك** " التابعة لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " وأعربت كذلك عن الامتنان للدور الحاسم لروسيا الاتحادية والمساعي الفردية للدول الأعضاء في مجموعة " **مينسك** " ، واتفقت علي تنسيق كافة الجهود والمساعي في إطار " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " .

٢ – ولهذه الغاية ، كلفت الدول الرئيس الفاعل بأن يعين في أسرع وقت ممكن رؤساء مشاركين في مجموعة " **مينسك** " وذلك علي أساس المشاورات مع الدول الأعضاء لأجل التنسق الكامل بين مختلف نشاطات الوساطة والمحادثات ، وسيرأس الرؤساء المشاركون لقاءات مكثفة بشكل جماعي ، مسترشدين في مساعيهم في المحادثات بمبادئ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " بوثيقة الانتداب الموثقة ، وبرفعون تقاريرهم إلي الرئيس الفاعل ، كما أنهم سيرفعون إلي المجلس الدائم معلوماتهم عن سير نشاطهم بشكل منتظم .

٣ – أنها كلفت ، كخطوة أولي في إطار هذه المساعي الرؤساء المشاركين في مجموعة " **مينسك** " باتخاذ خطوات في ظل دعم روسيا الاتحادية والدول المنفردة الأخري الأعضاء في مجموعة " **مينسك** " والتعاون معها ، من أجل الاسهام والتنسيق حول الاتفاقات القائمة بشأن وقف إطلاق النار ، وبالاعتماد علي التقدم الذي تم التوصل إليه قبل ذلك ، في سير نشاط الوساطة ، والشروع الفوري في المحادثات بهدف عقد اتفاقية سياسية حول وقف النزاع المسلح ، إذ أن تنفيذها سوف يزيل الآثار الأساسية للنزاع بالنسبة إلي كافة الأطراف ، وسيساعد علي عقد مؤتمر " **مينسك** " ، كما طلبت الدول الأعضاء من الرؤساء المشاركين في مؤتمر " **مينسك** " بمواصلة العمل المشترك مع أطراف النزاع في اتجاه تنفيذ إجراءات لاحقة لتعزيز الثقة وخاصة في المجال الإنساني وأشارت إلي ضرورة اتخاذ الدول الأعضاء سواء بشكل فردي أو في إطار المنظمات الدولية المعنية ، إجراءات لتقديم مساعدات إنسانية لسكان هذه المنطقة ، وخاصة ما يتعلق بتخفيف الأوضاع البائسة للاجئين .

٤ – اتفقت الدول الأعضاء علي أن التوصل إلي الاتفاقية المذكورة أعلاه ، من وجهة نظر أطراف النزاع ، كما يمكن أيضاً المساعدة علي نشر قوات حفظ السلام متعددة الجنسيات كعنصر مهم لتحقيق هذه الاتفاقية علي وجه التحديد ، وأعلنت عن استعدادها السياسي إرسال قوات حفظ السلام تحت مظلة " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " إلي المنطقة فور اتخاذ قرار بذلك من مجلس الأمن الدولي ، وبعد توصل الجانبين إلي اتفاقية بشأن وقف النزاع المسلح ، لقد اقترحت الدول الأعضاء علي الرئيس الفاعل أن يقوم في

أسرع وقت ممكن ، بصياغة خطة خاصة بإنشار وتركيب ونشاط مثل هذه القوات التي يمكن أن تشكل بموجب أحكام **الباب الثالث** لوثيقة **هلسنكي** لعام ١٩٩٢ وطبقاً لميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وسوف يعتمد الرئيس الفاعل في هذا النشاط علي مساعدة الرؤساء المشاركين بمؤتمر ومجموعة " **مينسك** " ودعم الأمين العام ، بعد مشاورات مناسبة سوف يشكل الرئيس الفاعل في فيينا ، مجموعة للتخطيط علي مستوي عالٍ من أجل معالجة التوصيات الخاصة بحجم وطبيعة هذه القوات وقياداتها وإدارتها وتأمينها فنياً ومادياً ، وتوزيع الوحدات والموارد المعنية ، وكذلك قواعد استخدام القوات والاتفاقيات مع الدول المرسلة للقوات ، إلي جانب أمور أخري ، كما أن الرئيس الفاعل سوف يتوجه إلي منظمة الأمم المتحدة للحصول علي المساعدة الفنية والاستشارية من الخبراء التي أعربت المنظمة عن استعدادها لتقديمها ، وسيسعي نحو الحصول علي التأييد السياسي طويل الأمد من قبل مجلس الأمن الدولي بشأن النشر المحتمل لقوات حفظ السلام لـ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** "

٥ – علي أساس مثل هذا العمل التحضيري وبموجب أحكام **الباب الثالث** لوثيقة **هلسنكي** لعام ١٩٩٢ ، وبعد عقد اتفاقية بين الطرفين وتوجيههما طلباً رسمياً إلي الرئيس الفاعل بواسطة الرؤساء المشاركين لمؤتمر " **مينسك** " سوف يتخذ المجلس الدائم قراراً بشأن تنفيذ عملية حفظ السلام لـ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** "

المؤتمر الخامس لمجلس الوزراء لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
بودابست ٨ ديسمبر ١٩٩٥

مجلس الوزراء :

١ – يؤكد علي أن عملية " **مينسك** " لـ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " تبقي هيئة وحيدة لتسوية نزاع " قره باغ الجبلية " .

٢ – يرحب بعزم طرفي النزاع علي الرعاية المستقبلية لوقف إطلاق النار الذي تم إقراره في ١٢ مايو ١٩٩٤ .

٣ – يدعو الطرفين إلي الإطلاق الفوري لسراح جميع أسري الحرب والأشخاص الموقوفين بسبب النزاع ، وتأمين دخول المنظمة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلي جميع الموقوفين .

٤ – يؤيد مساعي الرؤساء المشاركين في مؤتمر " **مينسك** " من اجل التوصل ، بدون أي تأجيل ، وبالتنسيق مع الرئيس الفاعل إلي اتفاقية سياسية حول ايقاف النزاع المسلح

٥ – إن تنفيذ مثل هذه الاتفاقية سيزيل الآثار الرئيسية للنزاع بالنسبة إلي كافة الأطراف وسيسمح بعقد مؤتمر " **مينسك** " في أسرع وقت ممكن ، كما أن التوقيع علي هذه الاتفاقية سوف يوجد ظروفاً لإقرار المجلس الدائم قراراً بشأن نشر قوات حفظ السلام لـ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " وذلك بموجب التوصيات القيمة لمجموعة التخطيط ذات المستوي العالي التي يجب أن تواصل أعمالها .

٦ – يرحب بنوايا الأطراف وعزيمتهم القوية علي التنسيق مع الرؤساء المشاركين إقامة اتصالات مباشرة بهدف التوصل إلي اتفاق بشأن مبادئ تسوية النزاع ، ويدعو بإصرار إلي العمل بذلك في أسرع وقت ممكن .

٧ – يأخذ بعين الاعتبار استعداد الطرفين للنظر في المسائل الأساسية بهدف التوصل العاجل إلي تحقيق تنازلات .

مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
لشبونة ٢، ٣ ديسمبر ١٩٩٦

في هذا المؤتمر تم تبني بيان عن رئيس " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " يعكس مبادئ تسوية النزاع الأرميني الأذربيجاني حول " قره باغ الجبلية " ، والذي أيدته ٥٣ دولة عضو في المنظمة ، وتشمل مبادي التسوية التي جاءت في البيان وحدة أراضي كل من أذربيجان وأرمينيا ، وتقديم أعلي درجة من الوضع القانوني للحكم الذاتي لإقليم " قره باغ الجبلية " مع تبعيته لجمهورية أذربيجان ، وضمان الأمن والسلم لسكان " قره باغ الجبلية " ، لكن أرمينيا رفضت هذا البيان وما جاء فيه ، ورفضت الاقتراحات التي قدمتها مجموعة " مينسك " لتسوية النزاع علي أساس هذه المبادئ وقد جاء البيان علي النحو التالي :

وثيقة لشبونة لعام ١٩٩٦

الملحق رقم ١

بيان الرئيس الفاعل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

كما هو معلوم لدي الجميع ، فإنه لم يكن من الممكن التوصل إلي تقدم في النواع حول " قره باغ الجبلية " ، والمسألة المرتبطة بسلامة أراضي جمهورية أذربيجان خلال العامين الأخيرين .

إنني أشير بأسف إلي المساعي المبذولة من قبل الرؤساء المشاركين في مؤتمر " مينسك " والموجهة نحو التوصل إلي التوفيق بين آراء الجانبين بخصوص مبادئ التسوية ، لم تكلل بأي نجاح ، ولقد اقترح الرؤساء المشاركون في مجموعة " مينسك " ثلاثة مبادئ كان يجب أن تشكل جزءاً من تسوية نزاع " قره باغ الجبلية "

وتؤيد كافة الدول الأعضاء في مجموعة " مينسك " هذه المبادئ والتي جاءت علي النحو التالي :

١ – سلامة أراضي جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان .

٢ – الوضع القانوني لإقليم " قره باغ الجبلية " المحدد في الاتفاقية المعتمد علي تقرير المصير الذي يمنح " قره باغ الجبلية " أعلي مستوي الإدارة الذاتية في تركيبة جمهورية أذربيجان .

٣ – الأمن المضمون لإقليم " قره باغ الجبلية " وجميع سكانها بما فيه التعهدات المشتركة بتأمين رعاية أحكام التسوية من قبل جميع الأطراف .

لإنني أسجل ببالغ الأسف بأن دولة واحدة عضوة فقط لم توافق علي ذلك في إشارة إلي أرمينيا ، في حين أيدت هذه المبادئ جميع الدول الأعضاء الأخري .

وسينضم هذا البيان إلي وثائق لقاء القمة في لشبونة .

مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
١٨ ، ١٩ نوفمبر ١٩٩٩
وثيقة اسطنبول عام ١٩٩٩
بيان لقاء القمة

لقد تسلمنا تقرير الرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول الظروف الناشئة والأحداث الأخيرة بسبب النزاع في " قره باغ الجبلية " ونقدر مساعيهم إيجابياً ، ويسرنا بشكل خاص الحوار الفعال بين الرئيسين الأذربيجاني والأرميني ، فقد أنشأت لقاءاتهما المنتظمة ظروفاً لإعطاء الديناميكية لعملية البحث عن الحل السلمي الشامل لهذه القضية .

إننا نؤيد كل التأييد هذا الحوار وندعو إلي مواصلته ، آملين في استئناف المحادثات في إطار مجموعة " مينسك " ، وفي الوقت نفسه نؤكد علي أن " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، ومجموعة " مينسك " التابعة لها يظلان أكثر تشكيلة مناسبة للبحث عن التسوية ، وهم مستعدون للإسهام في الدفع بالعملية السلمية إلي الأمام وتحقيقها مستقبلاً ، وذلك عن طريق تقديم كافة المساعدات الضرورية للطرفين .

المؤتمر التاسع لوزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

بوخارست ٣ ، ٤ ديسمبر ٢٠٠١

القرار رقم ٣

بيان مجلس الوزراء

إننا نعرب عن القلق الكبير في أنه بالرغم من تفعيل الحوار بين الجانبين والتأييد الفعال من الرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " ، لم يتم التوصل إلي تسوية للنزاع في " قره باغ الجبلية " ، ونؤكد من جديد علي أن التسوية العاجلة لهذا النزاع المزمن سوف يساعد علي السلام والأمن والاستقرار والتعاون في جنوب القوقاز .

إننا نعلن مجدداً أهمية مواصلة الحوار السلمي ، وندعو الجانبين إلي مواصلة المساعي للتسوية العاجلة للنزاع علي أساس مبادئ القانون الدولي ومعاييره ، وإننا نشجع الجانبين علي النظر في إجراءات إضافية لتساعد علي تعزيز الثقة والاعتماد المشترك بما فيه تحرير أسري الحرب .

نرحب باتفاق الجانبين علي وقف إطلاق النار هذا ، والتوصل إلي التسوية السلمية الشاملة ، ونشجع الطرفين علي مواصلة مساعيهما من خلال الدعم الفعال للرؤساء المشاركين .

المؤتمر العاشر لوزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

بورتو ٦ ، ٧ ديسمبر ٢٠٠٢

القرار رقم ٤

بيان مجلس الوزراء

إننا كما نحن في السابق ، قلقون جدا بسبب عدم حدوث تقدم في تسوية النزاع حول " قره باغ الجبلية ، وبالرغم من تفعيل الحوار بين الجانبين والدعم الفعال من جانب الرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " لم يتم التوصل إلي تسوية نزاع " قره باغ الجبلية " ونؤكد مجدداً علي التسوية العاجلة لهذا النزاع المزمن الذي سوف يساعد علي السلام والأمن والاستقرار والتعاون في جنوب القوقاز .

نعلن من جديد عن أهمية مواصلة الحوار السلمي ، وندعو الجانبين إلي مواصلة المساعي الجدية للتسوية العاجلة للنزاع علي أساس مبادئ القانون الدولي ومعاييره ، ونشجع الجانبين علي النظر في إجراءات إضافية لتساعد علي تعزيز الثقة والتعاون المشترك .

إننا نرحب بموافقة الجانبين علي وقف إطلاق النار ، والتوصل إلي التسوية السلمية الشاملة ، ونرحب تحديداً باللقاءات المتواصلة للرئيسين الأرميني والأذربيجاني وممثليهما وإننا نشجع الطرفين علي مواصلة مساعيهما من خلال الدعم الفعال للرؤساء المشاركين الموجهة نحو التوصل إلي تسوية شاملة وعادلة .

المؤتمر الحادي عشر لوزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
ماستريخت ١ ، ٢ ديسمبر ٢٠٠٣

مثلما هو الحال سابقاُ ، فإن الوزراء قلقون كل القلق علي فشل المحاولات الرامية إلي التوصل إلي تسوية نزاع " قره باغ الجبلية " ، وهم يؤكدون مجدداً علي اقتناعهم في أن التسوية الفورية لهذا النزاع المزمن سوف تساعد علي إقامة السلام والأمن والاستقرار والتعاون في جنوب القوقاز .

يشير الوزراء من جديد إلي ضرورة إعطاء دفعة جديدة للحوار السلمي ، ويدعو الجانبين إلي مضاعفة مساعيهما الرامية إلي التسوية العاجلة للنزاع علي قاعدة مبادئ القانون الدولي ومعاييره ، ويدعو الجانبين إلي النظر في اتخاذ إجراءات إضافية للمساعدة علي تعزيز الثقة والتعاون المشترك .

يرحب الوزراء بموافقة الجانبين علي الاتفاقية الخاصة بوقف إطلاق النار والتوصل إلي الاتفاقية السلمية الشاملة ، والآن عندما نتهت الانتخابات الرئاسية في كل من أذربيجان وأرمينيا ظهرت امكانيات جديدة للتوصل إلي تقدم في المحادثات ، ولذلك يدعو الوزراء بإصرار الجانبين إلي استئناف بذل مساعيهما الرامية إلي التوصل إلي تسوية سلمية عادلة وشاملة ، وذلك في أسرع وقت ممكن ، وفي ظل التأييد الفعال للرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " .

المؤتمر الثاني عشر لوزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
صوفيا ٦، ٧ ديسمبر ٢٠٠٤
بيان مجلس الوزراء بشأن نزاع " قره باغ الجبلية "

إننا نرحب بالتقدم الحاصل في عام ٢٠٠٤ في مجال تسوية نزاع " قره باغ الجبلية " وخاصة باللقاءات الثلاث التي تمت بين رئيسي جمهوريتي أذربيجان وأرمينيا تحت رعاية الرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، كما نرحب بإيجاد ما يسمي بعملية " براغ " التي في إطارها تمكن وزيرا خارجية كلا الجانبين خلال أربعة لقاءات من انجاز معالجة منهجية لكافة جوانب التسوية اللاحقة ، ونشير إلي أنه تطويراً لنتائج " عملية براغ " ، تقدم الرؤساء المشاركون لمجموعة " مينسك " في شهر سبتمبر لكلا الرئيسين في مدينة أستانا ، وثيقة إطار قادرة علي أن تكون أساساً للتسوية ، إننا ندعو رئيسي أرمينيا وأذربيجان إلي أخذ هذه الوثيقة الإطار بعين الاعتبار ، ومواصلة العمل علي أساسها لاحقاً ، كما ندعو بإصرار الجانبين إلي مضاعفة المساعي الموجهة نحو التسوية السلمية السريعة للنزاع حول " قره باغ الجبلية " في إطار مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " .

المؤتمر الثالث عشر لوزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
ليوبليانا ٥، ٦ ديسمبر ٢٠٠٥
بيان مجلس الوزراء بشأن نزاع "قره باغ الجبلية"

إننا نسجل بارتياح التقدم الحاصل في المحادثات الخاصة بالنزاع حول إقليم "قره باغ الجبلية" خلال عام ٢٠٠٥ في إطار "عملية براغ"، وخاصة اللقاءين الذين تما بين رئيسي جمهوريتي أذربيجان وأرمينيا في مدينتي "وراسو"، "قازان" تحت رعاية الرؤساء المشاركين في مجموعة "مينسك" لـ "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا"، ونعتقد أن الجانبين قد وصلا الآن إلي مرحلة يمكن من خلالها الانتقال من محادثات إلي قرارات، وأن هناك إمكانيات واقعية للتوصل إلي استغلال الإمكانيات المتوفرة حالياً للتوصل العام القادم إلي تقدم ملحوظ في تسوية النزاع في إطار عملية "مينسك" لـ "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا".

•المجلس الأوروبي:

منظمة دولية تضم في عضويتها ٤٧ دولة ، أنشئت بمقتضي معاهدة لندن في ٥ مايو ١٩٤٩ ، وتهدف إلي انشاء علاقات وثيقة فيما بين الدول الأعضاء لتحقيق أفكار ومبادئ الدول الأعضاء ، والمساعدة إلي تحويل أوروبا إلي بيئة ديمقراطية يتوافر فيها الأمن والديمقراطية وحقوق الانسان ، وانضمت أذربيجان إلي عضوية المنظمة في ٢٥ يناير ٢٠٠١ ، وقد كان للمجلس الأوروبي اسهاماته في ايجاد تسوية للنزاع في إقليم " قره باغ الجبلية " من خلال :

القرار رقم ١٤١٦ (٢٠٠٤) [١]
حول النزاع في " قره باغ الجبلية "

١ – تعرب الجمعية البرلمانية عن أسفها بأنه ، وبالرغم من مرور عشر سنوات علي بدء العملية العسكرية ، يبقي النزاع في إقليم " قره باغ الجبلية " بدون أي حل ، كما أن مئات الآلاف من الناس يعيشون في أوضاع الحاجة والتشرد ، وأن جزءاً كبيراً من أراضي أذربيجان مازال محتلاً حتي الآن من قبل القوات الأرمينية ، وأن القوات الانفصالية ما تزال تمارس رقابتها وسيطرتها علي إقليم " قره باغ الجبلية " .

٢ – تعرب الجمعية عن قلقها إزاء مخلفات الأعمال العسكرية والصدامات العرقية التي كانت منتشرة قبلها ، فقد أدت إلي إنشاء مناطق مأهولة بممثلي عرق واحد فقط ، ويمكن

وصف ذلك بالمفهوم المخيف " **التصفية العرقية** " ، وتؤكد الجمعية مجدداً علي أن الاستقلال وانفصال الأراضي الإقليمية عن الدولة يمكن أن يتم فقط عن طريق العملية الشرعية والسلمية المعتمدة علي التأييد الديمقراطي لسكان هذه الأراضي ، وليست نتيجة للنزاع المسلح الذي يسبب التشريد علي أرضية عرقية وإلحاق هذه الأراضي فعلياً بدولة أخري . وتشير الجمعية إلي أن احتلال أراض أجنبية من طرف دولة عضو إنما يعد انتهاك لتعهدات هذه الدولة باعتبارها عضوة في المجلس الأوروبي ، وتؤكد من جديد علي حقوق الأشخاص المشردين من منطقة النزاع في العودة الآمنة والكريمة إلي بيوتهم .

٣ – تستند الجمعية علي قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٨٢٢ الصادر في ٣٠ أبريل ١٩٩٣ ، ٨٥٣ الصادر في ٢٩ يونيو ١٩٩٣ ، ٨٧٤ الصادر في ١٤ أكتوبر ١٩٩٣ ، ٨٨٤ الصادر في ١٢ نوفمبر ١٩٩٣ ، وتدعو الأطراف المعنية إلي تنفيذها ، وخاصة إلي التحفظ علي أي أعمال عسكرية ، وسحب القوات المسلحة من كافة الأراضي المحتلة وتنضم الجمعية كذلك إلي المطالب الواردة في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٨٥٣ وبالتالي تدعو جميع الدول الأعضاء إلي التحفظ علي تصدير أي نوع من الأسلحة والعتاد العسكري الذي من شأنه أن يؤدي إلي تصعيد النزاع أو مواصلة الاحتلال .

٤ – تذكر الجمعية بأن أرمينيا ، شأنها شأن أذربيجان أخذت علي عاتقها ، لدي التحاقها بعضوية المجلس الأوروبي في يناير ٢٠٠١ تعهدات باستخدام وسائل سلمية فقط لتسوية النزاع والتحفظ علي أي تهديد باستخدام القوة ضد دولة مجاورة ، وفي الوقت نفسه تعهدت أرمينيا باستخدام نفوذها الكبير علي السلطة الحاكمة في " قره باغ الجبلية " بهدف المساهمة في حل النزاع ، وتدعو الجمعية الحكومتين إلي تنفيذ تعهداتهما والتحفظ تجاه استخدام القوات المسلحة ضد بعضهما البعض والدعاية إلي الأعمال العسكرية .

٥ – تذكر الجمعية كذلك بأن مجلس الوزراء لـ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " وافق في مارس ١٩٩٢ هلسنكي علي عقد مؤتمر في " **مينسك** " لأجل ضمان استمرار المحادثات بهدف التسوية السلمية للنزاع ، واتفقت كلاً من **أذربيجان** ، **أرمينيا** ، **روسيا البضاء** ، **روسيا الاتحادية** ، **الولايات المتحدة** ، **ألمانيا** ، **جمهورية التشيك** ، **سلوفاكيا**

إيطاليا ، **فرنسا** ، **السويد** ، **تركيا** ، في ذلك الوقت علي المشاركة في المؤتمر المذكور وتدعو الجمعية هذه الدول إلي تفعيل مساعيها للتوصل إلي تسوية سلمية حول النزاع وتحث وفودها الوطنية في الجمعية إلي رفع تقارير سنوية حول نشاطات حكوماتها في هذا المجال ، وبهذا الهدف ترجو الجمعية من مكتبها بتأسيس لجنة تضم إلي عضويتها إلي جانب الوفود الوطنية أشخاص آخرين ، ورؤساء الوفود الوطنية .

٦ – تقدر الجمعية حق التقدير لمساعي الهامة للرؤساء المشاركين في مجموعة " **مينسك** " والممثل الشخصي للرئيس الفاعل لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " وخاصة التوصل إلي وقف إطلاق النار في مايو ١٩٩٤ ، والتحقيق الميداني للالتزام به ومراعاته منذ الإعلان عنه ، وتدعو الجمعية الرؤساء المشاركين في مجموعة " **مينسك** " لـ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " إلي اتخاذ إجراءات عاجلة للإسراع في محادثات بهدف عقد اتفاقية سياسية لإيقاف النزاع المسلح الذي سوف يزيل الآثار الأساسية له بالنسبة إلي كافة الأطراف ، وسيمكن من عقد مؤتمر " **مينسك** " ، وتدعو الجمعية أرمينيا وأذربيجان إلي استثمار عملية " **مينسك** " لـ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " وتقديم مقترحاتهما البناءة الخاصة بالتسوية السلمية للنزاع علي أساس مبادئ القانون الدولي ومعاييره ذات الصلة .

٧ – تذكر الجمعية بأن أرمينيا وأذربيجان هما الجهتان اللتان وقعتا علي ميثاق منظمة الأمم المتحدةوبموجب الفصل الأول من مادته الثالثةوالتسعين أصبحتا شركاء في ميثاق المحكمة الدولية،ونتيجة لذلك تفترض الجمعيةبأن تنظر أرمينيا وأذربيجانفي حالة فشل المحادثات الجارية بمساهمة الرؤساء المشاركين في مجموعة " **مينسك** " في أمكانية اللجوء إلي المحكمة الدولية بموجب الجزء الأول من مادة ميثاقها السادسة والثلاثين .

٨ – تدعو الجمعية أرمينيا وأذربيجان إلي المساهمة في المصالحة السياسية فيما بينهما عن طريق تطوير التعاونالبرلماني الثنائي في إطار الجمعية،وفي إطار ندوات أخري مثل لقاءاترؤساء برلماناتدول القوقاز الأربع،وتوصي الجمعية بأن يجتمع وفدا البلدين خلال كل دورة من الجمعية البرلمانية للنظر في التقدم الحاصل في هذه المصالحة .

٩ – تدعو الجمعية حكومة أذربيجان إلي إقامة صلات مع الممثلين السياسيين لكلا الجاليتين من إقليم " قره باغ الجبلية " وبدون شروط مسبقة ، بهدف مناقشة وضعه القانوني المستقبلي ، والجمعية مستعدة لتوفير الظروف الملائمة لمثل هذه الصلات في ستراسبورج ، مذكرة بأنها قامت بذلك سابقاً في شكل استماع برلماني بمشاركة الأرمن.

١٠ – بالاستناد إلي توصيتها رقم ١٥٧٠ (٢٠٠٢) بشأن اللاجئين والمشردين في **أذربيجان وأرمينيا وجورجيا** ، تدعو الجمعية كافة الدول الأعضاء والدول المراقبة إلي تقديم المساعدات الانسانية والعون لمئات الآلاف من المشردين بسبب الأعمال العسكرية وتشريد الأشخاص ذوي الأصول الأذربيجانية من أرمينيا .

١١ – تستنكر الجمعية أي تعبير عن البغض في وسائل الإعلام الأرمينية والأذربيجانية وتدعو أرمينيا وأذربيجان إلي الإسهام في المصالحة واتخاذ إجراءات لدعم الثقة والتفاهم المشترك بين شعوبهما عبر المدارس والجامعات ووسائل الإعلام الجماهيرية وبدون هذه المصالحة فإن البغض وعدم الثقة سيعيقان الاستقرار في الإقليم ، ويمكن أن يؤدي إلي أعمال عنف جديدة ، ومن المؤكد أن أي تسوية ثابتة يجب أن تسبقها مثل هذه المصالحة التي يمكن أن تشكل أساسها المتين .

١٢ – تدعو الجمعية الأمين العام للمجلس الأوروبي إلي وضع خطة عمل لتقديم دعم خاص لأرمينيا وأذربيجان بهدف تفعيل عملية المصالحة المشتركة ، وأخذ هذا القرار بعين الاعتبار أثناء اختيار الأنشطة المناسبة الخاصة بأرمينيا وأذربيجان .

١٣ – تدعو الجمعية برلمانات السلطات المحلية والإقليمية للمجلس الأوروبي إلي تقديم المساعدة لممثلي السلطات المحلية المنتخبة في أرمينيا وأذربيجان في مجال إقامة العلاقات الثنائية والتعاون الإقليمي .

١٤– تنوي الجمعية دراسة الآليات القائمة لتسوية النزاعات في إطار المجلس الأوروبي وخاصة الميثاق الأوروبي للتسوية السلمية للخلافات بهدف تأمين الدول الأعضاء بآليات مناسبة أكثر للتسوية السلمية للنزاعات الثنائيةوالخلافات الداخلية التي تشمل الجاليات أو السلطات المحليةأو الإقليميةالتي يمكنأن تشكل خطراًعلي حقوق الإنسانوالاستقرار والسلام

١٥ – تنوي الجمعية مواصلة أعمال المراقبة الميدانية لسير عملية حل هذا النزاع بشكل منتظم وقررت أن تعيد مناقشة هذه المسألة في سير الدور الأول من دورتها في عام ٢٠٠٦ [١].

● رابطة كومنولث الدول المستقلة :

يثير مناقشة النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " حساسية كبيرة بين دول رابطة كومنولث الدول المستقلة ، ولذلك لم يحظي ذلك النزاع بجانب كبير من اهتمامات دول الرابطة ، ولذلك لم يصدر عن رابطة كومنولث الدول المستقلة سوي بيان وحيد يتعلق بالنزاع حول " قره باغ الجبلية " صدر عن مجلس رؤساء الدول الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة في ١٥ أبريل ١٩٩٤ [٢] .

تلك الحساسية التي تتخوف منها دول رابطة كومنولث الدول المستقلة تتعلق بالعديد من المشكلات العرقية والقومية المنتشرة في كثير من الدول الأعضاء ، وهذا ما يجعل فتح باب المناقشات حول النزاع في إقليم " قره باغ الجبلية " مثيرا للحساسية السياسية خوفاً من إثارة القوميات الأخري .

فرابطة " **دول كومنولث الدول المستقلة** " ، تتحاشي الدخول في عمق المشكلة بين أذربيجان وأرمينيا حول " قره باغ الجبلية " لحلها ، لأن هناك الكثير من المشاكل المماثلة ضمن دول الكومنولث ، وضمن روسيا علي وجه التحديد ، حيث توجد مشاكل " **كريميا** " ، " **تتارستان** " ، " **الشيشان** " ، " **الإنغوش** " ، وأن حل هذه المشاكل العرقية يعني إحداث تغيير كبير في الجغرافيا السياسية للدول الأعضاء ، وهذا ما **تعتبره** " **دول كومولث الدول المستقلة** " غير مسموح له حالياً ، لذلك فإن الطرفان يختلفان في الوسطاء الذين

---

[١] – التقرير ١٠٣٦٤ – تقرير لجنة الشئون السياسية – المقرر السيد / أتكينسون – الجلسلة المسائية للجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي – ٢٥ يناير ٢٠٠٥ .

[٢] – المجلة الاخبارية لمجلس رؤساء الدول ورؤساء الحكومات الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة – العدد ١٤ – مينسك ١٩٩٤ – ص ١٥٤ .

سيقبلان بهم ، فكل دولة من الدول سوف يكون توجهاتها بما يتناسب مع المشكلة القائمة علي أراضيها .

ورغم عدم الاهتمام المباشر من رابطة كومنولث الدول المستقلة بالنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " . إلا أن الرابطة تساهم بوجود ١٨٠٠ من جنود اتحاد الكومنولث علي الحد الفاصل لإطلاق النار وكان ذلك بضغط من روسيا ، إلا أن الانتهاكات الأرمينية تتم دون مجرد إدانة[١] ، ورغم ذلك فإن الوثائق والقرارات الصادرة عن الرابطة تضع أسساً عامة لمعالجة ذلك النزاع ، حيث تشير وثائق " رابطة كومنولث الدول المستقلة " بشكل واضح إلي الدور الذي تقوم به أرمينيا في النزاع حول " قره باغ الجبلية " ، وأنها هي التي صنعت تلك الأزمة بتدخلها المباشر في شئون دولة مجاورة ، واحتلالها خمس مساحتها ، وتحريضها للقومية الأرمينية الانفصالية ، الأمر الذي يعرض ليس أمن وسلامة جمهورية أذربيجان للخطر ، بل أمن وسلامة واستقرار العديد من الدول ، وأمن المنطقة بصفة عامة للخطر .

عندما وقعت أرمينيا علي البيان الخاص بمراعاة السيادة وسلامة أراضي الدول الأعضاء المستقلة في رابطة كومنولث الدول المستقلة عام ١٩٩٥ ، كان ذلك اعترافاً صريحاً **بالمادتين السابعة والثامنة** في البيان ، واللتان تتحدثان عن مكافحة ظاهرة " **الانفصالية** " القومية المتطرفة ، وعدم تأييد دول الرابطة للحركات والتيارات الانفصالية علي أراضي الدول الآخري الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة وذلك علي النحو التالي :

المادة السابعة : بموجب التشريعات الوطنية والأحكام الدولية سوف تتخذ الدول المشاركة في رابطة كومنولث الدول المستقلة إجراءات علي أراضيها ترمي إلي وضع حد لكافة مظاهر **الانفصالية والقومية المتطرفة والسوفينية والفاشية** ، وهي ستساعد علي تسليط الأضواء علي العمليات الاجتماعية السياسية في الدول الأخري الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة .

---

[١] – أذربيجان بين جذورها الشرقية والضغوطات الغربية – د . الصفصافي أحمد القطوري – مجلة شئون الشرق الأوسط – العدد الثامن عشر – أبريل ٢٠٠٦ .

المادة الثامنة : تتعهد الدول بعدم تأييدها للحركات والتيارات الانفصالية علي أراضي الدول الأخري في رابطة كومنولث الدول المستقلة ، وكذلك الأنظمة الانفصالية في حالة ظهورها ، كما تتعهد بعدم إقامة علاقات سياسية واقتصادية أو أي هاعلاقات أخري وعدم السماح باستخدام أراضي الدول الأعضاء والطرق ووسائل المواصلات بها من قبل مثل هذه التيارات والأنظمة ، وعدم تقديم أية مساعدات اقتصادية أو مالية عسكرية أو غيرها من أنواع الدعم[١].

أكد البيان الختامي عن اجتماعات رؤساء الدول الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة حول الاتجاهات الأساسية لتطوير الرابطة الصادر في ١٢ أبريل ١٩٩٩ علي أن رؤساء الدول يؤكدون دعمهم وتأييدهم للتسوية العاجلة للنزاعات القائمة في أراضي الدول الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة بالوسائل السلمية من خلال آليات وامكانيات الأمم المتحدة ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، علي أساس المراعاة الصارمة لحرمة الأراضي وعدم المساس بحدود الدول وغيرها من المعايير وأحكام القانون الدولي المعترف بها من قبل المجتمع الدولي[٢].

لقد أكدت القرارات الصادرة عن رابطة كومنولث الدول المستقلة تأييدها لتسوية النزاعات المسلحة الناشئة في أراضي الدول الأعضاء في الرابطة بوسائل سلمية علي أساس المراعاة الصارمة لسلامة الأراضي وعدم المساس بحدود الدول وغيرها من معايير القانون الدولي ومبادئه التي كفلت للدول الحفاظ علي سيادة حدودها ووحدة ترابها الثابتة في الوثائق الثانونية لدي المنظمات الدولية ، وأن حقوق تقرير المصير للشعوب لا تعني بالضرورة الانفصال عن الدولة الاتحادية ، ولكن تقرير المصير هو اتاحة الفرصة للشعوب للتعبير عن هويتها الثقافية والدينية .

---

[١] – المجلة الاخبارية لمجلس رؤساء الدول والحكومات في رابطة كومنولث الدول المستقلة – العدد ١٨ مينسك ١٩٩٥ – ص ٢٧ .

[٢] – المجلة الاخبارية لمجلس رؤساء الدول والحكومات في رابطة كومنولث الدول المستقلة – العدد ٣١ مينسك ١٩٩٩ – ص ٦٣ .

● **منظمة " جوام " G U A M :**

منظمة " **جوام** " دولية اقليمية تضم في عضويتها كل من **جورجيا** ، **أوكرانيا** ، **أذربيجان** **مولدافيا** ، وتأخذ من اسمها الأحرف الأولي للدول الأربع المؤسسة لها ، كما تشارك كل من تركيا ولاتفيا في اجتماعات المنظمة كأعضاء مراقبين ، وقد تأسست في عام ١٩٩٧ كندوة استشارية ، وتم تبني ميثاق المنظمة أثناء مؤتمر الدول الأعضاء في " **يالتا** " يومي ٦ ، ٧ يونيو ٢٠٠١ ، وانضمت أوزبكستان للمنظمة عام ١٩٩٩ ، وانسحبت منها مرة أخري عام ٢٠٠٥ ، والمنظمة التي اتخذت لنفسها هذا الاسم منذ مؤتمر " **كييف** " في مايو ٢٠٠٦ ، وهي تعني **بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية** ، وفي الفترة الأخيرة أجري زعماء المنظمة مناقشات حول القضايا والمشكلات التي تواجهها دول المنظمة وفي مقدمتها النعرات الانفصالية العدوانية والارهاب ، ومنها الاهتمام بقضية " قره باغ الجبلية ، التي تخص أذربيجان العضو في المنظمة ، وتحتل أرمينيا الإقليم إلي جانب سبعة أقليم أخري تمثل مجموعها ٢٠ **%** من مساحة أذربيجان .

ومنظمة " **جوام** " لها ثقل موازن للنفوذ الروسي في الجمهوريات السوفيتية السابقة وخاصة أن موسكو وباكو ، لهما مواقف متضاربة حول التحالف الإستراتيجي بين روسيا وأرمينيا ، وهذا التحالف هو الذي حدا بأذربيجان للانضمام إلى " **جوام** " بدلاً من منظمة معاهدة الأمن الجماعي ؛ فباكو ترى أن الوجود العسكري الروسي في أرمينيا ، وخاصةً بعد سحب القوات الروسية من جورجيا ونشرها في أرمينيا سببٌ لاحتمال تصعيد الصراع بين أرمينيا وأذربيجان[١].

ولدول المنظمة رغبة في الحد من النفوذ الروسي ، حين قدمت أوكرانيا الدولة الرئيسية في " **جوام** " ، اقتراحاً باستبدال قوات حفظ سلام دولية أو تابعة لحف شمال الأطلسي " **الناتو** "

---

[١] – **سيرجي ماركِدنوف – بلا أصدقاء أو أعداء – مجلة روسيا في الشؤون الدولية – العدد ٣ – يوليو / سبتمبر ٢٠٠٨**

بدلاً من القوات الروسية الموجودة لحفظ السلام في مناطق النزاع مثل منطقة " بريدنيستروفيا " الإقليم الذي يرفض الانضمام إلى **مولدافيا** ، **وفي** " **أبخازيا** " ، **و** " **أوسيتيا** " اللتين ترفضان الانضمام إلى جورجيا ، وكذلك في إقليم " قره باغ الجبلية " الذي تحتله أرمينيا .

● **العامل الاقتصادي :**

يلعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان ، فالأخيرة لديها احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي ، أدت إلي تسابق العديد من الشركات الغربية للتنقيب عن النفط في أذربيجان ، وهو الأمر الذي يثير مخاوف أرمينيا ، ذلك أن عائدات النفط الذي تنتجه أذربيجان سوف تسهم في تطوير المرافق ومشروعات البنية الأساسية وتحديث هياكل الصناعة ورفع مستوي معيشة الشعب الأذربيجاني بما فيه سكان " قره باغ الجبلية " ، والأهم أنها سوف تساعد علي رفع القدرات العسكرية لأذربيجان ، ومن ناحية أخري فإن أرمينيا تخشي تصاعد الضغوط الاقتصادية عليها بعد أن توثقت العلاقات الاقتصادية بين أذربيجان وعدد من الدول الغربية ، ولهذا أعلنت أرمينيا عن مخاوفها إزاء امكانية استخدام الثروات النفطية الجديدة كسلاح في الحرب بين البلدين .

قامت أذربيجان إثر اندلاع الصراع مع أرمينيا عام ١٩٨٨ بقطع امدادات الغاز الطبيعي إلي أرمينيا عبر أراضيها ، كما سعت للضغط علي تركيا وجورجيا لإحكام الحصار الاقتصادي علي أرمينيا بهدف التأثير علي قدراتها العسكرية ، وإذا كانت أذربيجان تنتج الآن حوالي ثلاثة ملايين طن سنوياً ، وهو حجم لا بتناسب مع انتاج العصر الذهبي لها في عقد الستينيات من القرن الماضي ، حيث كانت تنتج نصف الطلب العالمي علي الطاقة ، إلا أن الفترة الانتقالية التي عاشتها أذربيجان بعد الاستقلال عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ثم دخولها في الحرب مع أرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " كانت من المعوقات أمام جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال النفط والغاز الطبيعي ، ولكنها تعمل الآن علي جذب الشركات العالمية المتخصصة في مجال النفط والغاز رغم القيود التي يفرضها الكونجرس الأمريكي علي الاستثمار في أذربيجان ، إلا أن

ذلك لم يمنع الشركات الأمريكية من التوقيع علي عقود للتنقيب عن النفط ، وشجعها علي ذلك عدم وجود قوانين وقيود تعرقل الاستثمار الأجنبي في أذربيجان .

وقعت تركيا وأذربيجان في عام ١٩٩٣ اتفاقية لمد خط أنابيب للنفط من باكو إلي ساحل البحر الأبيض المتوسط عند مدينة " يوموتاليك " ، هذا بالإضافة لوجود خط آخر من باكو إلي " **تبريز** " في إيران ، يتم عن طريقه نقل كميات كبيرة من نفط أذربيجان وفي مواجهة ذلك تسعي أرمينيا من خلال الجاليات الأرمينية العديدة المتوطنة في الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة إلي الحصول علي دعم هذه الدول .

نجح اللوبي الأرميني في الولايات المتحدة في الضغط علي الحكومة الأمريكية لوقف المعونات المقدمة لأذربيجان ، كما أن وجود جالية كبيرة من الأرمن علي الأراضي الفرنسية ، أدي إلي تعاطف الحكومة الفرنسية مع أرمينيا ودعمها ، الأمر الذي أدي إلي حصول أرمينيا علي صفقة طائرات ميراج حربية من فرنسا .

تسير أذربيجان بوتيرة عالية من النمو علي المستويين السياسي والاقتصادي ، وتنمو معهما الأهمية الجيوبوليتيكية لأذربيجان ، ونظراً لموقعها الجغرافي وتنوع مواردها الطبيعية ، فإن هناك العديد من المشاريع القائمة في قطاعات الطاقة والنقل ، الأمر الذي يجعلها تنتقل بالتدريج نحو الاتحاد الأوروبي من حيث المعايير السياسية والاقتصادية ففي ديسمبر عام ٢٠٠٦ وقعت كل من أذربيجان والاتحاد الأوروبي في بروكسل علي بروتوكول حول الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة ، فالمشاريع التي تبلغ تكلفتها العديد من المليارات من الدولارات والتي منها صفقة القرن خط أنابيب النفط " **باكو – تبليسي – جيهان** " ، **وخط الغاز** " **باكو – تبليسي – أرزوروم** " ، وخط السكك الحديدية " **قارص – أتشالكالاكي – باكو** " ، تلك المشروعات وغيرها تساعد في تعميق التكامل الاقليمي بين أذربيجان وجورجيا وتركيا ، وتظل أرمينيا معزولة عن كل تلك المشاريع الاقليمية الهامة بسبب احتلالها لأراضي أذربيجان[١].

---

١ – أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان – يوهانس راو – مركز الحضارة العربية – الطبعة الأولي – القاهرة ٢٠٠٨

علي الجانب الآخر يبدو من الخارج أن أرمينيا تشهد حالة من الاستقرار التي وعد بها الرئيس " **روبرت كوتشاريان** " ، إلا أن الحقيقة والواقع يؤشران عكس ذلك ، ففي الوقت الذي تعلن فيه السلطة الأرمينية عن تحقيق نمو اقتصادي يتجاوز ١٠ % ، لكن في كل الأحوال يبدو أن الجميع لا يستفيدون من الطفرة الاقتصادية التي تعلن عنها السلطة الحاكمة . فإذا كان وسط " **يريفان** " يعج بالمطاعم والفنادق والمحلات الفخمة وشوارعها تزدحم بالسيارات المستوردة ، فعند زيارة الضواحي ، بل الأسوأ ، عند زيارة المناطق الجبلية ، يتولد شعور بالعودة في الزمن إلي الوراء ، وكأنك تعيش في عصر آخر[١].

لم تتمكن أي من قيادات أرمينيا إيجاد حلا للأزمة الاقتصادية الاجتماعية القاسية التي يعانيها القسم الأكبر من السكان . وقد أدي ذلك إلي تسريع حركة الهجرة بصورة مقلقة التي تتسبب فيها بطالة قياسية تطال أكثر من ٤٠ % من القادرين علي العمل ، وتشكل هذه الظاهرة " **كارثة وطنية** " بحسب تعبير " **فلاديمير تربينيان** " رئيس الحزب الشيوعي الأرمني[٢] ، فلقد أصبحت شروط الحياة الطبيعية غير متوفرة في أرميينا وهذا ما يبرر قسراً الهجرة الكبيرة التي أصبحت بمعدلات قياسية ومتسارعة .

يعول الشيوعيون الأرمن وحلفائهم من أقصي اليسار في أرمينيا علي روسيا ويعتبرون أن سياسة قوية مؤيدة لموسكو تصل إلي حد انتساب أرمينيا إلي التحالف الروسي البيلاروسي ، يمكنها أن تخرج البلاد من المستنقع الاقتصادي ، وفي المقابل فإن دعاة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يرون أن اقتصاد السوق والدخول الكثيف للاستثمارات الغربية قادر علي إعادة إنطلاق الاقتصاد ، ولكن قبل ذلك يفترض التوصل إلي حل للنزاع حول " قره باغ الجبلية " مع أذربيجان ، الذي يخيف المستثمرين المفترضين ، فقد أصبح هذا النزاع يشكل عائقاً كبيراً أمام مستقبل أرمينيا الاقتصادي والسياسي . ففي نهاية عهد الرئيس الأرميني الأسبق " **ليفون تير بتروسيان** " كان مستعداً للقبول بحل توافقي اقترحته مجموعة " **مينسك** " لأنه توصل إلي النتيجة بأن أرمينيا لا

---

[١] – فيكين شيتيريان – جنوب القوقاز : جيل سياسي جديد في الحكم – لوموند ديبلوماتيك العربية – يناير ٢٠٠٤ .

[٢] – جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أرمينيا وأذربيجان – لوموند ببلوماتيك العربية – مارس ٢٠٠١ .

يمكنها أن تعرف نمواً مستديما قبل إيجاد حل للنزاع حول " قره باغ الجبلية " ، وهذا ما أدي إلي خسارته الحكم في فبراير ١٩٩٨[١] علي أيدي المتشددين من الجناح المتعصب في أرمينيا .

ويعتمد الاقتصاد الأرميني بشكل كبير علي الهبات والمنح التي يقدمها أرمن المهجر أمثال الملياردير الأمريكي من أصل أرميني " **كيرك كير كوريان** " الذي يملك ستوديوهات " **مترو جولدن ماير** " في هوليود ، إضافة إلي سلسلة فنادق في " **لاس فيجاس** " ، والذي قدم خلال الفترة من عام ٢٠٠١ ، وحتي عام ٢٠٠٣ مبلغ ١٧٠ مليون دولار من أجل اعادة تجديد وترميم المباني وإصلاح الطرق ، كما تشمل الهبة أيضاً مساعدة الشركات الصغيرة ، وهي توازي ثلث موازنة الدولة السنوية ، وتؤمن الوظائف لنحو عشرين ألف شخص ، وكذلك الملياردير " **جيرار كافسجيان** " الأرمني المقيم في الولايات المتحدة ، الذي قدم هو الآخر ٢٥ مليون دولار لتجديد وإصلاح مجمع " لاكسكاد " الذي يضم مجموعة من السلالم والورش التي تربط وسط " **يريفان** " بمنطقة المباني القديمة ، وتشييد متحف للفنون الحديثة[٢].

- **بدائل التسوية:**

المشكلة الوطنية الأولي بالنسبة إلى أذربيجان هي وحدة أراضيها ، ومن سمات التطورات الداخلية والخارجية في أذربيجان منذ بداية تسعينيات القرن العشرين فقدان " قره باخ الجبلية " وأصبح فقدان السيادة على هذا الإقليم من العوامل التي لها أثر كبير في هوية الأذربيجانيين ؛ حيث صارت صورة الدولة الخاضعة للعدوان العسكري الآتي من بلد مجاور من الثوابت الأيديولوجية في أذربيجان . إن خطاب أذربيجان العسكري والخوف من الأرمن المزروع زرعًا يقودان هذا البلد إلى طريق مسدود وإلى مواجهة عسكرية وشيكة مع أرمينيا.

---

[١] – جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أرمينيا وأذربيجان – لوموند ببلوماتيك العربية – مارس ٢٠٠١

[٢] – فيكين شيتيريان – عودة الشتات الأرمني إلي الوطن – لوموند ديبوماتيك العربية – فبراير ٢٠٠٩ .

تتوقف سيناريوهات تطور الأحداث علي ساحة النزاع بين أرمينيا وأذربيجان بدرجة كبيرة علي مواقف العديد من الظروف الداخلية والأطراف الخارجية ، حيث تسعي روسيا إلي تجنب حرب جديدة ، ولذلك تعمل علي مواصلة الوساطة وجمع طرفي الصراع في تسوية مشكلة " قره باغ الجبلية " وتأمل أرمينيا في تأييد إيران وروسيا كما تتمتع أذربيجان بتأييد تركيا وحقوقها المشروعة التي أقرها المجتمع الدولي من خلال قرارات الأمم المتحدة .

بفضل العائدات النفطية الهامة تواصل أذربيجان زيادة تفوقها العسكري علي أرمينيا في القوات الجوية والبرية ، وهذا ما قد يشجع أذربيجان علي اللجوء للخيار العسكري في حسم الصراع ، وخاصة إذا ما استمرت أرمينيا في رفضها للحل السلمي ، وقد كانت احتمالات الحسم العسكري كبيرة وقريبة لدي أذربيجان عام ٢٠٠٨ ، ولكن يبدو أن الحرب الحرب بين روسيا وجورجيا كانت السبب في تأجيل ذلك الخيار ، حيث خشيت القيادة الأذربيجانية أن يكون مصيرها نفس مصير جورجيا ، ولكن التفوق العسكري لأذربيجان المتزايد أزال كل الشكوك وأكد علي ثقتها في حسم الصراع لصالحها .

- **الخيار العسكري :**

يعود تاريخ الجيش الأذربيجاني الحديث إلى جمهورية أذربيجان الديمقراطية في عام ١٩١٨، عندما تم إنشاء الجيش الوطني لجمهورية أذربيجان الديمقراطية في ٢٦ يونيو ١٩١٨ ، وبعدما نالت أذربيجان استقلالها بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، تأسست القوات المسلحة لجمهورية أذربيجان وفقاً لقانون القوات المسلحة في ٩ أكتوبر ١٩٩١ ، وقد كانت معدات ومرافق جيش أذربيجان هي ذاتها التابعة للجيش الرابع السوفيتي ، حيث تمتلك القوات المسلحة ثلاثة فروع : **القوة البرية والقوة الجوية وقوة الدفاع الجوي الأذربيجاني (فرع موحد) والقوة البحرية** ، وإلى جانب القوات المسلحة هناك العديد من المجموعات الفرعية العسكرية التي يمكن أن تشارك في الدفاع عن الدولة عند الحاجة ، وهي القوات التابعة لوزارة الداخلية والقوات التابعة لدائرة حدود الدولة ، والتي تتضمن **خفر السواحل** ، أما الحرس الوطني الأذربيجاني فهو قوة شبه عسكرية أخرى ، يعمل بوصفه

كياناً شبه مستقل عن الخدمات الخاصة بحماية الدولة وهي وكالة تابعة لرئاسة الجمهورية .

تلتزم أذربيجان بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، وقد وقعت جميع اتفاقيات الأسلحة الدولية الرئيسية ، وتتعاون أذربيجان بشكل وثيق مع حلف شمال الأطلنطي " **الناتو** " في برامج مثل " **الشراكة من أجل السلام** " ، و " **خطة عمل الشراكة الفردية** " منذ فقدان " **قره باغ** " ، وأذربيجان تبني قوتها العسكرية ، وزيادة الإنفاق العسكري للبلاد على نحو غير مسبوق ، فقد بلغ مقدار النفقات العسكرية لأذربيجان لعام ٢٠٠٩ نحو ٢.٤٦ مليار دولا أمريكي ، وارتفع خلال سنة واحدة (٢٠١٠ إلى ٢٠١١) من ١,٥٩ مليار دولار ، بنحو ٣,٩% من إجمالي الناتج المحلي ، إلى ٣,١ مليار دولار ، بنحو ٦,٢ من إجمالي الناتج المحلي[١] ، كما تمتلك أذربيجان صناعتها العسكرية الخاصة التي تقوم بتصنيع الأسلحة الصغيرة وأنظمة المدفعية والدبابات والدروع وقنابل الطائرات والطائرات بدون طيار والمركبات العسكرية المختلفة والطائرات والمروحيات العسكرية تمتلك القوات المسلحة الأذرية شراكة تعاون وتدريب مع جيش الحرس الوطني لأوكلاهوما .

الطفرة الاقتصادية التي تشهدها أذربيجان والناتجة عن الاستثمار الجيد لعائدات بيع النفط والغاز الطبيعي جعلها تزيد من انفاقها العسكري لمواجهة أي احتمالات أخري بديلة عن المفاوضات المتعلقة باستعادة أراضيها التي تحتلها أرمينيا ، فأذربيجان تتطلع إلي المفاوضات التي ترعاها مجموعة " **مينسك** " علي أنها خيار استراتيجي ، قد يكون صعبا تقبله لكنه في حالة فشل ذلك الخيار السلمي ، فإن أذربيجان لن يكون أمامها خيار آخر سوي الخيار العسكري الذي سوف تلجأ إليه مضطرة لتحرير أراضيها المحتلة التي تشكل نحو ٢٠ % من أراضيها .

في الوقت الحالي تعتبر أذربيجان أن زيادة انفاقها العسكري ليس معناه أن الحرب هي الخيار لحل نزاعها مع أرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " والأقاليم السبعة الأخري التي

---

[١] – فلاديمير موخين – العولمة العسكرية الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي – مجلة نيزافيسيمايا – ٢٢ فبراير ٢٠١١ – موسكو .

تحتلها القوات الأرمينية ، ولكن زيادة الانفاق العسكري هو في حد ذاته من الوسائل السلمية للضغط علي أرمينيا لقبول لقبول الحلول السلمية التي وضعتها مجموعة " **مينسك** ".

أرمينيا تستند في تعنتها علي قبول التسوية السلمية علي عضويتها في معاهدة الأمن الجماعي ووجود القاعدة الروسية العسكرية علي أراضيها باعتبارهما يشكلان ضمانة لها من ضربة أذربيجانية ، أو دعما لها في الصراع المسلح إذا ما أقدمت أذربيجان علي الدخول في حرب ضدها ، إلا أن هذه الضمانة وهمية علي الأرجح ، فلا بيلاروسيا ولا كازاخستان ولا غيرهما من دول آسيا الوسطي الأعضاء في معاهدة الأمن الجماعي ، لن تغامر بالدخول في حرب إلي جانب أرمينيا ضد أذربيجان وكذلك روسيا ليس من مصالحها الدخول في حرب نتائجها غير مضمونة لصالحها ، وعائداتها الاقتصادية غير مغرية ومضمونة لها ، كما أن قاعدتها العسكرية علي الأراضي الأرمينية تعد ضمانة لأرمينيا في وجه تدخل تركيا في النزاع إلي جانب أذربيجان فقط أما إذا اندلعت الحرب وبقيت **أذربيجانية – أرمينية** فقط ، فإن احتمالات تدخل روسيا فيها إلي جانب أرمينيا تعادل الصفر تقريباً[١] ، وهذا ما سوف تحرص عليه تركيا وأذربيجان ، لضمان الحياد الروسي أو علي الأقل عدم التدخل العسكري المباشر في الصراع .

لدي أرمينيا دائماً نوايا غير طيبة تجاه جيرانها من الدول ، فلديها أطماع في أراضي الدول المجاورة ، ومع الجهود التي بذلتها رابطة دول كومنولث الدول المستقلة لضبط تفاعلات الخلافات المتصاعدة بين عدد من دول الرابطة ، ففي قمة موسكو التي عُقدت في أبريل عام ١٩٩٤ ، وقع رؤساء ثمانية دول هي " **أذربيجان ، بيلاروسيا ، جورجيا كازاخستان ، قيرغيزستان ، طاجيكستان ، أوزبكستان ، روسيا** " علي إعلان يتصل بمراعاة السيادة

---

[١] – الصراع علي " قره باغ . . . الجولة الثانية – ألكسندر خرامتشيخين ، نائب مدير معهد التحليل السياسي والعسكري – صحيفة موسكوفسكيه نوفوستي – موسكو – ٢ نوفمبر ٢٠٠٨ .

للدول المستقلة ، وقعته أيضاً " **مولدوفا** ، **أوكرانيا** ، **تركمانستان** " رغم عدم حضورها اللقاء ، وامتنعت أرمينيا عن توقيعه[١]

الفصل الخامس
تطور العلاقات بين

[١] – أزمة التفكك في الكومنولث الروسي : مستقبل الهياكل الدفاعية لكومنولث الدول المستقلة – محمد عبد السلام – مجلة السياسة الدولية – أبريل ١٩٩٥

أذربيجان وأرمينيا

شهدت العلاقات الأذربيجانية الأرمينية تطورات كبيرة سعت خلالها أذربيجان لتوطيد علاقات حسن الجوار ، ودعم السلام والاستقرار في منطقة جنوب القوقاز ، من خلال إبداء حسن النوايا مع أرمينيا التي ترتبط معها بعلاقات الجوار ووجود تداخل للقوميتين الأذربيجانية والأرمينية تعيشان علي أرض كل منهما ، ومن خلال قراءة التاريخ بين الدولتين يتضح مدي المرونة والتسامح التي تعاملت بها أذربيجان مع أرمينيا من أجل الحفاظ علي علاقات المودة بين الشعبين وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ، لكن الأطماع الأرمينية كانت دائما تقف أمام تحقيق هذا الاستقرار في تلك المنطقة الهامة من العالم ، والذي يتضح من خلال هذا العرض لتسلسل الأحداث التاريخية بين أذربيجان وأرمينيا :

٢٨ مايو ١٩١٨ : إعلان استقلال جمهورية أذربيجان الديمقراطية ، وفى نفس اليوم أعلن استقلال جمهورية أرمينيا .

٢٩ مايو ١٩١٨ : سلمت حكومة جمهورية أذربيجان الديمقراطية مدينة " **إيريفان** " (يريفان عاصمة أرمينيا حاليا ، وقد كان ٣٠% من سكان هذه المدينة أعراقا مختلفة بما فيهم الأرمن بينما كان ، ٧٠% وهم أغلبية السكان من الآذريين) إلى حكومة جمهورية أرمينيا التى أعلنت استقلالها دون أن تتمتع بمركز سياسى .

٤ يونيو ١٩١٨ : معاهدة سلام " **باتوم** " بين الامبراطورية العثمانية وبين الجمهوريات القوقازية الثلاث " **أرمينيا وأذربيجان وجورجيا** " ، حيث كانت الامبراطورية العثمانية أول دولة اعترفت باستقلال جمهوريات جنوب القوقاز ، وفقا للمعاهدة التى وقع عليها من الجانب الأرمنى رئيس وزراء حكومة " **داشناك** " ، وتم تحديد حدود أرمينيا ، وبناءً عليه تكون المساحة الاجمالية لهذه الدولة قد تحددت بنحو ١٠.٠٠٠ كم " عشرة آلاف كيلو متر مربع وتتكون من مدينة " **يريفان** " ومقاطعة **إيتشميازين** بكثافة سكانية ٤٠.٠٠٠٠ " أربعين ألف " نسمة ، وبطبيعة الحال فإن " قره باغ الجبلية " كانت جزءا من جمهورية أذربيجان الديموقراطية .

من يونيو إلى يوليو ١٩١٨ : على عكس الشروط والبنود المتفق عليها للعلاقات السلمية وحسن الجوار ، بدأت جمهورية أرمينيا عدوانا على نطاق واسع ضد أذربيجان واحتلال مدينة " **ناختشيوان** " ، وشن هجمات هائلة على القرى الأذربيجانية فى " **زانجازور** " و " قره باغ الجبلية " ، نجم عنها تدمير ١١٥ قرية وقتل ٧٧٢٩ مدنيا آذربيجانياً ، وحوالى ٥٠ ألف نسمة تم تهجيرهم وتشريدهم من أراضيهم وموطنهم .

١١ يناير ١٩٢٠ اعتراف المجلس الأعلى لعصبة الأمم بالأمر الواقع لاستقلال جمهورية أذربيجان .

٢٧ أبريل ١٩٢٠ احتلال أذربيجان من قبل الجيش الحادى عشر الأحمر لروسيا السوفيتية

٢٨ أبريل ١٩٢٠ انتهاء وجود جمهورية أذربيجان الديمقراطية ، وقيام الحكم السوفيتى فى أذربيجان .

٥ يوليو ١٩٢١ : قرر المكتب القوقازى للجنة المركزية للحزب الشيوعى الروسى " **البلاشفة** " ؛ انطلاقا من الحاجة للحفاظ على السلام بين المسلمين والأرمن والروابط الاقتصادية بين الأراضى السهلية وأراضى " قره باغ الجبلية " التى تمثل روابط متصلة لا يمكن فصل عراها مع الآذربيجانيين ؛ والحفاظ على مناطق " قره باغ الجبلية " داخل حدود جمهورية أذربيجانية السوفيتية الاشتراكية ، ومنحها حكما ذاتيا إقليميا على نطاق واسع ، وفى نفس الوقت يمنح حق الحكم الذاتى للأرمن القاطنين منطقة " قره باغ الجبلية " ، ذات الأغلبية

السكانية للآذربيجانيين فى أقاليم " **زانجازور** " وجزء من مقاطعة " **كازاخ** " **(إجمالى مساحتها ٩ الآف كيلو متر مربع)** ، تم اعطاؤها إلى أرمينيا و بإجمالى ٢٠ ألف كيلو متر مربع وذلك من الأراضي الأذربيجانية فى سنوات العهد السوفيتى .

٧ يوليو ١٩٢٣ : قرار اللجنة التنفيذية المركزية للحزب الشيوعى لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية الذى ينص على : تشكيل إقليم ذات حكم ذاتى فى منطقة " قره باغ الجبلية " بإدارة مركزية فى " **خانكاندى** " **(** تم إعادة تسمية المدينة من " **خانكندى** " إلى " **ستيباناكرت** " نسبة إلي إسم **ستيبان شاوميان** الزعيم البلشفى الشهير فى سبتمبر ١٩٢٣ **)** ، وفى نفس الوقت تم رفض منح ٥٠٠ ألف من الآذربيجانيين الذين عاشوا فى مناطق متقاربة فى أرمينيا حتى حق الاستقلال الثقافى من كل حكومات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والحكومة السوفيتية الاشتراكية الأذربيجانية .

خلال الفترة بين عام ١٩٤٨ حتي عام ١٩٥٣ عاش السكان الآذربيجانيون فى أرمينيا دائما تحت ضغوط قاسية ، وذلك نتيجة للترحيل الجماعى القسري الهائل الجبرى للآذريجانيين من أرمينيا ، وفقا للبيانات الرسمية فقد تم إعاة توطين أكثر من ٥٠ ألف أذربيجانى من أرمينيا فى أقاليم الأراضى السهلية " **كور أراز** " بأذربيجان فيما بين أعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٣ ، وكانت تلك الحقبة فترة كافية من وجهة نظر الأرمن حتي تبدأ معركة الإستيلاء علي أراضي أذربيجان التي تم ترحيل الأذربيجانيين منها وإيجاد أمر واقع علي الأرض باعتبارها ذات أغلبية أرمينية .

١٨ نوفمبر ١٩٨٧ : صدر بيان عن " أ . **أجانبكيجان** مستشار الكرملين بمناسبة توحيد " قره باغ الجبلية " مع الجمهورية الأرمنية السوفيتية الاشتراكية ، ولعب هذا البيان دورا هاما فى إطلاق نيران الحقد والكراهية وإذكاء نار الصراع .

نوفمبر ، ديسمبر ١٩٨٧ : إندلاع مظاهرات تنادى بنزع ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى من جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية وضمها إلى الجمهورية الأرمنية السوفيتية الاشتراكية ، وجرت تلك المظاهرات فى " **يريفان** " بأرمينيا .

ينـاير ١٩٨٨ : ترحيـل جمـاعى هائـل للآذريجـانيين الـذين عاشـوا فـى جمهوريـة أرمينيـا السوفيتية الاشتراكية إلى أذربيجان ، وبقرار من السلطات تم توطين هؤلاء اللاجئين فى " **باكو** " ، و " **سومغاييت** " .

فبراير ١٩٨٨ : سقوط أول ضـحايا الصراع ، وقتل مدنيين آذربيجانيين فـى " **عسكران** " " قره باغ الجبلية " .

٢٨ ، ٢٩ فبراير ١٩٨٨ : انـدلاع الفوضـى والاضـطرابات الهائلـة فـى " **سـومغاييت** " ونتيجـة لـذلك قتل ٣٢ شخصـا من أعراق مختلفة بمـا فيهم الأرمن والأذربيجـانيين والـروس حيث كـان يقـود جماعـة المجـرمين المتعصـب الأرمينـى " إدوارد قريقوريـان " الـذى قتـل بنفسـه خمسة من الأرمن واغتصب ست نساء أرمينيات .

١٨ يوليـو ١٩٨٨ : اللقـاء الموسـع لرئاسـة مجلـس السـوفيت الأعلـى لاتحـاد الجمهوريـات السوفيتية الاشتراكية ، الذى أكد على ان ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى هى جزء لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية .

٢٧ حتي ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ : قتل ٣٣ شخصا نتيجة للمذابح الموجهة ضد المدنيين الآذريين فى مدن " **جوجارك** ، **وسبيتاك** ، **وستيبانافان** " فى جمهورية أرميينا السوفيتية الاشتراكية .

ديسمبر ١٩٨٨ : أرغم أكثر من ٢٢٠ ألف أذربيجانى من أصول عرقية على مغادرة أراضيهم فى جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية .

٢٩ يوليو ١٩٨٩ : أغلقت خطوط السكك الحديدية التى تربط بين أذربيجان وأرمينيا بسبب الهجوم المتكرر على القطارات فى الأراضى الأرمنية ، وكان ذلك بداية عزل جمهورية " **ناختشيوان** " ذات الحكم الذاتى عن جمهورية أذربيجان من قبل أرمينيا .

١ ديسمبر ١٩٨٩ : أجاز المجلس الأعلى لجمهورية أرمينيا السوفيتة الاشتراكية قرارا ينص علـى إعـادة توحيد جمهوريـة أرمينيـا السـوفيتة الاشـتراكية وولايـة " قـره بـاغ الجبليـة " ذات الحكم الذاتى ، وكان ذلك إنتهاكا لكل الأعراف والمعايير ومبادئ القانون الدولى أعلنت أرمينيا رسميا مطلبها ضد التكامل الإقليمى للدولة المجاورة .

١٣ يناير ١٩٩٠ : نزع سلاح شرطة " **باكو** " بأمر من مكتب الداخلية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ونتيجة لذلك ، كان من المستحيل فى الأيام القليلة التالية منع أحداث الفوضى وانعدام النظام فى باكو .

٢٠ يناير ١٩٩٠ : غزا الجيش السوفيتى " **باكو** " وقام بأبشع مذبحة ضد المئات من السكان المدنيين المحليين ، وكان الأطفال والنساء وكبار السن هم أول الضحايا لأعمال التخريب والقتل المتعمد ، وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن حوالى ١٥٠ شخصا قتلوا و ٧٠٠ شخصا جرحوا في تلك المجزرة التي أطلقت عليها الصحافة العالمية اسم " **يناير الأسود** " نظراً لبشاعة ما تم فيه ذلك الشهر علي أيدي القوات السوفيتية .

٢ سبتمبر ١٩٩١ : أعلن الأرمن تأسيس وإقامة ما يسمى بجمهورية " قره باغ الجبلية " فى ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى التابعة لجمهورية أذربيجان ، وتم تشكيل جماعات مسلحة غير شرعية أو قانونية من حوالى ١٥ ألف شخص على أنها قوات للدفاع عن النفس من جمهورية " قره باغ الجبلية " .

٢٣ سبتمبر ١٩٩١ : اجتماع رؤساء أذربيجان وأرمينيا في " **جيلز نوفودسك** " فى روسيا بواسطة من الرئيس الروسى و رئيس كازاخستان ، وتم التوصل إلى اتفاقية لتسوية الصراع بالطرق السلمية .

أكتوبر ، **نوفمبر ١٩٩١** : بالرغم من الاتفاقية التى تم التوصل إليها بحضور الرئيس الروسي ورئيس كازاخستان ، شنت القوات المسلحة الأرمنية هجمات هائلة ضد السكان الآذربيجانيين فى مقاطعات " **خوجافند** " **(مارتوفى)** ، **و** " **هادروت** " فى ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى ، وتم احتلال وتدمير ما يقرب من ٣٠ قرية و طرد سكان هذه القرى من بيوتهم .

٢٠ نوفمبر ١٩٩١ : فتح المتطرفون الأرمن النيران على مروحية مدنية من طراز **MI-8** والتى كان على متنها مجموعة من الأشخاص ذوى المراتب الرفيعة من روسيا وكازاخستان بقيادة رئيسية من أذربيجان ، وذلك من قرية " **قاراكاند** " فى مقاطعة " خودجافاند " بولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى ، الأمر الذي أدي إلي مقتل ٢٢ شخصية كانت علي

متن المروحية ، وكان ذلك الأمر بمثابة نهاية الخطوة الأولى لمحاولة التسوية السلمية للصراع الأذربيجانى الأرمنى ، والتي بدأت فى " **جليز نوفودسك** " ، حيث كان ذلك الحادث بداية المزيد من تصعيد العنف .

٣٠ ، ٣١ يناير ١٩٩٢ : اللقاء الثانى لمجلس " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " فى براغ ، وفيه تم قبول كل من أذربيجان وأرمينيا فى " **منظمة الأمن و التعاون في أوروبا** " ، والتي كانت تعرف باسم " **مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا** " .

٢٥ ، ٢٦ فبراير ١٩٩٢ : بعد فترة من قبول أرمينيا فى " **مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا** " قامت القوات المسلحة الأرمينية بارتكاب مذبحة قتل جماعى ضد السكان المدنيين فى مدينة " **خوجالى** " ، تلك المدينة الأذربيجانية التي تقع ضمن ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى السابقة ، وبالمساعدة المادية من الفرقة ٣٦٦ المسلحة الروسية التى انتشرت فى مدينة **خانكاندى** ، حيث قتل الجيش الأرمينى بوحشية ٦١٣ شخصا من بينهم ٦٣ طفلا ، و ١٠٦ امرأة ، و ٧٠ من كبار السن ، وتم تدمير هذه المدينة تدميراً كاملاً ، وجرح ٤٨٧ شخصا بما فيهم ٧٦ طفلا ، واحتجاز ١٢٧٥ شخصا كرهائن ، ومازال ١٥٠ شخص فى عداد المفقودين ولا يعرف مصيرهم حتي الآن .

٢٨ فبراير ١٩٩٢ : اللقاء السابع للجنة " **منظمة الأمن و التعاون فى أوروبا** " من كبار المسئولين فى براغ ، وفيه تم دعوة كافة الأطراف لوقف إطلاق النار فى إقليم " قره باغ الجبلية " فى أذربيجان دون تأخير ، واحترام الحرمات الداخلية وعدم انتهاكها وكذلك عدم انتهاك الحدود الخارجية التى يمكن أن تتغير بالطرق السلمية وبالموافقة المشتركة ، ونبذ الإدعاءات الإقليمية ، بما فى ذلك الامتناع عن كل أنواع الدعاية العدائية .

نهاية **فبراير ١٩٩٢** : خروج فرقة المدفعية ٣٦٦ التابعة للقوات المسلحة الروسية من مدينة " **خانكاندى** " إلى روسيا ، وكذلك نقل غير قانونى لعدد ٢٥ دبابة و ٨٩ مركبة قتال مشاه مدرعة و ٢٨ مركبة مدرعة و ٤٥ مدفعية هاون ، تم ارسالها للإنفصاليين الأرمن .

١١ مارس ١٩٩٢ : إعلان لجنة وزراء المجلس الأوروبى فى التعبير عن قلقها العميق بشأن التقارير الواردة حديثا عن القتل العشوائى دون تمييز، وعن غضبها والإدانة الصارمة ضد

العنف وضد الهجمات الموجهة للسكان المدنيين فى منطقة " قره باغ الجبلية " التابعة لجمهورية أذربيجان .

٢٤ مارس ١٩٩٢ : انعقاد أول اجتماع إضافى فى هلسنكى لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، وإصدار قرار بعقد مؤتمر حول الصراع الدائر فى " قره باغ الجبلية " تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " **دول مجلس التعاون الأوروبى** " .

٧ مايو ١٩٩٢ : لقاء رئيسى دولتى أرمينيا وأذربيجان فى طهران بوساطة إيرانية ، وقد كرس الاجتماع لتطبيع الوضع الراهن فى " قره باغ الجبلية " ومن أجل التسوية السلمية للصراع الدائم ، ووقع رئيسى الدولتين بيانا رسميا فى نهاية اللقاء .

٨ مايو ١٩٩٢ : فى نفس الوقت الذى وقع فيه البيان الرسمى المشترك فى طهران ، قامت أرمينيا باحتلال مدينة " **شوشا** " في إقليم " قره باغ الجبلية " ، والتي تبلغ نسبة السكان الأذربيجانيون بها ٩١.٧% من إجمالي عدد سكانها ، ونتيجة لإحتلال مدينة " **شوشا** " تم طرد أكثر من ٢٠ ألف نسمة من الأذربيجانيين من بيوتهم وأراضيهم .

١٧ مايو ١٩٩٢ : أثناء المناقشات حول التسوية السلمية للصراع الدائر فى اجتماع لجنة كبار المسئولين لدول التعاون الأوروبى في " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " فى هلسنكى ، قامت القوات المسلحة الأرمينية باحتلال إقليم " **لاتشين** " ، ونتيجة لهذا الاحتلال أجبر ٦٣.٣٤١ من السكان المدنيين على ترك بيوتهم وأرضهم .

١٩ سبتمبر ١٩٩٢ : اتفاق على وقف الأعمال العسكرية لفترة شهرين " **مع فقرة تمديد لاحقة** " تم التوصل إليها فى " **سوتشي** " فى روسيا بواساطة روسية ومشاركة وزيرى الدفاع لكل من أذربيجان وأرمينيا .

٩ إلي ١٢ ديسمبر ١٩٩٢ : خرقت أرمينيا الاتفاقية التى تم التوصل إليها فى " **سوتشي** " وقامت باحتلال ٨ قرى من مقاطعة " زانجلان " فى أذربيجان .

٢٧ مارس وحتي ٣ أبريل ١٩٩٣ : فى نفس الوقت الذى تدور فيه محادثات السلام فى جنيف احتلت أرمينيا مقاطعة " **كليبجار** " فى أذربيجان ، وطردت ٦٠.٦٩٨ نسمة من المواطنين الأذربيجانيين من محل إقامتهم الدائمة .

٦ أبريل ١٩٩٣ : قام رئيس مجلس الأمن الدولي بإلقاء بيان يدين فيه احتلال " **كليبجار** " .

١٥ أبريل ١٩٩٣ : إعلان لجنة وزراء المجلس الأوروبى بشأن تدهور الصراع فى إقليم " قره باغ الجبلية " وخاصة امتداد منطقة القتال إلى مقاطعة " **كليبجار** " من جمهورية أذربيجان ، وإرفاق طلب رئيس مجلس الأمن الدولي من أجل الوقف الفورى لكل الأعمال العدائية ، وإصدار نداء بإنسحاب كل القوات التى تعرض سلامة وأمن الإقليم للخطر .

٢٥ إلي ٢٩ أبريل ١٩٩٣ : تبنت منظمة التعاون الإسلامى " **منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً** " قراراً يدين بشدة العدوان الأرمينى مؤخرا ضد أذربيجان واحتلاله للأراضى الأذربيجانية .

٣٠ أبريل ١٩٩٣ : أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٨٢٢ الذى يطالب بالإنسحاب الفورى لكل قوات الاحتلال الأرميني من " **كليبجار** " ، والمناطق الأخرى التى تم احتلالها مؤخرا فى أذربيجان .

١١ يونيو ١٩٩٣ : صدور بيان عن مجلس تعاون حلف شمال الأطلنطى " **النيتو** " الذى جاء فيه ما يلي " نحن نساند بقوة قرار مجلس الأمن رقم ٨٢٢ ، والذى يجب أن يطبق بحذافيره ، وبدون أى تغيير من كل دول وأطراف الصراع ، وندعو إلى وقف فورى لكل الأعمال العدائية ، كما ندعو جميع قوات الاحتلال للانسحاب من " **كليبجار** " والمقاطعات الأخرى التى تم احتلالها مؤخرا من أذربيجان " .

٢٣ يوليو ١٩٩٣ : احتلال أرمينيا لمقاطعة " **أغدام** " فى أذربيجان مباشرة عقب زيارة السيد " **م. رافائلى** " رئيس مجموعة " **مينسك** " التابعة إلي " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " ، حيث تم تشريد ١٥٨ ألفاً من السكان المدنيين الأذربيجانيين من منازلهم بالقوة

٢٤ يوليو ١٩٩٣ : صدور بيان رئيس مجموعة " **مينسك** " لدول " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " عن العدوان واحتلال مدينة " **أغدام** " الأذربيجانية .

٢٩ يوليو ١٩٩٣ : صدور القرار رقم ٨٥٣ من مجلس الأمن الدولي الذى طالب بالانسحاب الفورى والتام والغير مشروط لكل قوات الاحتلال من مقاطعة " **أغدام** " والمقاطعات الأخرى التى تم احتلالها مؤخرا من جمهورية أذربيجان .

١٨ أغسطس ١٩٩٣ : صدور بيان عن رئيس مجلس الأمن الدولي حول الانسحاب التام والفورى غير المشروط لكل قوات الاحتلال من مقاطعة " **أغدام** " ومن كل المقاطعات التى تم احتلالها مؤخرا من جمهورية أذربيجان .

٢٣ إلي ٢٦ أغسطس ١٩٩٣ : بالرغم من كل التحذيرات التى ذكرت فقد مضت أرمينيا فى عدوانها واحتلت مقاطعة " **فضولى** " و مقاطعة " **جبراييل** " فى أذربيجان ، ونتيجة لهذا الإحتلال تم تشريد ٢٠٩.٩٨٥ نسمة من المواطنين المدنيين الأذربيجانيين وتهجيرهم قسراً عن أراضيهم وموطنهم .

٢٥ ، ٢٦ أغسطس ١٩٩٣ : تجاهل أرمينيا طلب رئيس المجلس المخول من **قبل** " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " الموجه للرئيس الأرمينى " **تير بتروسيان** " بعدم تقدم القوات المسلحة لاحتلال إقليم " **قوبادلى** " **و إقليم** " **زانجيلان** " فى أذربيجان .

٣١ أغسطس ١٩٩٣ : احتلال القوات الأرمينية مقاطعة " **قوبادلى** " فى أذربيجان ، وقد نجم عن ذلك الإحتلال تشريد ٣١.٣٦٤ نسمة من المواطنيين المدنيين الأذربيجانيين وإبعادهم عن بيوتهم وأرضهم .

١٤ اكتوبر ١٩٩٣ : أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٨٧٤ الذى دعى إلى التطبيق الفورى للخطوات العاجلة والمتبادلة والمنصوص عليها فى الجدول الزمنى المعد لمجموعة " **مينسك** " من " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " ، والتى تشمل انسحاب القوات الأرمينية عن الأراضى الأذربيجانية التى احتلتها مؤخراً .

٢٨ أكتوبر حتي أول نوفمبر ١٩٩٣ : قامت القوات المسلحة الأرمينية باحتلال مدينة " **هورادیز** " و مقاطعة " **زانجيلان** " من أذربيجان ، والذي نتج عنه اضطرار ٢٤.٩٢٤ نسمة من السكان المدنيين الأذربيجانيين للفرار و ترك بيوتهم وأرضهم .

١١ نوفمبر ١٩٩٣ : أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٨٨٤ الذى أدان احتلال القوات المسلحة الأرمينية مقاطعة " **زانجلان** " ومدينة " **هورادیز** " ، والهجمات على المدنيين وقصف أراضى فى جمهورية أذربيجان ، وطالب القرار بالانسحاب من جانب واحد لقوات

الاحتلال من مقاطعة " **زانجلان** " ومن مدينة " **هورادیز** " وانسحاب قوات الاحتلال من المناطق المحتلة مؤخرا من جمهورية أذربيجان .

١٠ ، ١١ يناير ١٩٩٤ : تبنى رؤساء دول وحكومات مجلس تعاون حلف شمال الأطلنطى " **النيتو** " الإعلان الذى نص علي " إدانة استخدام القوة من أجل مكاسب إقليمية " واحترام التكامل الإقليمى واستقلال وسيادة أرمينيا وأذربيجان وجورجيا أمر جوهرى من أجل إرساء السلام والاستقرار والتعاون فى الإقليم .

١٥ إبريل ١٩٩٤ : إعلان " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " إحترام سيادة وتكامل الأراضى ، وعدم انتهاك حرمة الحدود للدول المشاركة فى " **رابطة كومنولث الدول المستقلة** " وكانت أرمينيا هى الدولة الوحيدة من " **رابطة كومنولث الدول المستقلة** " التى لم تنضم إلى هذا الإعلان .

١٢ مايو ١٩٩٤ : اتفاقية وقف اطلاق النار بين أرمينيا وأذربيجان تدخل حيز التنفيذ .

٩ ، ١٠ نوفمبر ١٩٩٤ : الاجتماع الوزارى لمجلس حلف شمال الأطلنطى " **النيتو** " يتبنى الإعلان ، حيث وافق الوزراء على تطبيق وقف إطلاق للنار نافذ المفعول ، وبدء مفاوضات بناءة تتسم بروح التوافق هى من الأمور الأساسية لخلق ظروف مواتية وضرورية من أجل عملية السلام المعروفة " **الخطوة خطوة** " ، التى تؤدى إلى الحل الدائم ، ويشمل ذلك أيضا الحد من الصراع وانسحاب القوات المسلحة من الأراضى التى احتلت بالقوة ، وعودة الأشخاص الذين تم تهجيرهم وتشريدهم من بيوتهم وفقا لما نصت عليه قرارات مجلس الأمن الدولي .

٥ ، ٦ ديسمبر ١٩٩٤ : قمة بودابست لدول " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " ، حيث تم تبنى قرار بشأن تكثيف عمل دول " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والخاص بالصراع الدائم فى " قره باغ الجبلية " ، وفقا لهذه الوثيقة تم إنشاء القانون الخاص بالرؤساء المساعدين لمجموعة " **مينسك** " ، وذلك للبدء فى مفاوضات عاجلة من أجل التوصل إلى قرارات للإتفاقية السياسية لحسم ووقف الصراع المسلح بين جميع الأطراف ،

والسماح بانعقاد مجموعة " **مينسك** " ، ولذلك تبنت قمة بودابست إطار عمل قانونى ذو مرحلتين لعملية التسوية :

المرحلة الأولى : الحد من النتائج المترتبة على الصراع المسلح ، وذلك بتطبيق الاتفاقية ، بمعنى تحرير كامل لكل الأراضى المحتلة وتأكيد عودة المهجرين والمشردين والمبعدين إلى بيوتهم .

المرحلة الثانية : عقد مجموعة " **مينسك** " من أجل تسوية نهائية وشاملة للصراع وتبنت قمة بودابست أيضا قرارا بإقرار عملية حفظ السلام من دول " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " بعد التوصل إلى اتفاقية سياسية .

٢ ، ٣ **ديسمبر** ١٩٩٦ : قمة لشبونة لدول " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " ، حيث قدم رئيس مجموعة دول " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " بيانا أيده جميع أعضاء الدول الـ (٥٣) ماعدا أرمينيا وأذربيجان ، بسبب الاعتراض على ثلاثة مبادئ لتسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان هي :

١ – تكامل أراضى جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان .

٢ – تحديد الوضع القانونى لإقليم " قره باغ الجبلية " فى اتفاقية قائمة حول حق تقرير المصير الذى يمنح " قره باغ الجبلية " أعلى درجة من الحكم الذاتى داخل حدود أذربيجان .

٣ – ضمان أمن " قره باغ الجبلية " وجميع سكانها ، ويشمل ذلك الالتزامات المتبادلة من قبل كل الأطراف لشروط التسوية .

يناير ١٩٩٧ : قدم قانون " الثلاثية " المشاركة فى رئاسة مجموعة " **مينسك** " لدول " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " " روسيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا " ٢ **إبريل** ١٩٩٧ : تقرير رئيس لجنة الدفاع لمجلس الدومة " **البرلمان الروسي** " **السيد ليف روخلن** بخصوص تسليم روسيا أسلحة غير قانونية إلى أرمينيا ، بقيمة تساوى مليار دولار ، وبعد ذلك تم **اغتيال السيد روخلن** فى ظروف غامضة .

٢٢ إبريل ١٩٩٧ : تبنت الهيئة البرلمانية للمجلس الأوروبى القرار رقم ١١٩ حول الصراعات فى القوقاز ، حيث أكدت على أن تسوية الصراعات فى الإقليم يجب أن تكون على أساس المبادئ التى انطلقت فى عام ١٩٧٥ ، بالفصل الأخير لوثيقة هلسنكى وميثاق باريس لسنة ١٩٩٠ ، وقد تضمنت :

١- عدم انتهاك حرمة الحدود .

٢- ضمان أمن جميع الشعوب فى المناطق المعنية ، خاصة من خلال قوات حفظ السلام متعددة الجنسيات .

٣- الوضع القانونى للحكم الذاتى الشامل لكل من أبخازيا و " قره باغ الجبلية " وتمكين التفاوض بشأنها من قِبل جميع الأطراف المعنية .

٤- حق العودة للاجئين والأشخاص الذين تم تشريدهم واجلاؤهم عن مساكنهم وإعادة إدماجهم ومراعاة حقوق الإنسان .

١ يونيو ١٩٩٧ : قدم الرئيس المشارك " **خطة متكاملة** " لتسوية الصراع وكانت الفكرة الأساسية وراء الاقتراح هى العمل فى مفاوضات متوازية على مسألتين محوريتين للمواجهة :

الأول : انسحاب القوات المسلحة من الأقاليم المحتلة .

الثاني : بذل جهود مكثفة من أجل الوضع القانونى لإقليم " قره باغ الجبلية " .

وقد قبلت أذربيجان العرض مع بعض الاستثناءات على عكس أرمينيا التى رفضت هذه الخطة بكاملها .

١٩ سبتمبر ١٩٩٧ : قدم الرئيس المشارك خطة تسوية " **الحل متعدد المراحل** " و تضع هذه الخطة تصورا لتسوية الصراع على مرحلتين وفقا للمخطط التالى :

المرحلة الأولى : انسحاب القوات المسلحة المحتلة من المقاطعات الستة ، الواقعة خارج " قره باغ الجبلية " السابقة " نطاق ولاية قره باغ الجبلية ذات الحكم الذاتى " ، باستثناء **لاتشين** ، وعودة السكان المدنيين واستعادة صلات وروابط الاتصال الرئيسية فى منطقة الصراع .

المرحلة الثانية : تحديد وتعريف الوضع القانونى لإقليم " قره باغ الجبلية " ، وكذلك أيضا مدينتي " **لاتشين** " ، و " **شوشا** " .

١٠ أكتوبر ١٩٩٧ : بيان **ستراسبورج** المشترك لرئيس أذربيجان ورئيس أرمينيا لدعم خطة " الحل متعدد المراحل " لتسوية الصراع .

أشار الرئيس الأرميني " **بيتروسيان** " إلى أهمية حل وحسم النزاع القائم على أساس " **الحل متعدد المراحل** " وذلك فى مقال بعنوان " **حرب أم سلام** " ، وفيما بعد اضطر إلى الاستقالة تحت ضغط الدوائر السياسية والعسكرية المتشددة ، وأصبح رئيس الوزراء " **روبيرت كوتشاريان** " **(وهو من سكان إقليم " قره باغ الجبلية " فى أذربيجان وزعيم الانفصاليين حتى قبل هذا التعيين)** رئيسا للبلاد بالإنابة ، وبعد أن فاز بفترة وجيزة فى الانتخابات الرئاسية أصبح مركز أرمينيا فى تسوية الصراع أكثر صلابة ، وفيما بين أعوام ١٩٩٧ حتي ٢٠٠٢ لم يعقد اجتماع لمجموعة " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " بتشكيلها الكامل .

إبريل ، مايو ١٩٩٨ : أعلنت أرمينيا رسميا رفضها لموافقة الرئيس السابق للجمهورية " **تير بتروسيان** " على تسوية " **الحل متعدد المراحل** " .

٩ نوفمبر ١٩٩٨ : قدم الرئيس المشارك لمجموعة " **مينسك** " إلى المجلس المساعد خطة جديدة للتسوية تحت اسم " **الوضع العام** " ، وقد رفض الجانب الأذربيجانى قبول هذا العرض باعتباره قاعدة للمفاوضات ، ذلك بسبب عدم اتساقه مع أعراف ومبادىء القانون الدولى والتشريع الوطنى ، وأكدت أذربيجان استعدادها لاستئناف المفاوضات ضمن إطار مجموعة " مينسك " لمنظمة " الأمن والتعاون فى أوروبا " على أساس الاقتراح السابق لنائب رئيس المجلس المساعد الخاص بخطة تسوية " **الحل متعدد المراحل** " .

خلال الفترة من عام ١٩٩٩ وحتي عام ٢٠٠٢ جرت محادثات مباشرة بين رئيس أذربيجان ورئيس أرمينيا ، حيث تم عقد جولات ولقاءات بينهما لأكثر من عشرين مرة دون تحقيق أية نتائج ملموسة علي أرض الواقع ، فكان الهدف الأرميني من تلك اللقاءات هو اكتساب

مزيد من الوقت ، والترويج لدي الرأي العام الدولي أن أرمينيا حريصة علي التسوية السلمية ، في حين أنها أعاقت كل جهود التسوية السلمية .

٨ مارس ٢٠٠٢ : فى البحث عن دفع عملية السلام اقترح الرئيس المشارك لمجموعة " **مينسك** " اقترح علي المجلس تعيين ممثلين خاصين لرئيسى أذربيجان وأرمينيا، وذلك للمفاوضات حول الصراع ، وقد التقى الممثلان الشخصيان للرئيسين ثلاث مرات خلال عام واحد ، مرتين فى مدينة براغ فى شهرى مايو ، ويوليو ، ومرة فى فيينا فى شهر نوفمبر ٢٠٠٢ .

١٢ يوليو ٢٠٠٢ : فى الوثيقة النهائية للجنة التعاون الأوروبية الأذربيجانية قرر الاتحاد الأوروبى تأكيده على دعمه وتأييده لوحدة الأراضى الأذربيجانية وتكامل أراضيها باعتباره أساسا للحل السلمى للصراع .

٢ أغسطس ٢٠٠٢ : أدان الاتحاد الأوروبى إقامة ما يسمى " **الانتخابات الرئاسية** " فى إقليم " قره باغ الجبلية " التابع لجمهورية أذربيجان .

٢٣ يناير ٢٠٠٣ : عقد المكتب الموسع لوزراء لجنة المجلس الأوروبى جلسة خاصة فى ستراسبورج للنظر فى الوفاء بالالتزامات التى تعهدت بها كل من أذربيجان وأرمينيا لتسوية الصراع الأذربيجانى الأرمينى سلميا .

٣٠ يناير ٢٠٠٣ : عبر السكرتير العام للمجلس الأوروبى عن أسفه للإعلان الذى صدر مؤخرا حول التنافر العرقى بين الأرمن والآذريجانيين ، والذى أدلى به " **روبيرت كوتشاريان** " رئيس أرمينيا ، وفى إشارة للانتخابات الرئاسية المرتقبة فى أرمينيا التى تحدد موعدها فى التاسع عشر من فبراير ٢٠٠٣ ، أبرز **فولتر تشومار** فى حديثه قائلا " إن استدعاء صفحات مظلمة من التاريخ الأوروبى لن يمثل استراتيجية انتخابية جيدة " .

١٩ فبراير حتي ٥ مارس ٢٠٠٣ : الانتخابات الرئاسية فى أرمينيا :

فى الجولة الثانية من الانتخابات ، تم انتخاب " **روبيرت كوتشاريان** " رئيسا لجمهورية أرمينيا لفترة رئاسية ثانية ، وذكر المراقبون من " **المجلس البرلمانى الأوروبى** " ، ومن " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " ، " مكتب المؤسسات الديمقراطية " ، فى تقاريرهم أن

الانتخابات قد جرت بمعايير غير قياسية و بصورة استثنائية بدرجة خطيرة للغاية ، الأمر الذي يكشف عن أن انتخاب " **كوتشاريان** " كان ضروريا من قبل بعض المنظمات والمؤسات المتشددة داخل أرمينيا ، والتي لا تريد تسوية سلمية لنزاع " قره باغ الجبلية " .

١٩ يونيو ٢٠٠٣ : قدمت الحكومة الائتلافية بأرمينيا خطة العمل إلى البرلمان للأربع سنوات القادمة ، ويقر القسم الخاص بـ " **الدفاع والأمن** " بذلك البرنامج من خطة عمل الحكومة بأنه كما فى السنوات السابقة ترى الحكومة أن حل مشكلة " قره باغ الجبلية " يجرى ضمن عملية المفاوضات السلمية ، و تؤكد على الاعتراف الدولى وحقوق شعب (**أرتساخ**) " قره باغ الجبلية " فى حق تقرير المصير ، وضمان الأمن لسكان " جمهورية قره باغ الحبلية " ، وأن احتمال تبعية " جمهورية قره باغ الجبلية لأذربيجان غير وارد " .

وأثناء تقديم برنامج الحكومة تحدث رئيس الوزراء الأرمنى " **ماركريان** " عن الصراع الأرمنى الأذربيجانى حيث قال : لا ينبغى أن تكون " قره باغ " جزءا من أذربيجان ، و يجب أن تكون لها حدود عامة مع أرمينيا ، وأن يصبح حق تقرير المصير لأرمن " قره باغ " معترفا به من قِبل العالم .

١٩ أغسطس ٢٠٠٣ : خلال المراقبة التى قام بها مكتب الممثل الشخصى والرئيس المناوب لمجلس " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " حول الحدود الأرمنية الأذربيجانية فى إقليم " **توفوز** " فى أذربيجان ، قام الجانب الأرمينى بخرق وقف اطلاق النار مرة أخرى ، و نتيجة لذلك فقد توقفت على الفور عملية مراقبة وقف اطلاق النار ، ولسوء الحظ أنكر رئيس " مجلس منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " المناوب " **أندري كاسبرشيك** " هذه الحقيقة فى تقريره المعلوماتي .

سبتمبر ٢٠٠٣ : تم تعيين الروسي " **ميرزلياكوف** " رئيساً للمجلس المساعد لمجموعة " **مينسك** " لمنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا ، بدلاً من " **جربكوف** " ، وخلال زيارته للإقليم عقدت سلسلة اجتماعات للمسئولين الآذربيجانيين فى الفترة من ٣ إلي ٥ **سبتمبر ٢٠٠٣** .

١٥ أكتوبر ٢٠٠٣ : الانتخابات الرئاسية فى أذربيجان ، وانتخاب " إلهام علييف " رئيسا لجمهورية أذربيجان لأول فترة رئاسية له .

١١ ديسمبر ٢٠٠٣ : أول لقاء للرئيس الأذربيجانى " **إلهام علييف** " مع نظيره الأرمينى " **روبرت كوتشاريان** " فى جنيف .

١٦ إبريل ٢٠٠٤ : اجتماع وزراء الخارجية لأرمينيا وأذربيجان ومشاركة رئيس مجلس مجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى براغ .

٢٨ إلي ٣٠ إبريل ٢٠٠٤ : اجتماع رئيس أذربيجان وأرمينيا فى وارسو .

١٢ إلي ١٣ مايو ٢٠٠٤ : اجتماع وزير خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " مينسك " لـ منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى ستراسبورج .

٢١ يونيو ٢٠٠٤ : اجتماع وزير خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا فى " براغ .

٢٨ ، ٢٩ يونيو ٢٠٠٤ : اجتماع وزير خارجية أرمينيا وأذربيجان بحضور وزير الخارجية التركى **السيد عبد الله جول** فى اسطنبول .

٣ إلي ١٢ أغسطس ٢٠٠٤ : تدريبات هيئة القيادة التى قامت بها القوات المسلحة الأرمنية فى الأراضى المحتلة من جمهورية أذربيجان .

وقد لفتت وزارة الشئون الخارجية الأذربيجانية فى بيان لها انتباه المجتمع الدولى لحقيقة أن ممارسة هذه التدريبات ما هى إلا دليلا واضحا أخر على عدوان جمهورية أرمينيا ضد جمهورية أذربيجان وعلى احتلالها لأراضيها .

٨ أغسطس ٢٠٠٤ : انتخابات هيئات الحكم الذاتى المحلى التى أقامها نظام السلطات الأرمنية الانفصالية فى الأراضى المحتلة من أذربيجان .

وقد أبرز بيان لوزارة الشئون الخارجية الأذربيجانية أن مثل هذا النوع من الانتخابات لا يمكن أن يمثل أى جزء من الشرعية لأنها على تناقض تام وكامل مع أعراف ومبادئ القانون الدولى ، وأيضا مع التشريع الوطنى لجمهورية أذربيجان ، وطالما أن هذه الانتخابات أقيمت فى ظل ظروف العدوان المستمر والاحتلال والإقصاء الجبرى لثلث السكان الأصليين فى إقليم " قره باغ الجبلية " الذين هم من أصل أذربيجاني .

٣ أغسطس ٢٠٠٤ : اجتماع وزيرا خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى براغ .

١٥ سبتمبر ٢٠٠٤ : اجتماع رئيسا أرمينيا وأذربيجان ضمن قمة " رابطة كومنولث الدول المستقلة " فى أستانا ، حيث طالب رئيس أرمينيا " **روبرت كوتشاريان** " بإرجاء الاجتماع القادم فى براغ (كان مقراً له **٢٥ أكتوبر ٢٠٠٤**) لوزيرى خارجية أذربيجان وأرمينيا ، وذلك للحاجة إلى تحليل وفهم نتائج الاجتماعات السابقة لوزيرى خارجية البلدين .

١٤ أكتوبر ٢٠٠٤ : طالبت أذربيجان ضم بندا إضافيا إلى أجندة الجلسة رقم ٥٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان " **الوضع فى الأراضى المحتلة فى أذربيجان** " .

٢٩ أكتوبر ٢٠٠٤ : بناء على توصيات اللجنة العامة قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تدرج بندا إضافيا فى أجندتها الحالية بعنوان " الوضع فى الأراضى المحتلة فى أذربيجان " ، واتخذ هذا القرار بتصويت غير مسبوق بغالبية ٤٣ صوتا لصالح القرار مقابل صوتا واحدا ضد القرار ، و هو " **صوت أرمينيا** " ، وامتناع ٩٩ دولة عن التصويت .

١٩ نوفمبر ٢٠٠٤ : اجتماع وزير خارجية أرمينيا و وزير خارجية أذربيجان فى برلين .

٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤ : البند الإضافى رقم ١٦٣ بعنوان " **الوضع فى الأراضى المحتلة فى أذربيجان** " ، تمت مناقشته فى الجلسة التاسعة والخمسين من جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وألقى وزير الشئون الخارجية الأذربيجاني خطابا بخصوص مضمون البند الإضافى والممارسات غير الشرعية لأرمينيا فى الأراضى المحتلة من أذربيجان .

٥ ديسمبر ٢٠٠٤ : اجتماع وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن و التعاون فى أوروبا " فى صوفيا .

٦ ، ٧ ديسمبر ٢٠٠٤ : الاجتماع الثانى عشر للمجلس الوزارى لمنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا فى صوفيا ، وتبنى بيان المجلس الوزارى الصراع حول " قره باغ الجبلية " الذى يثنى على التقدم الذى تم إحرازه فى تسوية صراع " قره باغ الجبلية " فى عام ٢٠٠٤ ، خاصة اللقاءات الثلاثة ، للرئيس الأرمينى والرئيس الأذربيجانى تحت رعاية الرئيس المشارك لمجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا والترحيب بخلق

مايسمى " **عملية براغ** " التى أتاحت من خلالها أربعة اجتماعات بين وزيري خارجية البلدين ، وإعادة الدراسة المنهجية لكل المؤشرات والحدود لتسوية مستقبلية .

٩ ديسمبر ٢٠٠٤ : اجتماع وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان فى بروكسل فى الإطار الوزارى لحلف شمال الأطلنطى " **EAPC** مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية " .

١١ يناير ٢٠٠٥ : اجتماع وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " **مينسك** " لمنظمة " الأمن والتعاون فى أوروبا " فى براغ .

٢٥ يناير ٢٠٠٥ : الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى " **PACE** " تتبنى القرار رقم ١٤١٦ ، حيث أكد القرار على أن استقلال وانفصال أرض إقليمية من الدولة يمكن أن يتحقق فقط من خلال عملية قانونية وسلمية قائمة على الدعم والمساندة الديمقراطية من سكان هذا الإقليم ، وليس عن طريق تأجيج الصراع المسلح الذى يؤدى إلى الإقصاء العرقى ، وإلى ضم هذا الإقليم سواء على نحو شرعى أو غير شرعى ، أى على أساس سياسة فرض الأمر الواقع إلى دولة أخرى . ويدعو المجلس كل من أرمينيا وأذربيجان إلى الاستفادة من عملية " مينسك " ، واجتماع وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " ويقدمان المقترحات البناءة من كل منها للآخر عن طريق مجموعة " **مينسك** " بشكل فعال حول التسوية السلمية للصراع . وأكد " **ديفيد آتكنسون** " الخبير المفوض من قبل الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى " **PACE** " لدراسة مسألة " قره باغ الجبلية " أن مبدأ حق تقرير المصير يمكن أن يطبق على قضية " قره باغ الجبلية " لأن أذربيجان تقف مع التكامل الإقليمى لأراضيها والذى يعترف به المجتمع الدولى .

٣٠ يناير حتي ٥ فبراير ٢٠٠٥ : زيارة بعثة تقصى الحقائق لمجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " بشأن المستوطنات فى الأراضى المحتلة فى أذربيجان ، وذلك فى الأراضى المحتلة " **أغدام** ، **جبراييل** ، **فضولى** ، **زانجيلان** ، **كليبجار** ، **ولاتشين** " فى أذربيجان .

٢ مارس ٢٠٠٥ : اجتماع وزير خارجية أذربيجان مع الرئيس المشارك لمجلس مجموعة مينسك لمنظمة الأمن و التعاون فى أوروبا فى براغ .

وقدم الرئيس المشارك لمجلس مجموعة " **مينسك** " تقريرا رسميا عن بعثة لجنة تقصى الحقائق (**FFM**) ، وأشار الرئيس المشارك للمجلس فى البيان المشترك إلى أن البعثة وجدت دليلا على وجود مستوطنين فى الأراضى التى تم معاينتها ، وأوصت البعثة أن أى مزيد من الاستيطان للأراضى المحتلة فى أذربيجان ينبغى أن يوقف ويجرم .

وحثوا الأطراف على إسراع وتعجيل المفاوضات نحو التسوية السياسية ومن ضمنها مسائل أخرى ، لمواجهة مشكلة المستوطنين ولتجنب أى تغييرات فى التركيبة السكانية " **الديموغرافية** " فى الإقليم ، الأمر الذى قد يزيد من صعوبة بذل أى جهود أخرى لتحقيق تسوية بتفاوض متفق عليه . وفى تعليقات وزير أذربيجان للشئون الخارجية " **إيلمار محمد ياروف** " اعتبر أن تقرير بعثة تقصى الحقائق موضوعى بشكل عام . وحددت بعثة تقصى الحقائق حوالى ١٦.٠٠٠ مستوطنا فى الأراضى المحتلة من أذربيجان خارج إقليم " قره باغ الجبلية " ، ومن الواضح أنه كلما طال بقاؤهم فى الأراضى المحتلة كلما تعمقت جذورهم وارتباطهم بأماكن سكنهم الحالية . وما قاله الرئيس المشارك للمجلس إن استمرار إطالة الوضع يمكن أن يؤدى إلى الأمر الواقع الذى قد يعقد عملية السلام بشكل خطير .

١٥ إبريل ٢٠٠٥ : استمرار " **عملية براغ** " فى لندن ، حيث اللقاء بين كل من وزير خارجية أذربيجان ووزير خارجية أرمينيا مع الرئيس المشارك لمجلس مجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " ، بشكل منفصل لمناقشة الخطوات التالية لحسم الصراع ، وأعلن الوسطاء وهم " **فرنسا ، روسيا ، الولايات المتحدة الأمريكية** " أن عملية السلام قد دخلت نقطة مفصلية حساسة حيث أصبح فى الإمكان التوصل إلى الخطوة الأولى نحو الاتفاق فى إطار المفاوضات بين الأطراف .

٢٧ إبريل ٢٠٠٥ : اجتماع وزير خارجية أذربيجان مع رئيس المجلس المساعد لمجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى فرانكفورت .

فى مستهل قمة " المجلس الأوروبى " فى وارسو التقى الرئيس الأذربيجانى **إلهام علييف** مع **روبرت كوتشاريان** الرئيس الأرمينى فى **قصر بلفيدير** فى حضور الرئيس المشارك لمجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " ، ووزير الخارجية الروسي " **سيرجى لافروف** " ، ووزير الخارجية الفرنسي " **ميشيل بارنير** " وقدم وزير الشئون الخارجية الأذربيجاني تقريرا موجزا للصحفيين حول الاجتماع الذى استمر ثلاث ساعات بين الرئيسين ، حيث قال " بالرغم من إحراز تقدم ملموس تم التوصل إليه ، فما زالت هناك الحاجة لمزيد من المناقشات " ، وبعد الاجتماع كلف الرئيسان كل من وزير خارجية أذربيجان ووزير خارجية أرمينيا باستمرار التفاوض على بعض القضايا الهامة غير تلك التى تم الاتفاق عليها فى إطار **عملية براغ** ، ووفقا لما قاله الرئيس المشارك لمجموعة " **مينسك** " فإن الرؤساء التاليين لمجموعة " **مينسك** " سوف يواصلون أنشطتهم ، . وقال وزير خارجية أذربيجان " عموما لا يهم بالنسبة لأذربيجان شكل وتنظيم وتصميم المحادثات بقدر ما يهمها النتائج التى يمكن التوصل إليها عبر هذه المحادثات ، وبعبارة أخرى يجب أن نسترد التكامل الإقليمى للأراضى الأذربيجانية .

١٧ يونيو ٢٠٠٥ : اجتماع وزير خارجية أرمينيا مع وزير خارجية أذربيجان بمشاركة الرؤساء المساعدين لمجلس مجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى باريس .

١٩ يونيو ٢٠٠٥ : انتخابات البرلمان التى أجرتها سلطات النظام الانفصالى الأرمينى فى الأراضى الأذربيجانية المحتلة .

أبرزت وزارة الشئون الخارجية الأذربيجانية فى بيان لها أن مثل هذا النوع من الانتخابات لا يمكن أن يدعى جزءا وحيدا من الشرعية لأنها على تناقض تام مع الأعراف والقانون الدولى ، وأيضا على النقيض مع التشريع والدستور لجمهورية أذربيجان طالما أن هذه الانتخابات أقيمت فى ظل ظروف العدوان والاحتلال والتطهير العرقى ، ويوضح البيان أن مثل هذه الممارسات من الجانب الأرميني لا تتناسب مع روح عملية التفاوض خاصة عندما يكون هناك أملا لخطوة إيجابية للأمام ، وأن استمرار السلام لا يمكن أن يتحقق

بدون تطبيع الحياة والتعايش السلمى والتعاون بين المجتمع الأذربيجانى والمجتمع الأرمينى فى إقليم " قره باغ الجبلية " فى جمهورية أذربيجان .

٥ يوليو ٢٠٠٥ : الجمعية البرلمانية الأوروبية لـ " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " تدرس تقريرا حول الصراع الأرمينى الأذربيجانى فى جلستها التى عقدت فى واشنطن وأعد التقرير عن الصراع المبعوث الخاص للجمعية ، السويدي " **جوران لينماركر** " الذي أكد فى تعليقاته أن الصراع ليس مجمدا ، وأنه ليس هناك بديلا عن الحل السلمى فى الحقيقة هناك حاجة عاجلة وماسة لحل الصراع لإنهاء المعاناة الشخصية والاقتصادية والاجتماعية لكلا الجانبين من هذا الصراع ، واقترح " **لينماركر** " وضع أساس للحل من خبرات أوروبا ، حيث أصبحت الديمقراطية والتكامل مكونات أساسية لضمان سلام دائم ، ويبرز التقرير أسس إنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين والمواطنين المشردين والمبعدين عن منازلهم داخليا ، وأيضا الديمقراطية وحقوق الأقلية ، ويوصى الدبلوماسى السويدى بحل الحكم الذاتى مشيرا إلى جزر " **آلاند** " كنموذج للحكم الذاتي الذي يمكن تطبيقه في إقليم " قره باغ الجبلية " .

١٠ إلي ١٢ يوليو ٢٠٠٥ : رؤساء المجلس المساعدون لمجموعة " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " (**السفراء** " **ستيفن مان** " **الولايات المتحدة الأمريكية** ، " **يورى ميرزلياكوف** " **روسيا** ، **و** " **برنار فاسيي** " **فرنسا**) زاروا أذربيجان وأرمينيا ، وفى أذربيجان التقوا مع الرئيس " **إلهام علييف** " ووزير الخارجية " **إيلمار محمد ياروف** " وأيضا التقوا مع " **نظامى بهمانوف** " رئيس المجلس الأذربيجانى المطرود من إقليم " قره باغ الجبلية " في أذربيجان ، وصرح رؤساء المجلس المساعدون للصحفيين فى المؤتمر الصحفى يوم **١٢ يوليو ٢٠٠٥** ، أنهم ناقشوا مع الرئيس ووزير الخارجية المبادئ التى يمكن أن تكون أساسا لمعاهدة سلام فى المستقبل ، وأبرز الوسطاء أن الكثير يعتمد على الإرادة السياسية للقيادتين ورغبة الشعب .

وخلال اللقاءات ناقش الرؤساء المساعدون للمجلس فيما ناقشوه من قضايا مبادرة أذربيجانية لفتح شبكة طريق " **أغدام – خانكاندى – شوشا – لاتشين – قوروس –**

ناختشيوان " ، والتى قد تفتح خط الاتصالات من أذربيجان إلى أرمينيا وناختشيوان وتركيا ، واستجاب " **نظامى بهمانوف** " بشكل إيجابى لفكرة اطلاق حوار بين المجتمعات الأذربيجانية. وعلق نائب وزير خارجية أذربيجان " **آراز عزيموف** " على اجتماعات رؤساء المجلس المساعدين فى باكو على أنها فعالة ومثمرة ، لكنه قال أن المفاوضات كانت صعبة ومعقدة إلى حد ما ولا استطيع أن أقول أنه تم التوصل إلى اتفاقيات ، ففى كل الاجتماعات أظهرت موقفا بناءا ، ويجب على أرمينيا أيضا أن تتبنى موقفا بناءا هي الأخري ، وإلا فسوف تضيع كل الفرص والجهود ، وأشار " **عزيموف** " إلى أن أرمينيا تحاول أن تأتى بعناصر جديدة لم تكن مشاركة من قبل بالمفاوضات ، وهناك فرص عظيمة لتحقيق السلام الأن ، والطرف المناوئ لها يمكن أن يخسر هذه الفرص ، وأنا بدوري أحث أرمينيا أن تستفيد من هذه الفرصة ، ويجب استعادة الأراضى الأذربيجانية ، ولا يجب لأرمينيا أن تدعى الحق فى أراضى أذربيجانية تحت ذريعة (**الممر الذى يربط أرمينيا بإقليم** " **قره باغ الجبلية** " **الموجود فى أذربيجان**) ، ويمكن أن تستخدم أرمينيا الطريق المار فى ممر " **لاتشين** " ، ولكن لا يمكن أن تظل مدينة " **لاتشين** " تحت الاحتلال ، وأن افتتاح طريق " **أغدام – خان كاندى – شوشا – لاتشين – جوريس – ناختشيوان** " ، سوف يساعد على تحسين العلاقات وعودة التعاون والثقة بين الشعبين ، أكد أيضا على الوضع القانونى لإقليم " قره باغ الجبلية " بأنه يمكن أن يحل فقط من خلال الجهود المشتركة بين المجتمعات الأرمينية والأذربيجانية الموجودة فى " قره باغ الجبلية " ، ففى الوقت الراهن فإن جزءاً من الشعب الذى يعيش فى " قره باغ الجبلية " من الأرمن الذين وصلوا من الخارج ، أما الأرمن المحليين فهم مواطنون آذربيجانيون ، وعلى الآذربيجانيين أن يحددوا وضعهم القانونى بأنفسهم ، ولهذا السبب يجب أن يعود السكان الآذربيجانيين إلى الأراضى المحررة وإلى العلاقات الاقتصادية ويجب أن تسترد الثقة المتبادلة .

١٢ أغسطس ٢٠٠٥ : فى خطاب مفوضية الانتخابات المركزية الموجه للناخبين فى جمهورية أذربيجان ، أشارت إلى تفعيل الدائرة الانتخابية " **خانكاندى** " ، **و** " **شوشا** " ، **و** " **خوجالى** " ، **و** " **خوجافاند** " ، ومستوطنات أخرى فى أقاليم " قره باغ الجبلية " فى

جمهورية أذربيجان مع أبناء وطنهم ، وذلك لممارسة حقوقهم الانتخابية فى دائرة " خانكاندى " الانتخابية رقم ١٢٢ فى " **شوشا** " ، و " **فضولي** " ، و " **خوجالى** " فى دائرة " جوجافيند " الانتخابية رقم ١٢٤ .

٢٤ **أغسطس** ٢٠٠٥ : اجتماع وزير خارجية أرمينيا ووزير خارجية أذربيجان لمجلس مجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى موسكو .

٢٦ ، ٢٧ **أغسطس** ٢٠٠٥ : لقاء رئيس جمهورية أرمينيا ورئيس جمهورية أذربيجان ضمن قمة " رابطة كومنولث الدول المستقلة " فى " **قازان** " .

١٢ **سبتمبر** ٢٠٠٥ : تم ضم البند الذى يحمل عنوان " **الوضع فى الأراضى المحتلة من جمهورية أذربيجان** " لأجندة الجلسة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفى نفس اليوم أجرت الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى نقاشا حول الصراع **الأرمينى - الأذربيجانى** فى باريس ، وقررت الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى أن تمضى قدما فى عملية التكريم للجانبين ، وضمت القرارات فى قرار الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى فى **يناير** ٢٠٠٥ على تسوية الصراع .

١٤ **سبتمبر** ٢٠٠٥ : منظمة دولية تدعى " **جماعة الأزمة الدولية IGG** " تعمل على منع الصراعات والنزاعات فى جميع أرجاء العالم ، وكما ورد فى التقرير الذى صدر حول الصراع الأرمينى – الأذربيجانى ، صرح نائب رئيس " **منظمة الأزمة الدولية** " " **آلن ديلتروز** " ، فى مؤتمر صحفى عقد فى باكو ان أرمينيا يجب ألا تصر على مصير الوضع القانونى لإقليم " قره باغ الجبلية " من أذربيجان باعتباره مسألة نزاع حول قضية تأجلت أو تأخرت إلى حد كبير لحل هذا الصراع ، يجب على أرمينيا أن تنسحب من سبع مقاطعات أذربيجانية ، وينبغى أن يعود اللاجئين إلى بيوتهم ، كما يجب استرداد الثقة بين الجانبين ، وينبغى تحديد الوضع القانونى لإقليم " **قره باغ** " ، وقال " **ديليتروز** " إن الممارسات والإجراءات التى يجب أن تنفذ قبل تقرير وتحديد الوضع القانونى سوف تستغرق على الأقل من ١٥ إلى ٢٠ عاما ، وقال " ديليتروز " أنه مثل كل المنظمات الدولية الأخرى ، فإن "منظمة الأزمة الدولية " تعتبر " قره باغ الجبلية " جزءاً من أذربيجان وهذا هو العامل

القانونى من المسألة وليس هناك مشكلة فى هذا الأمر ، والمشكلة هى أن " قره باغ الجبليـــة " كأمر واقع فى أيدى الأرمن ، وقال مدير مشروع " جماعة الأزمة الدولية " فى جنوب القوقاز أن المنظمة رحبت باستئناف نشاط مقاطعة " خانكاندى " كدائرة انتخابية فى " قـــره بـــاغ الجبلية " ، والذى سوف يسمح للمواطنين الأرمن الأصليين فى أذربيجـــان بالتصـــويت فى الانتخابات البرلمانية فى شهر نوفمبر فى أذربيجان .

٥ ديسمبر ٢٠٠٥ : اجتماع وزير خارجية أرمينيا ووزير خارجية أذربيجان بمشاركة من الرئيس المشارك لمجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى ليوبليانا ضمن إطار الاجتماع الوزارى لمنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا .

٥ ، ٦ ديسمبر ٢٠٠٥ : الاجتماع الوزارى لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى ليوبليانا ، يتبنى بيان المجلس الوزارى للصراع الذى تناولته مجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " ، الذى يتابع عن رضا التقدم فى المفاوضات حول " قره باغ الجبلية " من خلال عملية براغ فى عام ٢٠٠٥ ، وخاصة فى الاجتماعين اللذين ضما رئيس أرمينيا ورئيس أذربيجان فى وارسو وفى " **قازان** " ، تحت رعاية الرئيس المشارك لمجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " ، وحث رئيسا البلدين على الاستفادة من النافذة الواعدة المتاحة حاليا ، واقتناص الفرصة لكى يتوصلوا خلال السنة المقبلة إلى انجازات بارزة فى تسوية الصراع فى إطار عملية " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا .

١٦ ديسمبر ٢٠٠٥ : زيارة الرئيس المشارك لمجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " إلى أذربيجان .

١٦ إلي ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥ : الرحلة الاستطلاعية لمجموعة التخطيط على مستوى عالى لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " إلى أذربيجان .

١٨ ، ١٩ يناير ٢٠٠٦ : اجتماع وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رؤساء مجموعة " **مينسك** " بمنظمة " الأمن والتعاون فى أوروبا " في لندن .

٢٠ إلي ٢٧ يناير ٢٠٠٦ : قيام مجموعة التخطيط على مستوى عالٍ لمنظمة " الأمن والتعاون فى أوروبا " بزيارة استطلاعية للأراضى المحتلة فى أذربيجان .

أول فبراير ٢٠٠٦ : زيارة رؤساء مجموعة " **مينسك** " التابعة " لمنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " إلى أذربيجان .

من خلال عرض الأحداث التاريخية للعلاقات بين أذربيجان وأرمينيا ، وقراءة تاريخ العلاقات بين الدولتين ، وما يمكن استنتاجه لمدي المرونة والتسامح التي تعاملت بها أذربيجان مع أرمينيا من أجل الحفاظ علي علاقات المودة وحسن الجوار بين الشعبين وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ، لكن الأطماع الأرمينية كانت دائما تقف أمام تحقيق هذا الاستقرار في تلك المنطقة الهامة من العالم ، الأمر الذي أدي إلي انعدام الثقة لدي أذربيجان وشعبها في أي طرح للحل أو وعود تقدمها أرمينيا ، ويمكن قراءة عوامل انعدام الثقة وحسن النوايا كما أوجزها الدكتور الصفصافي أحمد القطوري علي النحو التالي :

أولا : عدم وجود أي تقدم خلال المفاوضات الجارية ، وتهدف كافة الجهود والتسويفات الأرمينية إلي الاحتفاظ بأراضي أذربيجان المحتلة ، وتعمل علي رفع تمثيل الجالية الأرمينية القاطنة لإقليم " قره باغ الجبلية " في المفاوضات خرقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، دون الأخذ في الاعتبار حتي حقوق الجالية الأذربيجانية الموجودة في الإقليم .

ثانياً : ترفض جمهورية أرمينيا أن تُظهر أو تُبدي تمسكها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية ، ولم تلتزم بتطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن حول ضرورة الانسحاب العاجل والكامل وغير المشروط للقوات الأرمينية من كافة الأراضي الأذربيجانية المحتلة وعودة اللاجئين والمهجرين إلي ديارهم .

ثالثاً : تستغل جمهورية أرمينيا تكثيف الوجود العسكري ، وتوسيع نطاق العدوان إلي عمق جمهورية أذربيجان ، وممارسة سياسة الأمر الواقع بالنسبة للأراضي المحتلة .

رابعاً : تواصل جمهورية أرمينيا تطبيق المخططات التوسعية علي مستوي الدولة وتنفيذ برنامج تسكين مواطنيها علي الأراضي المحتلة بعد ممارسة المسح العرقي للأهالي المحليين الأذربيجانيين .

خامساً : تنظم جمهورية أرمينيا حملة جمع تبرعات نقدية وعينية محلية ودولية لدي الجاليات الأرمينية ومؤيديها في العالم لتسكين واستيطان الأرمن في الأراضي المحتلة .

سادساً : ممارسات الاستيطان الواسعة في نفس الوقت الذي تقوم فيه مجموعة " **مينسك** " التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بجهودها لإيجاد حل سلمي لمشكلة " **قره باغ** " ، وتنفيذ قرارات قمة بودابست ، والجهود العملية لتهيئة الظروف التي تسمح بالوصول إلي اتفاق سياسي بين الطرفين المتنازعين ، الأمر الذي يثير التساؤلات من ناحية ، والفزع والريبة والقلق من ناحية أخري .

سابعاً : رفض جمهورية أرمينيا إرسال قوات حفظ السلام الدولية أو الأوروبية إلي إقليم " قره باغ الجبلية " لإزالة آثار العدوان العسكري .

ثامناً :في الوقت الذي تلتزم فيه أذربيجان المرة تلو الأخري وتمسكها بالحفاظ علي نظام وقف إطلاق النار، فلا تلتزم جمهورية أرمينيا بمجرد الإعلان عن توقف إطلاق النار .

تاسعاً : في الوقت الذي تلتزم فيه أذربيجان بالتهدئة المحلية والداخلية بين مواطنيها لتهيئة المناخ لإستمرار الحوار السلمي ، فإن مثلث الكنيسة والمنظمات الإرهابية الأرمينية والسياسية المتعصبين يزرعون الفزع في نفوس الأذربيجانيين والأتراك ، بل ومن المسلمين كافة أيضاً ، مما يعمل علي تهييج نفوس الأرمن وجعلهم تواقين دائما لسفك الدماء ، ساعين جهد طاقتهم بالخطوة تلو الخطوة نحو تحقيق هدف " أرمينيا العظمي " ، التي جعلوها وسيلة لإشباع أحلام وأوهام الأرمن منذ أمد بعيد[١].

---

[١] – مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط – د . الصفصافي أحمد القطوري – مجلة شئون الشرق الأوسط – العددين ٢١ ، ٢٢ – يناير ، أبريل ٢٠٠٧ .

روسيا
جورجيا
بحر قزوين
أرمينيا
أذربيجان
باكو
يريفان
قره باغ
تركيا
إيران